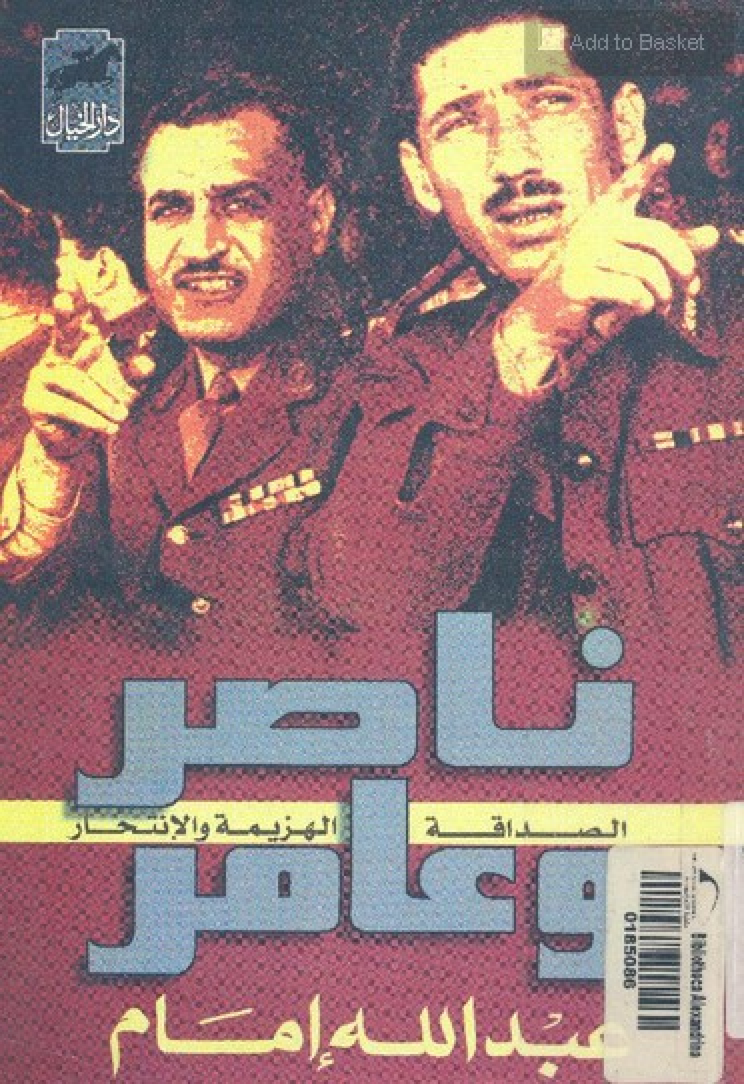

دار الخيال
Add to Basket
ناصر
الصداقة الهزيمة والإنتحار
وعامر
عبد الله إمام

ناصر وعامر

الطبعة الثانية: يونيو ١٩٩٦

رقم الإيداع ٥٨٣٥ / ٩٦
الترقيم الدولى: 2 - 9919 - 19 - 977

دار الخيّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمى لهيم
كمبيوتر: دار جهاد

عبد الله امام

ناصر وعامر

الصداقة.. الهزيمة.. الانتحار

بـــدايـــة جـــديـدة فـى قصـــة قديـمـة

الخطأ .. والخطيئة .. والعلاقة المستحيلة

سيظل التاريخ يذكر قصة الرئيس جمال عبدالناصر، والمشير عبدالحكيم عامر، على أنها واحدة من أبرز القصص الدرامية التى عاشتها مصر خلال عصرها الحديث..!

الصديقان القادمان من صعيد مصر بكل ما تحمله أخلاقيات الصعيدى من نخوة، ومروءة وشهامة واعتداد بالنفس وبالرأى، واللذان شاركا فى ثورة كانت من أبرز معالم القرن العشرين بما أحدثته من تغييرات وتأثيرات امتدت للعالم كله.. كيف بدأت هذه الصداقة، وكيف استمرت، وكيف تحطمت، وما هى المطبات التى اعترضتها، والأحداث التى كانت تدور خلف الكواليس، ولا يعرفها إلا الدائرة الضيقة جداً من الزملاء والمعاونين... وكيف وتحدى عبدالناصر جميع رفاقه أعضاء مجلس الثورة بعامر، وانتصر له، وأيده، وآزره، وفرضه قائداً للجيش.

وكان عامر قائدا محبوباً، سوف تظل ذكراه فى وجدان رجال القوات المسلحة، بما قدمه من خدمات، وبشخصيته المتواضعة، وتصرفاته ذات الأصالة المصرية.. لذلك كان مرحلة هامة، ومؤثرة فى حياة أبناء القوات المسلحة على مستوى العلاقات الإنسانية.. ولم يكن ينقص عامر إلا أن يتخلص من أمور السياسة، والمسئوليات المدنية، ويتفرغ لمهامه المتعددة والثقيلة مستعينا فى القوات

المسلحة، بقيادات محترفة ودارسة وواعية ومتابعة لتعوض تخلفه ـ الذي فرضته عليه ظروف أعبائه ـ عن متابعة تطورات الجيوش الحديثة علماً، وسلاحاً، ونظريات وكان قد أحاط نفسه بشلة من المعاونين يدينون له بالولاء الشخصي، ورفض أي تدخل في شئون القوات المسلحة من أحد حتى ولو كان عبدالناصر نفسه، وفيما بعد ترهلت هذه القيادات، وامتدت تطلعاتها إلى خارج القوات المسلحة، واتجه الباقون منهم إلى حياة لاهية بعيدة عن الانضباط العسكري. وتسلل الفساد إلى مكتبه وعشش فيه ولم يقاومه الرجل، ولكنه انساق إليه، فقد زينوا له حياة ناعمة.. رخوة، هي بطبيعتها ضد العسكرية شكلاً، وموضوعاً.. فسهرات الليل الطويلة الممتدة، وإدمان التدخين المستمر، مع كل ما يستتبع ذلك يباعد بين الرجل العسكري وبين طبيعة وظيفته وخصائصها.. وزملاء السهر، وشلة الليل، تتكسر الحواجز بينهم وبين المسئول الكبير، فتتحطم واحدة من أبرز مقومات العسكرية: ودائماً نلقي باللوم على المحيطين بالمسئول، ونرى أنهم وراء كل عمليات الفساد، والإفساد، وننسى أن المسئول نفسه هو الذي يختار معاونيه، ولم يفرضهم عليه أحد.. وعبدالحكيم عامر بالذات لم يكن أحد يستطيع أن يفرض عليه رأياً، أو شخصاً... فهو الذي اختار، وتحمس، وجعل من القادة الذين عاونوه قبيلته، وعزوته، وأصدقاءه، بل وأهله أيضاً.. وهم السبب الأساسي في الكوارث التي حاقت بمصر.. ويعامر نفسه بعد أن بسطوا نفوذهم، وسيطروا عليه، وأقنعوه بولائهم، وكان ولاء زائفاً مشوباً بالمصلحة الخاصة.

■■

لا أحد يستطيع أن ينطق بكلمة ولو هامسة في حق شخص عبدالحكيم عامر، الوطني الثائر، المتحمس، الواعي بتاريخ مصر، المؤمن بكل ما قامت به الثورة، والذين يحاولون أن يشككوا في تأييده بل ومشاركته في بعض أعمال الثورة

وقراراتها ، كتوجهاتها الاشتراكية أو العلاقة مع الاتحاد السوفيتى، الجهة الوحيدة التى كان يمكن الاستعانة بها فى التسليح، وفى مواجهة محاولات أمريكا للسيطرة والهيمنة وغيرها من الأعمال، الذين يفعلون ذلك يجردون عامر من أهم أعماله، ويصورونه تابعاً لعبدالناصر، بلا رأى ولا موقف منفذاً لما يطلب منه.. ولم يكن عامر من هذا النوع، فقد كان مشاركا فى كل الأعمال ومتحمسا لها.. ومبادراً فى بعضها وقراءة فى محاضر الاجتماعات السرية للجنة تصفية الإقطاع مثلا، وقد أصبحت هذه المحاضر متاحة.. نلمس منها فكر الرجل، وحماسه، ووعيه، وأنه لم يكن أبداً إمعة ولا منساقاً ... ولا تابعاً.

كان عامر مقاتلاً صلباً فى سبيل رأيه.. وفى المعارك التى دخلها حتى مع عبدالناصر لم يتنازل عن رأيه، وانتصر.. وفرض ما يريد، ولو كان ضد إرادة جميع زملائه أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو.

وكان عبدالناصر يحبه، ويقدره، صديقاً، وزميلاً، وثائراً، وكان ينتصر له، وينصره ظالما أو مظلوماً.

■ ■

قال لى صلاح نصر وهو من أخلص أصدقاء عامر .. (إن حكيم كان يقول دائما ستظل نساء مصر يحملن ويلدن مرة وراء مرة، ولكنهن ولو بعد مائة سنة لن ينجبن مثل جمال عبدالناصر..!!).

وسجلت ذلك ونشرته فى حياة صلاح نصر.. فكيف أمكن لهذا الرجل صاحب هذا الرأى أن يغيره إلى حد التآمر على صديق عمره، ويجمع ضباطاً، وجنوداً، وسلاحاً، وأموالاً ثم يكتب بيده بيان الانقلاب الذى سيذاع بعد توليه الحكم.. أهى لعبة السلطة، تصل بالناس الذين يدمنونها إلى هذا الدرك،

والتضحية بكل القيم حرصاً على البقاء فى مواقعهم.. أم أنها لعبة الذين أحاط عامر نفسه بهم.. وكانوا يريدونه حاكما ليظلوا ينعمون بما هم فيه.. بعد أن وقف من قبل مرات ومرات سداً منيعاً يحول بين المساس بأى واحد منهم، مهما كان مقصراً، مخطئًا، مداناً، غير قادر على مزيد من العطاء المتجدد.. لا يهم.. فهؤلاء هم رجال المشير ومحظور الاقتراب منهم، لأن ذلك يمس النائب الأول لرئيس الجمهورية.. والقائد العام للقوات المسلحة.

وكان ذلك دائما جوهر المشكلة.. وسبب كل البلاوى.. الهزيمة العسكرية مثلا.. مهما كتب حولها من دراسات وأبحاث، سيظل العنصر البشري هو العامل الأساسي.. وراء حدوثها القائد، والجندي.. !

والقائد.. كل القادة.. لم يجددوا معلوماتهم العسكرية، وظلوا فى مواقعهم منذ تولى عامر مسئولية الجيش.. حتى ترك منصبه.. ولم يخرجوا إلى التقاعد وإنما إلى المحاكمة، بسبب مسئوليتهم عن الهزيمة أو المؤامرة..

وكان من المفروض أن يتركوا أماكنهم قبل ذلك بسنوات.. ولكن عامر بشهامة الصعيدي، شيخ القبيلة أعلن فى إصرار أن أى مساس بواحد من رجاله.. هو مساس به شخصياً!

ولم يكن أحد يستطيع أن يقترب منه.. ليس فقط لدوره فى الثورة، ولا لمجرد صداقته وعلاقته الوطيدة بقائدها، ولكنه أيضا.. وربما بالدرجة الأولى لأنه مسئول عن أمن الثورة الذى يعنى استمرارها، وبين الحين والآخر كانت تصل إلى عبدالناصر، من عبدالحكيم عامر أنباء عن اكتشاف مؤامرة من داخل الجيش للعصف بالثورة، والغريب أن أغلب هذه المؤامرات كان لها علاقة بمكتبه، أو وثيقة الصلة به.

وكان الهاجس الأمنى عند عبدالناصر قوياً، حفاظاً على الثورة ومسيرتها فى

ظل أعداء متربصين فى الداخل والخارج، وكان لطبيعة الثورة دور كبير فى تنمية هذا الهاجس، فقد بدأت الثورة ذاتها بحركة عسكرية داخل الجيش، فما الذى يمنع من تكرار ما حدث.

ولا شك أن الضباط الذين أعدوا خططاً لانقلابات عسكرية ـ تم كشفها بواسطة عامر ورجاله ـ كان يلح عليهم نفس الخاطر.. لماذا لا يجربون هم أيضاً؟؟

■ ■

قضايا كثيرة يطرحها هذا الكتاب.. وسوف يظل أغلبها موضع دراسات، واختلافات فى الرأى ربما لأجيال من بعدنا.. من أبرزها: هزيمة ١٩٦٧ ، واختفاء عبدالحكيم عامر.. انتحاراً.. أو قتلاً.

وهزيمة بحجم ما وقع، وتداعياته، وما خلفته، ومع استبعاد عنصر التآمر الخارجى ـ وهو أساسى ـ كانت لها أسبابها العسكرية.

ولا يختلف العسكريون كثيراً فى تشخيص أسبابها فإذا ابتعدنا عن الذين يدافعون عن أنفسهم، ويلقون باللوم على القيادة السياسية فى هزيمة عسكرية، فإننا لن نجد اختلافاً فى الوصول إلى أسبابها.

لم تكن الضربة الأولى التى وجهت إلى قواتنا المسلحة هى السبب فى الهزيمة فدول كثيرة ـ على امتداد التاريخ العسكرى ـ لم تبدأ بالهجوم.. ومع ذلك انتصرت..!

ودول كثيرة ـ تلقت الضربة الأولى.. ولم تنهر.

ودول كثيرة.. ووجهت بعدوان غادر قصدته ... ودحرته.

ولم يكن لدى هذه الدول تحذيرات أو مؤشرات.. أو تأكيدات بأن الضربة قادمة. وعليهم الاستعداد لمواجهتها.. وهو ما أكده عبدالناصر فى اجتماع لجميع القادة المسئولين - بل وحدد موعده - بأن العدو سيهاجم جيش مصر يوم ٥ يونيو.. وسيبدأ بضربة جوية..!

وخرج رجال المشير، والقادة الذين اختارهم من الاجتماع بعد سماعهم تأكيدات الرئيس كما دخلوا لأول مرة.. لم يحركوا جنديا.. ولم يبلغوا مسئولاً بالتحذير.

وعندما يسأله أحد أصدقائه من القادة فيما بعد: كيف يا سيادة المشير لم تعملوا حساباً لهذا التحذير.. تكون إجابته: لم نستعد لأننا لم نعرف أن عبدالناصر مكشوف عنه الحجاب حتى يعرف موعد العدوان قبل بدايته!

هى نفسها طبيعة عبدالحكيم عامر.. اللامبالية.. وطبعًا لم يكن عبدالناصر مكشوفاً عنه الحجاب حتى يعلم الغيب، ولكنه كان يستقرئ الحوادث، ويحللها، بناء على معلومات تجمعت لديه.. ولو استعدت القوات المسلحة لمواجهة الضربة الأولى.. ولو أخذت تحذير عبدالناصر على محمل الجد.. لكانت النتائج مختلفة.. ولكن التاريخ لا يعرف كلمة «لو» على أية حال.

ولم تكن القضية فقط هى مجرد الضربة الأولى. والضربة الثانية، ولا أن عبدالناصر حدد بالدقة، فى اجتماع مسجل بالصوت والصورة، موعد العدوان وطبيعته.. ولكنها كانت أساساً فى الانهيار التام الذى حدث فى القوات المسلحة بعد هذه الضربة.. فالجيش لم يكن مستعداً للحرب، ولا متدرباً عليها، ولا مؤهلاً لها.. وهو ما قام به الفريق أول محمد فوزى عندما أعاد بناء الجيش على أسس علمية، مزوداً بكفاءة قتالية، مستوعباً تكنولوجيا العصر، مما مكنه بعد ذلك من تأدية المهام القتالية التى أوكلت إليه بناء على قرار حرب ١٩٧٣.

عندما تلقت القوات الضربة الجوية.. لم يكن في الجيش المصري كله قائد على مكتبه أو في موقعه.

كان المشير نفسه ومعه كبار معاونيه في الجو.. في طريقهم إلى سيناء للاجتماع بقادة القوات في الجبهة.

وكان كل قادة الجبهة ينتظرون المشير عامر في مطار «بيرتمادا» بسيناء.. وكان القادة المتواجدون في القاهرة في طريقهم إلى مواقعهم بعد أن ودعوا المشير في مطار الماظة.

وكان «عريف».. صغير يمسك بيده برقية بالشفرة تقول «إن العدوان بدأ مع بداية الفجر بتحرك قوات «برية» صهيونية في اتجاه قرية أم بسيس.. هذه البرقية كان يمكن، أن تغير الكثير.. لأنها تعني أن الضربة الأولى بدأت مع الفجر وعلى الجيش أن يتحرك.. ولكن «العريف» المسكين لم يجد من يسلم له البرقية،لأن الوزير ليس في مكتبه.

ويمثل ما يصف عبداللطيف البغدادي قيادة عامر خلال حرب ٥٦ بأنه «كما لو كان يقود واحدة من ألعاب «التليفزيون» أي أنه كان يلعب «أتاري» خلال تلك الحرب التي حققنا فيها انتصاراً سياسياً فقط.. فقد كان يدير حرب ٦٧ بنفس الطريقة، لأن معلوماته لم تتجدد، ولم تتطور، فقد توقف عند مادرسه من العلوم العسكرية قبل الثورة.. وبعدها لم يكن متاحاً له ـ حتى لو أراد أن يطور معلوماته العسكرية، بعد أن شغل بأعباء وهموم سياسية لا حدود لها، بعضها فرض عليه، وبعضها بحكم مواقعه، وبعضها انساق إليه إرضاء ـ لتطلعات رجاله، أو لطموحاتهم، أو لإحكام السيطرة على أكبر قدر من مفاتيح السلطة.

وكانت قمة لعبة «الأتاري» التي مارسها هو قرار الانسحاب العشوائي الذي يعترف هو بنفسه حتى في بيان الانقلاب الذي كتبه بخط يده،أنه هو الذي اتخذه.

وكانت صورة الجيش المنسحب بلا خطة، وبقرار عصبي، مثل الألعاب التى يحركها البعض بأيديهم على شاشات التليفزيون، السيارات تتصادم، فرقة ذاهبة وأخرى عائدة، طائرات العدو تقصف الذاهبين، والقادمين.. أسلحة ملقاة فى الرمال، دبابات تتقلب.. وهكذا.

■ ■

وأعلن عبدالناصر عقب الهزيمة أنه سوف يتنحى عن الحكم، ليعود إلى صفوف الجماهير ويؤدى واجبه معها كواحد منها ... وقال فى خطاب التنحى «أنه برغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفى من الأزمة فإنى على استعداد لأن أتحمل المسئولية كلها.. عن كل ما حدث».

ولم يشأ أن يزيح العبء عن نفسه.. أو يوجه أى اتهام للمشير ... ولا حتى لرجاله.. ولم يفعل المشير نفس الشيء فعندما أعد هو ورجاله خطة للانقلاب، كان معه بيان سيذاع يزيح عنهم مسئولية ما حدث كله.. ولا يعترف العسكريون بأى تقصير من جانبهم.. وعلى كل حال.. فإن الكلمة النهائية فى موضوع الهزيمة العسكرية لن تقال أبداً لأن جميع الذين يتعرضون لها ينظرون من خلال عدسات خاصة يرون من خلالها فقط ما يريدون خدمة لأهداف تبعد بهم عن الوصول إلى الحقيقة المجردة، فنحن نعيش فى زمن الحقيقة لها ألف وجه ووجه.

■ ■

ويعتصم عامر، ويتحصن فى بيته، ويحوله إلى ثكنة عسكرية.. وتدور مفاوضات شاقة ومضنية وغريبة.. شاقة لأنها فى أماكن مختلفة.. سرية وعلنية بين القاهرة وقريته «أسطال» بالمنيا.. ومضنية.. لأن كل طرف تمسك برأيه،

وبموقفه ولم يحد عنه أبداً رغم استخدام الألفاظ والصيغ والحلول التى يجيدها المفاوضون.

وغريبة.. لأنه بعد كل ما حدث، وبعد الهزيمة المدمرة والمفجعة يصر عبدالناصر على تمسكه بوجود عامر بجواره نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، ويصر عامر على أن يعود فى نفس مواقعه.. مسئولا عن القوات المسلحة، وقائداً عاما لها.. وهذه المسئولية عنده تأتى فى المرتبة الأولي.. ومن البديهى أنه كان سيعيد نفس القيادات القديمة.. ألم يجمعها حوله لتكون أداته الرئيسية فى مشروع الانقلاب بعد ذلك.. وغريب أن عبدالناصر لايريد أن يفرط فى عامر بعد كل ما حدث.. وغريب أن عامر لا يريد أن يفرط فى الجيش بعد كل ما حدث أيضاً.. وفشلت المفاوضات لأن عبدالناصر رفض الاستجابة لطلب عامر.. ولأن عامر رفض قبول مطلب عبدالناصر.

وموقف الرجلين فى هذا الأمر محير فعلاً يصعب تبريره.. أو تفسيره.

■ ■

ونصل إلى المحطة الأخيرة فى هذه العلاقة المستحيلة.. وهى اختفاء عبدالحكيم عامر من الحياة.. وفاة.. أو انتحاراً.. أو قتلاً.. وهى قضية لا يريد البعض حسمها، إلا من منظور خاص جداً.. وطبيعى أن بعض أعداء جمال عبدالناصر يسعون لتشويه صورته، وتوجيه أى اتهامات له، يجدون فى قصة عامر وانتحاره عنصراً هاماً لتحقيق هدفهم.. فالانتحار بالسم، أو القتل به، يستحيل الوصول إلى الحقيقة حوله.. والذين يقودون الحملة على عبدالناصر متخذين من عامر حجة.. هم من أعداء عامر أيضا، وليسوا من أنصاره، وهم من المعادين للثورة التى كان هو الرجل الثانى فيها.. فهم غير حريصين على الرئيس ولا على المشير، وليسوا متعاطفين مع أى منهما، ولا مدافعين عنهما، ولكنه طريق لهدم المعبد كله جدلاً.. جداراً.

ووفقاً لشهادة عصام الدين حسونة وزير العدل الذي حققت في عهده القضية وكان رجل المشير، وصديقا لأسرته من قبل الثورة، فإن السادات شجع أسرة عامر على أن تشكك في قضية انتحاره.. ضمن الحملة التي قادها على عبدالناصر.

وكان السادات ـ وفقاً لشهادة حسين الشافعي ـ الذي حاكم رجال عامر على المؤامرة ـ واحداً من رجال عامر وأتباعه المقربين إليه.

وكتب السادات ـ البحث عن الذات ـ ولم يشكك أن عامر.. انتحر.. وكان عبدالناصر قد طلب عامر للقائه، وظن عامر أنها المرحلة النهائية في المفاوضات، فذهب إليه، وهناك فوجيء بزملائه أعضاء مجلس الثورة.. أي أن عبدالناصر لم يكن وحده.. وكانت شبه محاكمة ورصداً للعلاقات بينهما منذ بداية الثورة في حضور الزملاء.. وانتهى الأمر بثلاث وقائع يجمع عليها كل الذين حضروا الجلسة:

■ الأولى: أن عبدالناصر أعلن أنه لن يستطيع التعاون مع عامر بعد ذلك، وتركه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة، وصعد إلى غرفته بالطابق الثاني من منزله ليستريح بعد جلسة مجهدة استمرت حتى مطلع الفجر.

■ الثانية: أن عامر دخل «الحمام» وعاد ليعلن لزملائه أنه قد تناول سما، وأنه انتحر، ويقول حسين الشافعي إنه «عبطه» بقوة، واستدعى الطبيب لإعطائه حقنة ضد السم.. ويقول الدكتور الصاوي حبيب طبيب رئاسة الجمهورية إن عامر كان رافضاً الحقنة، وأنه تمكن بصعوبة، وبمعاونة حسين الشافعي من القيام بعمله، وكان عامر يردد أنه مصر على الانتحار.

■ الثالثة: أن السادات حاول ـ بينما عامر في طريقه إلى بيته بعد انتهاء علاجه ـ التدخل بتوجيه نصيحة إليه بادئاً كلامه بقوله: أنا من رأيي.. ولم يتركه عامر يكمل رأيه، فتوجه إليه وصفعه على وجهه قائلا: من امتى يا ابن...... يا..... بقى لك رأى..؟!!

وربما هذه.. وغيرها مما خفي كان له أثر في حقد السادات على عامر.. أما حقده على عبدالناصر فهو قضية أخرى متشعبة لا تدخل في موضوعنا الآن.

وبعيداً عن التحقيقات، وتقارير الطب الشرعي، وشهادات الحاضرين، ووصف عصام الدين حسونة لجلسة مجلس الوزراء التي ناقشت هذه القضية، والحزن الذي خيم عليها، ومدى تأثر عبدالناصر وبكائه لرحيل صديق عمره بعيدا عن كل ذلك، فإن هناك أيضا ثلاث وقائع ترجح انتحار المشير :

* الأولي: أنه حاول الانتحار في بيت عبدالناصر أمام زملائه أعضاء مجلس الثورة.. أي أن فكرة الانتحار واردة لديه .

* الثانية: أن شمس بدران قال في المحاكمة العلنية في قضية المؤامرة أنه بعد الهزيمة كان عبدالحكيم يريد الانتحار، مثل كبار القادة العسكريين الذين ينهون حياتهم عندما تهزم جيوشهم.. ففكرة الانتحار واردة لديه.

* الثالثة: أنه عندما صحبه الفريق أول محمد فوزي، والفريق عبدالمنعم رياض من بيته بشارع الطحاوية بالجيزة حيث كان يسكن مع زوجته وأولاده وبناته إلى حيث سيتم تحديد إقامته بلا سلطات، بعد هزيمة لجيشه هو أدرى بمسئوليته عنها ولو أدبياً، صرخت ابنته، بأنه أخرج شيئا ووضعه في فمه، واصطحباه إلى مستشفى المعادي حيث تم علاجه وأخرج السم المخلوط بالأفيون من أمعائه، وشهد الأطباء أنه عندما علم أنه شفي من السم قال «إن هذا أسوأ يوم في حياته» لأنه كان يريد أن يموت.. أي أنه كان مصراً على الانتحار.

وفي هذه الأثناء استدعيت السيدة برلنتي عبدالحميد للتحقيق وكان ارتباطه بها سراً، أي أن علاقته بها كشفت وهي ما كان يحرص على إخفائها لأسباب عديدة من بينها زوجته وأولاده وبناته.. بعد ذلك كله، ما الذي يمنع ـ من حيث المنطق والعقل ـ من أن يكون قد انتحر عندما وجد نفسه محدد الإقامة بين أربعة جدران، فاقداً كل القوة، محطم النفسية؟ أليس كل ذلك دافعاً

للانتحار، وخاصة أنه أقدم عليه من قبل في ظروف أقل قسوة، ولم يتمكن لأنه كان هناك باستمرار من يحول بينه وبين تنفيذ فكرته.. الآن يجد أمامه الأمور أكثر يسراً، ومعنوياته قد ساءت إزاء كل هذه الأحداث التى وقعت عما كان عليه ساعة وجوده فى بيت عبدالناصر، وقد ترك رجاله، ومعهم كل أدوات المؤامرة، وعاد فوجد بيته خالياً إلا من أسرته، بعد أن ألقى القبض عليهم جميعا.

ويخطئ نفر من أفراد أسرة عبدالحكيم عامر الأصلية، وأولاده وبناته عندما ينساقون وراء «وهم» أن أباهم قتل.. وهو ما أثارته ابنتاه: نجيبة، وآمال فى تحقيق النيابة منذ البداية، وحققه النائب العام المستشار محمد عبدالسلام وأثبت فى تقريره عدم صحته.

والنائب العام بعد ذلك.. وخلال حكم السادات أصدر كتاباً اسمه «سنوات عصيبة» كله هجوم على عصر عبدالناصر، ولكنه عندما تعرض لقضية عامر.. قال أنه ثبت لديه إنه قد انتحر !

وأخيراً.. من الأكرم، بالنسبة لعامر أن يكون قد وضع نهاية لحياته بعد الهزيمة بالانتحار، وقد يكون من الأكرم لأولاده أن يدفع أبوهم دمه ثمناً لأنه قاد جيشه إلى الانتحار، فدماء عامر ليست أثمن من دماء الألوف الذين استشهدوا فى الحرب.

سوف يحترم الناس عامر لأنه انتحر لأنه هزم.. وتبقى ذكراه.. خيرا من أن يحاولوا أن يلصقوا به شيئاً لم يحدث، وهو أنه قتل.

القضايا التى تناولها هذا الكتاب عديدة على طريق رصد هذه العلاقة الشديدة التعقيد بين الرجل الأول فى مصر، والرجل الثانى.

ولقد حاولت دراسة هذه العلاقة، مستعيناً بشهود كل الوقائع، لم أستبعد رأياً، ولم أصادر قولاً، لتكون أقرب ما تكون إلى الحقيقة. ولتظل مرجعاً موثقاً يمكن الرجوع إليه.

■ ■

منحاز أنا لعبدالناصر.. طبعا.. ليس فقط لأنى أرى فيه الزعيم والقائد..

وعبدالناصر له أخطاء كثيرة كأى إنسان بشر.

ولكن لأنى من خلال دراستى أيقنت أنه الصواب.. وأن الخطأ.. والخطيئة فى هذه العلاقة جاء منذ البداية، وتعقدت الأمور.. ولم يكن من السهل حلها.. لذلك حدث كل ما حدث.. مما تحمله الصفحات التالية.

عبد الله إمام

يونيو ١٩٩٦

الصداقة

١

علامات استفهام كثيرة في علاقة الرجل الأول والرجل الثاني في مصر، خلال أخطر السنوات في تاريخها الحديث.. كانت العلاقة تبدو على السطح مثالية، ولكن وراء الكواليس كانت تدور أعنف معارك الصراع.. بين ناصر والشعب معه.. وعامر والجيش معه.. وقرر ناصر أن يستقيل، ويتفرغ لتنظيم الشعب.

مثل المآسى الإغريقية ، عاشت وانتهت قصة جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر، بين رئيس مصر.. والنائب الأول لرئيس مصر .

كان الرئيس ونائبه صديقين ، صداقة متينة امتدت حوالى ٤٠ عاما ، أعدا تنظيم «الضباط الأحرار » معا وخططا للثورة معا، وليلة ٢٣ يوليو خرجاً فى سيارة واحدة... ولم يفترقا، وعندما نجحت الثورة ،كانا. الرجل الأول ، والرجل الثانى بين قادتها.

وكان الرجل الثانى وفيا جداً للرجل الأول ، والرجل الأول يتحدث بإعجاب عن الرجل الثانى.. وبلغ من قوة صداقتهما أن كليهما أطلق على ابنه اسم الآخر .. جمال عبد الناصر سمى ابنه عبد الحكيم، وعامر أطلق على ابنه اسم جمال .. وزيادة فى توثيق أواصر الصلة تزوج شقيق جمال عبد الناصر الطيار حسين... ابنة المشير عامر السيدة آمال .

ولكن العلاقة بينهما لم تستمر بالصورة التى بدأت بها أمام الناس، فخلف كواليس القيادة كانت تدور أعنف قصص الصراع .

وكان كل منهما يريد السيطرة على الآخر...

عبد الناصر يريد أن يُحكم سيطرته على عامر ومؤسسته العسكرية.. وعبد الحكيم يريد أن يمتد نفوذه إلى عبد الناصر وجماهيره ..

وهكذا بدأ الصراع بين الطرفين ، عبد الناصر والشعب معه فى جانب، وعبدالحكيم يرى أن الجيش معه فى جانب آخر .

■ ■

كان عبد الناصر قد تعرف إلى عبد الحكيم عامر عندما عملا معا فى منقباد فى وسط صعيد مصر.. ولما عادا إلى القاهرة، استأجرا شقة معا. وعاشا سويا شابين أعزبين جمعت بينهما الاهتمامات السياسية ثم فرقتهما شئون العمل؛ عندما نقل عبدالناصر إلى السودان، ولكنهما التقيا مرة ثانية عام ١٩٤٨ ، عندما درسا وتخرجا معا من كلية أركان الحرب .

وكان عامر أول من جنده عبد الناصر لتنظيم «الضباط الأحرار» وكان أقرب «الضباط الأحرار» وأحب أعضاء مجلس الثورة إلى نفسه.

■ ■

وعندما نجحت حركة الجيش كان جمال عبد الناصر أول مدير لمكتب القائد العام محمد نجيب، ثم تلاه فى هذا المنصب عبد الحكيم عامر... وبعدها رشحه عبد الناصر ليكون قائداً عاما للقوات المسلحة حتى يضمن ولاءها للنظام الجديد.

وعندما أعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣، كان محمد نجيب رئيساً لأول جمهورية، والصاغ عبد الحكيم عامر قائداً لجيش مصر ... واستمر قائداً للقوات المسلحة حتى وقعت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧، وبعدها لم يقبل إطلاقا أن يترك قيادته للجيش طواعية .

وكان مجلس الثورة قد انتهى - فى يونيو ١٩٥٣ - إلى قرارين : إعلان أن تتحول مصر إلى النظام الجمهورى، وتعيين عبدالحكيم عامر قائداً عاما للقوات المسلحة .

وكتب محمد نجيب فى مذكراته : « لقد ثرت ثورة عنيفة معارضا ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة، وتعيينه قائدا عاما لكافة القوات المسلحة مبيناً أن ذلك سوف يخلق نقمة عامة فى الجيش ، قد تكون صامتة ومطوية فى الصدور ، ولكنها ستكون قابلة للانفجار فى أية لحظة ... وقلت لهم : إنى اعترضت على تعيين الفريق محمد حيدر رغم أقدميته لأنه كان بعيداً عن صفوف الجيش ، وأنا اليوم أعترض على ترقية عبد الحكيم عامر، وتعيينه قائداً عاما للجيش لأنه ليس مؤهلا لذلك».

« ولم ييأس المجلس من الوصول إلى غرضه ، فتكرر عرض الموضوع أكثر من مرة وفى كل مرة كنت أرفض وأثور وحدى، بلا نصير يقف معى، وهددت بالاستقالة فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع» .

«لم أعترض فقط على ترقية عبد الحكيم عامر أربع رتب دفعة واحدة مما ليس له

سابقة فى الجيش المصرى، ولكننى اعترضت أيضا على إعلان النظام الجمهورى، لأنه كان يجب أن ينص عليه فى الدستور أولاً».

«وأشهد أنى قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيرا فى الاستقالة ، واعترف الآن أن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه، فقد شعرت بعد قليل أننى أصبحت فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش، والشخص الوحيد الذى استقال نتيجة لهذا الموقف كان اللواء الجوى حسن محمود قائد القوات الجوية».

والحقيقة أن هذا لم يكن رأى اللواء محمد نجيب فى ذلك الوقت، فعندما اعترض عدد من العسكريين على تعيين ضابط برتبة صاغ قائدا للجيش ، حاول نجيب إقناعهم بأن عامر من العبقريات العسكرية النادرة «وبأن هناك فى التاريخ أمثلة كثيرة أحدها الإسكندر المقدونى» !

وكان عامر هو الذى رشح محمد نجيب لتولى رئاسة الحركة بعد أن رشح آخرون اللواء فؤاد صادق ، وكان ما يرجح كفة اللواء صادق أنه قائد القوات فى فلسطين ، ويتمتع بسمعة حسنة بين الضباط ، لكن محمد نجيب كان شيئا مختلفا ، فهو الذى خاض مع «الضباط الأحرار» معركة انتخابات رئاسة نادى الضباط تحديا لمرشح الملك اللواء حسين سرى عامر، وكان الملك قد نقل محمد نجيب مديراً لسلاح الحدود ليحل مكانه حسين سرى عامر، وفاز اللواء نجيب مما جعل الملك يحل مجلس إدارة النادى .

ويقول محمد نجيب أنه تعرف على عبد الحكيم عامر على أرض فلسطين عندما كان نجيب يتولى قيادة اللواء العاشر ، «وكان عبدالحكيم عامر قد عين أركان حرب للوائى ، وقد وجدت فيه ضابطا ذكيا دقيقا ، وعندما سمعنى أردد هذه الآراء : «عدونا ليس اليهود بقدر ماهم الذين يرتكبون خلف ظهورنا الآثام والموبقات» ذهب إلى صديقه البكباشى جمال عبد الناصر وقال له ـ كما أخبرنى فيما بعد ـ «لقد عثرت فى اللواء محمد نجيب على كنز عظيم»!

رشح جمال عبد الناصر صديقه عامر لتولى قيادة الجيش ، وقال لبعض زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة أنه لابد أن يتولى أمر الجيش واحد منا، وفى الوقت نفسه يتولى عبد اللطيف البغدادى منصب وزير الحربية، ويقول البغدادى أنه فهم من اختيار عبدالناصر لعامر أن تصبح له السيطرة السياسية على الجيش معتمدا على قوة الصداقة المتينة والتفاهم القائم بينهما .

ويستمر عبد اللطيف البغدادي في الحديث قائلا : «وعندما أعلن قرار تعين عبدالحكيم عامر قائدا للجيش تقدم قائد سلاح الطيران اللواء حسن محمود باستقالته من القوات الجوية، ورفض أن يستقر فى منصبه احتراما لرتبة اللواء التي يحملها، ولأن عبدالحكيم عامر الذى كان صاغا ورقى إلى رتبة اللواء دفعة واحدة سيرأسه ، وهو لا يرضى لنفسه بهذا الوضع وظل متمسكا بموقفه رغم محاولتى مع حسن إبراهيم إقناعه بالاستمرار وكان ذلك بتكليف من المجلس لنا، ولكنه أصر على موقفه احتراما للأقدمية العسكرية ، وهناك فرق بين منصب القائد العام كمنصب عسكرى، وبين منصب وزير الحربية وهو منصب سياسى ولا يضيره من يشغله ، وتبعا لهذا الإصرار قُبلت استقالته وعين بدلا منه الطيار محمد صدقى محمود»!

ويقول البغدادى «أنه كان من نتائج تعين عبد الحكيم عامر قائدا للجيش أن أبعد بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة عن وحداتهم العسكرية بحجة أن نترك حرية العمل لعامر حتى لانتسبب فى سوء تفاهم بيننا لو استمرت علاقتنا بزملائنا الضباط ، وتم العمل على إبعاد زملائنا عنا بواسطة ضباط مكتب عبد الحكيم ، وكان ذلك يجرى بتهديدهم أو بحجة إبعادهم عنا حتى لا يضاروا، وفى الوقت نفسه كان ضباط مكتب القائد العام يعملون على تقرب ضباط الجيش من عبد الحكيم عامر بخدمات تقدم إليهم حتى أصبح لا هم للكثير من الضباط إلا التقرب من عامر وجمال عبد الناصر ، أو إلى من هم مقربون منهما طمعا فى منصب أفضل أو خدمة تؤدى لهم ، وأصبح الجيش بمرور الزمن أداة قوة فى يد جمال وعبد الحكيم عامر وانعزلنا نحن نهائيا عنه»

ويحكى عبد اللطيف البغدادى قصة نشأة العلاقة بين جمال عبد الناصر وعامر قائلا: « إنهماكانا صديقين منذ فترة طويلة قبل الثورة، لقد كانا يخدمان معا فى وحدة

من وحدات الجيش المصرى فى السودان، وكان جمال قد نقل إليها عام ١٩٣٩ ، وظل فيهاحتى آخر عام ١٩٤٦ عندما نقل إلى وحدة قريبة من العلمين غرب الاسكندرية، ولكنه سرعان مانقل إلى السودان ثانية فى صيف ١٩٤٢ وعاد إلى القاهرة فى منتصف عام ١٩٤٣ ليلتحق بالكلية الحربية كمدرس فيها» .

■ ■

وقد مُنح عبد الحكيم عامر رتبة المشير فى أول يونيو ١٩٥٨ وأصبح فى الوقت نفسه نائبا لرئيس الجمهورية، وبذلك أصبح أول شخص يشتهر بهذه الرتبة الجديدة، التى لم تكن معروفة من قبل على مستوى العالم العربى كله حتى ولو كان الملك فاروق يحملها .

ورتبة مشير ظهرت كمقابل للرتبة الأجنبية (مارشال) ودخلت الكلمة قاموس اللغة العربية لتكون أعلى رتبة فى القوات المسلحة ربما خصيصا من أجل عبد الحكيم عامر . أول مشير عربى شهير ، وكان جمال عبد الناصر قد أصبح رئيسا للجمهورية العربية المتحدة التى توحدت فيها دولتا مصر وسوريا .. أى أن صعود عبد الناصر كان يؤدى بالتالى إلى صعود عامر .

وأصدر عبد الناصر قرارا بتفويض عامر فى كل اختصاصات رئيس الجمهورية بالنسبة إلى سوريا .

وقام عامر لأول مرة فى حياته بجولات فى كل محافظات سوريا ألقى خلالها «خطبا» ملتهبة وأشاد فيها بالقائد الأعلى جمال عبد الناصر ... ولكن ذلك كله كان بعد أن وضع أول لغم فى العلاقة بين الصديقين الحميمين ، عندما اتخذ عبدالناصر قرار تأميم قناة السويس دون استشارة عامر، ثم عندما انفجر هذا اللغم عام ١٩٥٦ خلال الحرب، فقد ظهر خلالها أن عامر بمعلوماته العسكرية وبالمحيطين به، وبقادة جيشه أقل من أن يقود حرباً كبرى، كما أجمع كل زملائه أعضاء مجلس الثورة، وربما عبر بعضهم عن ذلك، وربما أيضاً أخذ رأيهم على أنه نوع من الغيرة أو الحسد. وبُذلت أكثر من محاولة للتدخل فى القوات المسلحة ولكنها لم تنجح لأن عامر كان يرفض أن تمتد يد إلى رجاله، أو أن يقول أى إنسان كلمة سوء أمامه عن معاونيه !

وعندما أراد عبد الناصر التدخل فى شئون القوات المسلحة ، استقال عامر ، ولكن عبد الناصر استرضاه وعاد أقوى مما كان، بل صدر بعد أن قدم استقالته بثلاثة شهور قرار بتعيينه نائبا أول لرئيس الجمهورية.

وكانت بعض الدول تفهم مشكلة الرجل الأول والرجل الثانى: فيوم منح الاتحاد السوفيتى أرفع وسام سوفيتى لعبد الناصر ، منح أيضا نفس الوسام للمشير عامر .

وكان عامر مصريا مخلصاً، انتماؤه لمصر، يصادق ويعادى بناء على مصلحة بلاده، ولم يرتبط بالشرق أو الغرب إلا فى حدود ما يقدم إلى بلاده. وكان فكره واضحا فى لجنة تصفية الإقطاع، ورغم أن جلساتها كانت مغلقة وسرية، إلا أنه كان حاسما وحازما فى تطبيق العدالة وفى وقف الاستغلال ومنعه .

ولقد حاول بعض المقربين منه بعد وفاته أن ينسبوا إليه أنه كان معاديا لما يجرى فى مصر ، وأنه كان ضد كثير من التوجهات وهذه شهادة ضد عامر وهى أيضاً ليست صادقة.

لقد كان عامر الرجل الثانى فى النظام ، وبديهى أنه لم يكن معاديا لتوجهات هذا النظام، بل كان مشاركا فى صنعها . كما كان مسئولا عن الدفاع عنها.

اعترض فقط اعتراضا تكتيكيا على قضية الديمقراطية الناقصة ولكنه عاد وعمل خمس سنوات فى ظل هذه الديمقراطية الناقصة من وجهة نظره .

ويمكن أن يقال أن عامر الوطنى المخلص سبب له رجاله المشاكل .. وهم الذين أحاطوا به، وامتد نفوذهم ومارسوا كثيراً من المثالب فى حق ثورة يوليو، وفى حق عبدالناصر وفى حق عامر أيضا !

ومن الملفت للانتباه أن كل الذين أدينوا فيما بعد فى قضايا التعذيب هم من رجال المشير ، وأعضاء فى قيادة المؤسسة العسكرية.

فقد كان رجال المشير عامر قادة للمخابرات الحربية ، والمخابرات العامة والمباحث

الجنائية العسكرية، والشرطة العسكرية ولم توجه هذه الأجهزة جهدها وعملها كله إلى القوات المسلحة، أو إلى واجباتها الأساسية، وإنما مارست أيضا عملا يختص بالمواطنين المدنيين، فهؤلاء هم الذين تولوا القضايا السياسية الكبرى التي مرت بمصر، وهم الذين تولوا تصفية بقايا الإقطاع ، وهم أيضا الذين نزلوا إلى مختلف المواقع المدنية يديرونها أو يُحكمون سيطرتهم عليها حتى تدار إدارة عسكرية.

لم يكن ذلك على كل حال يتم في الخفاء .. أو أنه ضد إرادة عبد الناصر ، فقد كان موافقاً عليه وراضيا عنه، ويباركه ، أو على الأقل هكذا كان يبدو للناس...

■ ■

كان هناك صراع حاد وعنيف منذ نهاية الخمسينيات بين عبد الناصر وعامر.

وعندما وصل الصراع إلى ذروته أدرك عبد الناصر أن هناك طرفين للمعادلة كي يستقر نظام الحكم، هما القوات المسلحة والشعب ..ليسا متناقضين ولكن هناك من يحاول غرس هذا التناقض وتنميته.

وأيقن عبد الناصر أن القوات المسلحة تدين بالولاء المطلق للمشير عبد الحكيم عامر الذي منح الضباط امتيازات لاحصر لها لم يكونوا يطمعون فيها ، وفي الوقت نفسه فإن وطنيته وطبيعته السمحة وشهامته وأخلاقياته وتعاملاته وصفاته الشخصية جعلته محبوبا من الجيش .

ولم يكتف عامر بذلك بل بسط نفوذه إلى الحياة المدنية بواسطة الضباط ... فكان منهم الوزراء والسفراء والمحافظون ورؤساء المدن والشركات والنوادي ، واستخدمهم للإشراف على المؤسسات العامة والجمعيات الاستهلاكية والعديد من الأنشطة.

وإلى جانب أن المشير أصبح له بهذا الأسلوب رجال في كافة المواقع، إلا أنه كان يُرضي أيضا بعض رجال القوات المسلحة وضباطها الذين كانوا يوقنون أن مستقبلهم مضمون في الحياة المدنية بعد انتهاء الخدمة العسكرية أو حتى أثناءها!

وقرر جمال عبد الناصر أن يدخل حلبة هذا الصراع بأن يترك رئاسة الجمهورية ليفرغ لبناء التنظيم السياسى.. وأعلن ذلك فى إحدى خطبه وأعد له مكتباً فى الدور الحادى عشر فى مبنى الاتحاد الاشتراكى، وقرر أن تكون إقامته الدائمة فى هذا الطابق بل وزوده بغرفة نوم أيضا.

فى تلك الفترة رأى عبد الناصر: أن لا وسيلة أمامه إلا أن يلجأ إلى الشعب وينظمه.. وأعلن ذلك... ولكنه لم يفعل.

لماذا؟ علامة استفهام تضاف إلى علامات الاستفهام الكثيرة فى قضية ناصر وعامر.

ويصف محمد حسنين هيكل عبد الحكيم عامر بأنه كان نصف فنان ونصف بوهيمى.. ولطيفا جدا، ولكنه - عسكريا - توقف عند رتبة صاغ أى أنه يستطيع أن يقود كتيبة، لكنه لا يستطيع أن يقود جيشا.

ولقد أصبح عامر ضابطا سياسيا، والضابط السياسى لايمكن أن يكون مسئولا عن قيادة جيوش.. وجزء من مأساة ١٩٦٧ كان راجعا لحب ناصر لعبد الحكيم عامر، ذلك أن هذا الحب حال دون أن يقتنع عبد الناصر بدرجة كافية أن عبد الحكيم عامر لايصلح للقيادة!

والحقيقة أن عبد الحكيم عامر لم يكن قادرا على إدارة القوات المسلحة مع التقدم المذهل فى المعدات، والخطط الحربية.. ليس فقط لأنه وقف بمعلوماته عند رتبة عسكرية صغيرة وقت قيام الثورة، قفز على إثرها إلى رتبة اللواء مرة واحدة، ولكن لأنه لم يكن لديه وقت للقراءة والاستيعاب، وتتبع الجديد، لم يكن لديه وقت لممارسة مهامه كقائد عام.. ففى السنوات الأولى كانت أعباؤه السياسية متنوعة، وبعدها سلك طريقا آخر إلى جانب هذه الأعباء.. ولم تكن شخصية عامر من النوع الملتزم الذى يقدر المسئولية فقد كان يغلب عليه طابع اللامبالاة.

ويروى أمين هويدى واقعتين تعكسان الرؤية الصحيحة لشخصية المشير..

■ الواقعة الأولى التي يقول عنها هويدي أنها تجسم طبيعة المشير، وقعت أوائل عام ١٩٦٥ عندما كان سفيرا في بغداد.. وطلب الرئيس عبد السلام عارف من الرئيس عبد الناصر أن يزور العراق، وكان جمال عبد الناصر يدقق كثيراً في تحركاته وزياراته للبلاد العربية، حتى أنه لم يزر معظم هذه البلاد.. فلم يزر إلا السعودية، والسودان، والجزائر، وتونس لحضور احتفالات الجلاء وليبيا بعد الثورة، والمغرب لحضور مؤتمر القمة العربي هناك، وكذلك سوريا بعد الوحدة وفي أثنائها فقط!

ويوم قامت ثورة العراق وصل الخبر إلى عبد الناصر وهو على ظهر الباخرة عائدا من يوغوسلافيا.. وآثر العودة إلى يوغوسلافيا حيث كانت في انتظاره طائرة خاصة حملته للقاء خروشوف لمناقشة دعم الاتحاد السوفيتي للثورة الوليدة وتأييدها. وكان يستعد للعودة عن نفس الطريق بالبحر إلا أن خروشوف قال له كيف تعود بالبحر، والأسطول السادس قد أنزل رجاله إلى لبنان.. إنك ستكون مثل البطة سهل اصطيادها، وأخطر شاه إيران أن طائرة سوفيتية تحمل زائرا روسياً كبيراً سوف تعبر المجال الجوي الإيراني وكانت الطائرة تحمل جمال عبد الناصر.

وبعد عبور الأجواء الجوية الإيرانية طلب عبد الناصر من الطيار السوفيتي أن يهبط من ارتفاعه حتى يستطيع من خلال المنظار المكبر أن يرى بغداد التي كان يتشوق لرؤيتها، ولم يرها أبداً من قبل ولا من بعد.. وعاد عبد الناصر إلى دمشق دون أن يزور بغداد التي كان مشوقا لرؤيتها.

كانت هناك عوامل سياسية متعددة جعلته يعتذر عن الدعوة التي وجهت إليه لزيارة بغداد.. وتقرر أن يقوم المشير عامر بهذه الزيارة بدلا منه على رأس وفد ردا للزيارات المتعددة التي قام بها الرئيس عارف إلى القاهرة.

ومن هنا تبدأ رواية أمين هويدي الذي يقول : نزل عبد الحكيم عامر ضيفا على الحكومة العراقية التي أحاطت هذه الزيارة بكل مظاهر التكريم والحفاوة وأقام المشير في قصر بغداد هو ومرافقوه..

وفي صباح اليوم التالي للزيارة اتصل بي تليفونيا مبكراً في منزلي عضو السفارة الذي خصصته للإقامة مع الوفد في قصر بغداد، وطلب مني الحضور فورا إلى القصر.. ورفض الزميل أن يزيد حرفا واحدا على ذلك.

وحينما وصلت إلى هناك كان أحد ضباط القصر في انتظاري على الباب ومعه عضو السفارة، وسلمني مظروفا ذكر أن به أوراقاً وجدوها متناثرة بالأمس على سرير المشير، أثناء وجوده في القصر الجمهوري، ورأوا من الأمانة أن يعيدوها داخل مظروف مغلق.

وفتحت المظروف وكدت أصعق. كان بداخله عدة تقارير اصطحبها معه من القاهرة، ليقرأها وهو في بغداد، تمس العلاقة بين عارف وعبد الناصر، وتتحدث عن عبد السلام عارف حديثا لا يرضاه.. كانت التقارير سرية للغاية، ومع ذلك تركت هكذا دون اهتمام ليطلع عليها من يشاء.. وكان من المؤكد أن الرئيس عارف اطلع عليها، وقد يكون المختصون – وهذا مؤكد – قد احتفظوا بصورة منها، وأعادوا لنا الأصل، وذهبت إلى المشير أقص عليه ما حدث.. لم ينزعج الرجل بل قابل الموضوع بمنتهى السخرية والاستهزاء. ولم يكن في يدي أكثر من أن أعنف المسئول عن جمع أوراق المشير.

ولما ذهبنا للاجتماع مع الرئيس عارف كان الرجل بادي التأثر وأخذ في حديثه يرد على ما أثير في التقارير مما يؤكد اطلاعه عليها، وأخذ يحذر بين وقت وآخر ممن يحاولون الوقيعة بين القاهرة وبغداد .

ولم تكن هذه هي نهاية المفاجآت في تلك الزيارة .. ففي مساء نفس اليوم أقمت حفل استقبال كبيراً بمبنى السفارة المصرية بمناسبة زيارة المشير، حضره أكثر من ألف مدعو من رجالات العراق ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي.. ودعوت الرئيس عارف للحضور فوعد بذلك تكريما لزيارة المشير، وعندما وصل ركب الرئيس عارف إلى دار السفارة، دعوت المشير لنخرج سويا لاستقباله فرفض مصرا على استقباله في إحدى القاعات الداخلية في الدار.

وخرجنا نحن لاستقبال الرئيس عارف الذى دخل معنا ليحيى المشير عامر حيث شاء أن يبقى كما هو.

وبعد فترة من الوقت دعوت الجميع للخروج لتحية الضيوف فى حديقة السفارة، إلا أننى فوجئت إذ رفض المشير أن يخرج للناس الذين حضروا لتكريمه، وهنا ألح عليه المشير عارف فى أن يخرجا معا لتحية المدعوين إلا أنه اعتذر عن ذلك».. ولم يجد الرئيس عارف بدا من أن يخرج وحده للضيوف ونحن معه، وظل المشير داخل المنزل مما أثار استياء عميقا لدى المدعوين العراقيين الذين حضروا خصيصا لتحية مندوب عبد الناصر.

هذه القصة التى يرويها أمين هويدى - كتاب أضواء على النكسة - والتى عرضنا موجزا سريعا لها تعكس جوانب متعددة من شخصية المشير عامر، اللامبالاة.. عدم الاكتراث.. إهمال الناس.. البعد عن الدبلوماسية.. الانطواء.. وغيرها من الصفات التى ما كان يجب أن تكون فى القائد العسكرى.. أو حتى السياسى.

■ ■

القصة الثانية التى يرويها أمين هويدى أيضا تعكس نفس الجوانب من شخصية الرجل الثانى فى مصر، كما تعكس صورة من تعامله مع جمال عبد الناصر، وقعت القصة فى إبريل عام ١٩٦٦ عقب وفاة الرئيس عبد السلام عارف فى حادث الطائرة المعروف..

كان أمين هويدى وزيرا للإرشاد القومى، وفى الصباح الباكر اتصل به الرئيس عبدالناصر، وفى نبرة واضحة التأثر أخبره بأنه سوف يسافر ضمن الوفد الذى سيرأسه المشير عامر لتقديم التعزية فى وفاة عارف.

وقال عبد الناصر أن المشير عامر سوف يمر عليه فى الساعة الحادية عشرة صباحا، وأن عليه أن يمر على عبد الناصر فى العاشرة والنصف للتحدث فى أمر العلاقة مع بغداد فى ضوء الظروف الجديدة، وأيضا فى ضوء أن أمين هويدى أمضى سنوات سفيرا فى بغداد، ويعرف التيارات المختلفة فيها، لذلك يكون أقدر من غيره على رصد احتمالات المستقبل.

وذهب هويدى فى الموعد. واستمع إلى توجيهات الرئيس، وكان ملخصها أنه لادخل للقاهرة فى اختيار من يخلف عارف، فتلك مسألة عراقية تخص العراقيين أنفسهم.

ونظر هويدى فى ساعته فوجد أنها قد قاربت على الحادية عشرة موعد حضور المشير، وأراد أن ينصرف حتى يترك للرئيس ونائبه فرصة للاجتماع.. ولكن المشير لم يحضر.. وأصبحت الحادية عشرة والنصف ولم يحضر المشير. الثانية عشرة ولم يحضر المشير وعبد الناصر ينظر فى ساعته وقد قطب جبينه وبدت الحيرة فى عينيه.

ويقول أمين هويدى أنه لما تجاوز التأخير أى تبرير وقف الرئيس قائلا: أعمل إيه فى المشير بتاعكم؟ .. حتى الموعد الذى أحدده أصبح لايحترم؟!

■ ■

فى تحقيقات القضايا التى قدمت للمحكمة الخاصة عقب النكسة اتضح أن معظم الأوراق كانت تعرض على المشير عامر ليوقعها فى منزل السيدة برلنتى عبد الحميد.. وأن الأوراق كانت تظل فى منزله إلى اليوم التالى، ولكن لم يثبت أن لذلك أية علاقة بالنكسة العسكرية.

ويقول عبد المنعم أبو زيد كبير حرس المشير، والمقرب إليه: أن الأوراق كانت توجد متناثرة فى حديقة الفيللا التى يسكنها المشير مع برلنتى.. وأن أكثر من واقعة حدثت وغضب فيها المشير نتيجة معرفته أن الأوراق وجدت فى حديقة الفيللا.. ويرجع أبو زيد ذلك ليس لإهمال المشير ولكن لتعمد من السيدة برلنتى لتسوء العلاقات بينه وبين عبد المنعم أبو زيد، ولو أنها كانت تتظاهر بأنه ربما كان السبب فى ذلك أولاد البواب إسحق!

كل هذه الحكايات تعكس صورا من تصرفات المشير فى حياته الخاصة.. إنه لم يكن عسكريا منضبطا.. والانضباط هو أهم صفات الرجل العسكرى العادى فضلا من أن يكون قائدا عاما للقوات المسلحة.

وحول المعلومات العسكرية للمشير التي وقفت عند مرحلة معينة يرفض هذا المنطق الدكتور حسن صبرى الخولى، وكان من الأصدقاء المقربين للمشير عامر قائلا لى: عموما كان عبد الحكيم عامر مؤهلا للقيادة.. مثلا أنور السادات لم يكن قائدا للجيش وخطأ حرب اكتوبر أن أنور السادات كان يتولى قيادة الحرب، وهو لايزيد عن رتبة نقيب فى سلاح الإشارة. لم يأخذ أية فرقة عسكرية من فرق الأسلحة أو الترقيات، ولم يدخل كلية أركان حرب، ولم تكن لديه أية خبرة ميدانية بالقوات المسلحة.

أما عبد الحكيم عامر فالعكس تماما، فهو ضابط حصل على فرق ترقى، كما حصل على أعلى شهادة فى ذلك الوقت، وهى شهادة أركان حرب، ثم اشترك فى الحرب اشتراكا ميدانيا، وحصل على ترقية استثنائية بسبب أدائه فى هذه الحرب .. ووصل حتى رتبة رائد.. نعم.. ولكن مادام لديه مسئولون مؤهلون يقومون بتقديم التقارير الفنية المناسبة، فعليه فقط أن يعطى القرارالسليم .. وكان عبد الحكيم عامر ذا ذكاء حاد وخارق وغير عادى.

أما عيوبه فهى فى الناحية السلوكية وهى التى أدت إلى كثير من الأخطاء فى حرب ١٩٥٦، أو الانفصال.. أو حرب ١٩٦٧.

وتختلف رؤية أمين هويدى فى هذه القضية، فعبد الحكيم عامر بسيط ومحبوب، وكان ذلك مطلوبا فى قائد الجيش فى بداية الثورة، أما بعد ذلك فكان يجب اختيار شخص آخر مكانه.. وكان لابد أن تحدد مدة بقاء القائد العام حتى تعود القوات المسلحة إلى واجبها الأساسى.:

وعقب العدوان الثلاثى كان لابد من التغيير.. ففى هذه المعركة لم يكن قائدا، وكلنا نعلم هذا.. فهو لم يكن من الكفاءة حتى يقود جيشا فى حرب؛ كان ضابطا جيدا وممتازا، ولكنه لم يكن قائدا، والكلام مازال لأمين هويدى.. ويضيف.. ولنأخذ المثل من إسرائيل.. الدولة عادة توجد ثم تقيم أجهزتها، وهذا عكس ما حدث فى إسرائيل حيث أقيمت الأجهزة.. الأحزاب والجيش والمنظمات قبل أن تقوم الدولة.. وهذه الدولة وجد جيشها كقوة للحرب أو للعصابات. وكان لكل قوة جهازها السياسى والعسكرى، واختلفوا فى طريقة التعامل مع العرب ومع الانجليز.. وحينما

خاضوا حرب الاستقلال - كما يسمونها - كان بن جوريون حريصا جدا على أنه بعد إنشاء الدولة، تنضم كل هذه العصابات فى جيش الدفاع.

وقصة الباخرة «التالينا» معروفة.. فهى باخرة جلبها «مناحم بيجين» محملة بالأسلحة... وكان بن جوريون يفكر أن يستولى على السلطة بعد انتهاء الحرب، لذلك اتخذ قراراً بأنه إما أن تصادر الأسلحة لصالح الجيش أو أنه سيغرق السفينة بما فيها.. ومرت لحظات رهيبة.. ولكنها انتهت بأن أغرقت السفينة.. وعندما سئل «بن جوريون» ما هو أخطر منصب فى الدولة قال: قائد كتيبة مشاه.. أو كتيبة مدرعة.. إن هؤلاء هم الذين سيحمون قيام إسرائيل!

إذن فقائد الكتيبة هام.. وقائد القوات أكثر أهمية.. وقائد الجيش أكثر وأكثر أهمية.. فماذا إذن يكون مقدار أهمية القائد العام.. لنا أن نقدرها.. وندرس شخصية عبد الحكيم عامر ثم نسأل أنفسنا.. هل كان الرجل المناسب.. فى المكان المناسب؟؟

■ ■

كانت حياة المشير عبد الحكيم عامر بعيدة تماما عن الانضباط العسكرى، بل لعله كان يكره فى حياته هذا الانضباط... فقائد الجيش يأوى إلى فراشه كل ليلة مع مشارف الفجر.. وهذا القائد يترك الأوراق الهامة والمذكرات مهملة؛ يوقعها فى أى مكان أو لا يوقعها.. ولا بد للقائد أن يكون أشد الناس انضباطا. ولكن عندما كان عبدالحكيم عامر يذهب إلى مجلس الأمة كانت توضع أمامه «منفضة» سجائر. فهو الوحيد الذى دخل هذه القاعة، منذ أنشئت فى عهد الخديوى إسماعيل، واستثنى من قرار حظر التدخين، فقد كان لايطيق أن تفارقه السيجارة لحظة واحدة حتى فى الأماكن التى يحظر فيها التدخين، وكان يتم دائما استثناء قائد القوات المسلحة.

ويُطرح سؤال منطقى: إذا كان القائد لايذهب إلى مكتبه ـ إذا ذهب ـ إلا والقادة والمسئولون يجمعون أوراقهم مع انتهاء يوم العمل، فمن الذى كان يدير العمل اليومى فى القوات المسلحة؟

إنه مكتب المشير عامر، وأى مسئول يمكن أن يعتمد على مكتبه فى إدارة العمل إذا تغيب، أو فى الحالات الاستثنائية على أن لايكون ذلك هو الطابع الدائم، وأن يضم المكتب كفاءات لممارسة هذا العمل.

ولم يكن المشير يترك لأفراد مكتبه إدارة العمل فى المجالات الاستثنائية فقط، بل كان يتركها لهم بصفة دائمة.. ولم يكن هذا المكتب يضم كفاءات، بل كان يضم مجموعة من الأصدقاء أو شلة استطاعت أن تنتفع بالمشير، وأن تزين له أحيانا حياة مختلفة، حتى أن أمين هويدى قال لىّ أن عبد الناصر قال له ذات مرة: إن عبد الحكيم عامر تغير كثيرا، ولم يعد عبد الحكيم الذى كنا نعرفه، وكان عبد الحكيم فلاحاً صعيدياً..ويواصل أمين هويدى روايته نقلاً عن عبد الناصر الذى أخبره أن عامر قد تغير حتى أنه جاءه يقول له: لماذا تعيش هذه الحياة الجافة القاسية بين المنزل والمنزل؟ فقد كان مكتب عبد الناصر فى منزله، وكان لايغادره إلا لحضور اجتماع أو استقبال ضيف..

يومها قال عامر لعبد الناصر: لابد أن يكون لك «باك دور» أى «باب خلفى» سواء فى حياتك أو فى علاقتك بالناس، وكان عبد الناصر يحكى لأمين هويدى مستغربا: "كيف وصل الأمر بعبد الحكيم عامر إلى هذا الحد؟".

ويميل الكثيرون إلى تحميل مسئولية التغير الذى حدث فى عبد الحكيم عامر إلى عدة عوامل:

١ـ مجموعة من أفراد مكتبه الذين إنتهزوا فرصة عدم وجوده الدائم وتصرفوا كما يشاءون.

٢ـ الجفوة التى وقعت بينه وبين عبد الناصر والتى زادت، خاصة بعد الانفصال، فلم يعودا صديقين كما كانا فى السابق ولم يعودا يمضيان وقت فراغهما معا، فشق عامر لنفسه طريقا آخر.

٣ـ صداقته الحميمة بصلاح نصر مدير المخابرات.

ويرى أيمن هويدى أنه بعد أن بدأ الصراع خفيا بين عبد الناصر وعامر رغم تظاهر الرجلين أمام الناس بمظاهر الود والأخوة، فإن المشير لجأ إلى اتخاذ بعض الترتيبات التى تجعل من الصعب على عبد الناصر التخلص منه فى المستقبل كما تخلص من الزملاء الآخرين من قبل.

وهنا أسقط المشير من حسابه القواعد المتعارف عليها فى اختيار معاونيه، مما كان له أثره فى نكسة ١٩٦٧ بدون شك، ولم يعد مهماً العلم أو المعرفة بل لم يعد مهماً توافر الخلق أو السمعة الطيبة أو القدوة الحسنة، إنما أصبح المهم اختيار من يتميزون بالولاء لشخصه، وأغدق الرجل على هؤلاء دون حساب، وفتح لهم أبوابه وآذانه، ولم يعد يرى القوات المسلحة إلا من خلالهم، لأنهم يؤمنون له وضعه ويجعلون أمر التخلص منه صعبا إن لم يكن مستحيلا.

وقد نجح المشير فى تحقيق ذلك إلى حد كبير وفى وقت قصير بحيث أصبح عبدالناصر بمرور الوقت، غير قادر على تغيير المشير حتى ولو رغب فى هذا التغيير.

ويقول أحمد حمروش: «أن المجموعة التى أحاطت بالمشير كانت كافية للإساءة إليه، وكان أمراً معروفا ومتداولا ما يتم فى هذا الجو من بذخ يصل إلى اللامحدود».

وكان مكتب عبد الحكيم عامر مسئولا بصورة كبيرة عن كثير من التجاوزات التى وقعت فى مصر، بل والتى وقعت للقائد العام شخصيا. وقد بدأ تكوين المكتب عندما عُين عامر قائداً عاما وكان صلاح نصر هو مدير المكتب للشئون العامة فى بداية الثورة.

كان صلاح نصر فى ذلك الوقت برتبة مقدم، وكان عضوا فى تنظيم «الضباط الأحرار»، وكان عبد الحكيم عامر هو الذى جنده .. فعندما دخل صلاح نصر الكلية الحربية، شاءت الظروف أن يشرف الطالب عبد الحكيم عامر، على جزء من الجماعة التى كان يقودها الطالب عز الدين ذو الفقار، وكان من بين الطلبة الذين يشرف عليهم الطالب صلاح نصر، والطالب صلاح سالم.

وفى عام ١٩٤٩ التقى صلاح نصر بصديقه القديم عبد الحكيم عامر الذى أخبره

بوجود «تنظيم للضباط الأحرار» وبعدها التقى بجمال عبد الناصر، وتعرف عليه، ولكن صلته التنظيمية الأساسية ظلت قائمة بعبد الحكيم عامر، يذهب إليه في منزله بالعباسية لكي يتلقى منه الأوامر والتكليفات والمنشورات ، حتى عصر ليلة الثورة، عندما عُقد اجتماع أخير في منزل صلاح نصر في حدائق القبة تم فيه تحديد بعض الواجبات النهائية.

ويقول لي صلاح نصر أنه «أثناء أزمة ١٩٥٤ وقرار الضباط بالعودة إلى الثكنات، وأن يتولى الأمر محمد نجيب، تجمهر الضباط في مبنى القيادة واتخذت بنفسي قرارا نفذته على الفور فاتصلت بالقائمقام محمد السيد عبد الرحمن قائد الكتيبة ١٣ وأمرته بمحاصرة المدرعات كما اتصلت بعلي صبري وطلبت منه أن يُخرج طلعة طيران، وعندما سمع عبد الحكيم عامر أزيز الطائرات، وعلم أنني الذي أمرت بإخراجها، ثار وخلع رتبته العسكرية وهو يقول: «تعال أنت اعمل قائد عام». . وربما كانت هذه الأزمة الوحيدة بين صلاح نصر وعبد الحكيم عامر، فقد كان عامر ونصر صديقين حميمين وظلا كذلك.. ولقد وقف صلاح نصر مع عبد الحكيم عامر ضد عبد الناصر، وحوكم بتهمة التآمر على عبد الناصر مع رجال المشير.. ويقول صلاح نصر «أن عامر ظل بالنسبة إليّ دائما بمثابة الشقيق، أما عبد الناصر فكان دائما الصديق، وهناك فرق بين الأخ الشقيق وبين الصديق»..

كان صلاح نصر مدير مكتب المشير قبل إنشاء جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٦، ولم يمارس نشاطه في المخابرات إلا بعد انتهاء العدوان الثلاثي. وفي بداية عام ١٩٥٧؛ عندما نقل صلاح نصر إلى المخابرات العامة خلع حلته العسكرية إلى الأبد وارتدى الملابس المدنية.. ويعتبر البعض ارتباط عبد الحكيم عامر بصلاح نصر السبب الذي أدى إلى التحول الخطير في حياة عامر، خاصة بعد أن أصيبت العلاقة بينه وبين عبد الناصر بالضمور عقب الانفصال بين مصر وسوريا.

وكان صلاح نصر مدير مكتب عبد الحكيم عامر للشئون العامة وعندما نقل إلى المخابرات تولى مسئولية المكتب عباس رضوان وقد عين رضوان فيما بعد وزيرا

للداخلية وكان هناك اثنان من النقباء ينتظران دورهما فى مكتب عامر هما على شفيق صفوت، وشمس بدران .

ويقول صلاح نصر «إن منصب مدير مكتب القائد العام منصب هام وحساس، فقد تولاه بعد الثورة جمال عبد الناصر، ثم عبد الحكيم عامر كمديرين لمكتب محمد نجيب، ثم توليته مديرا لمكتب عامر وبعد ذلك تولاه عباس رضوان ثم شمس بدران..

وكان هذا المكتب مسئولا عن شئون الأفراد، والبعثات، والخدمات الطبية، وسفر الضباط للعلاج، وأمن القوات المسلحة، وكانت تتبعه إدارة شئون الضباط والمخابرات الحربية.

وبعد تعيين عباس رضوان وزيرا للداخلية حدث خلاف بين شمس بدران وعلى شفيق صفوت حول هذا المنصب، فقد كان على شفيق أقدم فى الرتبة وكلاهما من الضباط الأحرار، وحسم المشير الخلاف وعين شمس بدران.

■ ■

كان عبد المنعم أبو زيد «رائد» فى القوات المسلحة ولعب دورا هاما فى حياة عامر، فقد كان كاتم أسرار المشير وسكرتيره الخاص... بدأ عبد المنعم أبو زيد كما قال لى «مساعد» تعليم فى سلاح المدفعية له اهتمام بالسياسة، يذهب إلى حزب «مصر الفتاة» ليستمع إلى أحمد حسين، ويواظب على «حديث الثلاثاء» للشيخ حسن البنا.. ويقول أنه بدأ يتحرك سياسيا بين الجنود وصف الضباط الذين كانوا يتعاطفون مع «تنظيم الضباط الأحرار» وعرف منهم صلاح سالم، وعامر، وعلى شفيق فى رفح، وعندما قامت الثورة ورقى عامر يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ إلى رتبة لواء انتدبه صلاح سالم هو وعلى شفيق إلى القيادة، وعمل عبد المنعم موسى أبو زيد حارسا خاصا لعامر.. وكانت رتبته «مساعدا» فقد بدأت قوة الحراسة على المشير محدودة ولكنها تضخمت بعد الانفصال .. وظل عبد المنعم موسى أبو زيد مرتبطا بالمشير عامر، وكلما ازداد صعوداً زادت مسئوليات عبد المنعم أبو زيد، حتى أصبح هو قائد قوة الحراسة والمسئول عنها، وحصل على رتبة رائد ، وكان معه عدد من الجنود

والضباط... ويقول أبو زيد : «لم أكن مجرد رائد عادى فى القوات المسلحة، كنت أدخل على المشير فى أى وقت، كنت مخزن أسرار المشير، أنقل إليه آخر إشاعة وآخر تعليق، وكنت أرعى كل شئون منزله ، وعندما كان أحد يسأله أين أولاده كان يناديني ، ويسألنى عنهم ، وكنت أشترى له ملابسه، وبعد أن اتسعت الأعمال استعنت بمن أثق فيه أشد الثقة لكى يتولى أمور منزل المشير عامر ــ السيدة زوجته وأولاده ــ وهو أخى الأكبر الحاج سلامة ، والسيدة حرم المشير عامر سيدة فاضلة ولها دين فى عنقنا، فعندما جاء الموت أمها أوصتنا عليها ، ونحن فلاحون نصون العهد ، لذلك كان موقفى دائما إلى جانب زوجة المشير وأم أولاده. ولقد سبب لى هذا الموقف مشاكل وصلت إلى أن دخلت السجن وعذبت تعذيباً لم يشهده بشر.

ويواصل عبد المنعم أبو زيد: «إن «على شفيق» كان السكرتير العسكرى الخصوصى وأصبحت له خطورته، ورغم أن مدير المكتب كان شمس بدران فإن السكرتير الخصوصى كانت تتبعه كل الأمور الخاصة بالمنزل والأولاد والبيت.

وكانت لشمس بدران شلة مكونة من حسن خليل رئيس المباحث الجنائية، وهو خريج دفعته وقد عينه شمس بدران ملحقا عسكريا فى بيروت ، ثم نقله إلى منصب مدير المباحث العسكرية، وأيضا فؤاد المهداوى محافظ مرسى مطروح، ومحمد أبونار، ولقد بدأ المكتب على حد رواية عبد المنعم أبو زيد بداية عظيمة، المقدم صلاح نصر مديرا له، والرائد عباس رضوان مساعدا له.. وبعد أن تولى صلاح نصر مسئولية المخابرات ،تولى مسئولية المكتب عباس رضوان ، وكان هناك اتجاه لتعيينه وزيرا ، فنقل إلى المخابرات تمهيدا للمنصب الجديد، وبرز اتجاه لتعيين حسنى عبدالمجيد مسئول الشئون العامة للقوات المسلحة مديرا للمكتب، ولكن شمس بدران استطاع بنفوذه أن يفوز بالموقع بعد نزاع بينه وبين على شفيق وكلاهما برتبة نقيب، ومنذ اليوم الأول بدأ الصراع على شفيق يصدر أوامر فيلغيها شمس بدران. شمس بدران يصدر قرارات فلا ينفذها على شفيق، وأصيب المشير بصداع .... وكان على شفيق هو المقرب من المشير، وكانت كثير من الأمور الصغيرة فى يد على شفيق، ولكنها كانت على صغرها تمنحه نفوذا، فعلى شفيق كان يطوف

مع المشير على القوات ، ويحضر معه المناورات، ويصدر إليه المشير الأوامر التى كان ينفذها على الفور. وكانت الاستثناءات فى الحصول على السيارات من شركة النصر التى كانت بالحجز لمدة طويلة، من اختصاص على شفيق، حتى أن شقيق شمس بدران عندما أراد الحصول على سيارة توسط لدى على شفيق ليعطيها له فى اليوم نفسه.

وانقسم قادة القوات المسلحة أيضا : سليمان عزت قائد القوات البحرية وصدقى محمود قائد القوات الجوية يميلان إلى «على شفيق» لإحساسهما أنه مع المشير دائما.. وقادة الطيران كانوا يعتبرون شمس بدران مدير مكتب المشير لشئون القوات البرية فقط لذلك لم يكن تعاملهم مع بدران، بل مع المشير مباشرة أو مع على شفيق.. وكان عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية لا يظهر ميله أو عداءه إلى شمس بدران ، وإن كان يميل أكثر إلى التعامل مع على شفيق على أساس أن شقيق له اهتمامات رياضية مثله، وكان على شفيق قد عين رئيسا لاتحاد الملاكمة !

■ ■

وكان القائد العام الذى يستيقظ بعد ظهر كل يوم قد ترك الأمور لمن حوله من مديرى مكتبه المتصارعين ، ولم يحاول أن يحسم الصراع، فهو يحتاج إلى على شفيق، وقد نشأت بينهما صداقة وعلاقة ذات طابع خاص، وهو يحتاج أيضًا إلى شمس بدران الذى يقال أن عبد الناصر كان قد وضعه فى مكتب المشير كأحد رجاله إلا أنه انحاز إلى المشير ووقف معه وأصبح أحد رجاله.

ويضرب الدكتور حسن صبرى الخولى - فى حديث معى - مثلا عن تفوذ على شفيق صفوت قائلا : «كان مكتب المشير عامر ينقصه الانضباط منذ البداية، والمؤسف أن هذه القصة حدثت أمامى، وهناك شهود عليها، فقدكنا فى صنعاء نتناول طعام العشاء وقال على شفيق على المائدة وهو يضحك : ما رأيكم فى أن نرقى فلانا ؟ وضحك الجميع ! وكتب على شفيق ورقة بأن الضابط المذكور حارب معركة وله بطولات، وصعد إلى المشير عامر ووقعها منه ورقى الضابط ترقية استثنائية !..

وكانت تحدث تجاوزات ولكنني لا أدين فيها المشير بقدر ما أدين فيها القائد العام للقوات المصرية في اليمن الذي كان موجودا هناك وكان من المفروض أن تُرفع إليه هذه الأوراق ويصدق عليها ..وقد حدثت أخطاء كثيرة من هذا النوع في اليمن ، أما ما قيل وتردد من أن الضباط كانوا يُهربون بضائع من اليمن فهو أمر يحدث في كل الجيوش من فئات قليلة منحرفة والمسئول عنها يكون القائد العام هناك ، وعلى كل فإن مكتب المشير لم يكن قدوة جيدة!.

■ ■

ومن أبرز التجاوزات التي وقعت عن طريق مكتب المشير ما أسفرت عنه القضايا التي نُظرت أمام المحاكم ، والتي تحمل فيها المكتب مسئولية التعذيب ، فهذه القضايا لم يدن فيها إلا رجال المشير في السجن الحربي، أو في المباحث الجنائية العسكرية إذا استثنينا إدانة صلاح نصر في قضية الجاسوس مصطفى أمين.

أما بقية القضايا فقد حُكم فيها ضد رجال المشير، وكان أكثر الأحكام قسوة ضد شمس بدران الذي علق على هذه الأحكام قائلا :إنني أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ما وقع مما يسمى بالتعذيب في القضايا التي أشرفت على التحقيق فيها، فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد اتبعت في بعض الحالات للحصول على المعلومات من المتهمين، فقد كان ذلك يستهدف مصلحة عليا وهي أمن البلد وإنقاذها من الدمار والنسف .. وقد كان بوسعي أن أبرئ نفسي وأقول أنا أيضا أنني كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا مني ذلك ، ولكنني لا أقولها بل فعلت ما فعلت عن قناعة.

الخلاف

تأميم القناة
حرب السويس
الانفصال



- كان عامر ضد تأميم قناة السويس، لذلك حرص عبدالناصر علي ألا يخبره بقراره بتأميم القناة وهما في الطريق إلى الإسكندرية قبل إعلان القرار بساعات.
- كان عامر يدير معركة ١٩٥٦، على طريقة معارك الحرب في التليفزيون وكانت نتائج الحرب انتصاراً سياسياً وهزيمة عسكرية، قال عنها عبدالناصر: «لقد هزمني جيشي».
- خرج انفصال الوحدة بين مصر وسوريا من مكتب عبدالحكيم عامر.. وقاد رجاله في دمشق عملية الانقضاض على الوحدة.. وكان عامر هو المسئول عن الإقليم الشمالي.. وقد أحس بالهزيمة.. وعاد محطماً ليتجه إلى حياة لاهية.

كان أول الخلافات الحادة بين عبد الناصر وعامر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ في القطار المتجه إلى الاسكندرية .. يومها فقط أخبر عبد الناصر عامر أنه سوف يعلن تأميم قناة السويس غداً.

وكان أمر التأميم قد بحث من عام أو أكثر ولم يوافق عليه عامر، وطلب فقط زيادة الرسوم، وربما خشى عبد الناصر أن يخطره بقراره الجديد بعد أن درسه حتى لا يغضب إذا لم يستجب لرأيه .. وكان عامر عنيداً يصر على رأيه لذلك آثر ناصر أن يفاجئه في القطار قبل إلقاء الخطاب بساعات .

كان جمال عبد الناصر قد قرر أن يُعلن في خطابه في ذلك اليوم تأميم شركة قناة السويس رداً على سحب الغرب عرضه بتمويل السد العالي.. بعد أن وافق عبدالناصر على كل ما اقترحته أمريكا وشروطها لتمويل هذا المشروع، وقال لسفير مصر لدى واشنطن «أحمد حسين» الذي التقى به في برج العرب قبل سفره لأمريكا لمقابلة دالاس وزير الخارجية الأمريكي: «إنني سأقبل كل الشروط... ولكن حافظ على كرامة مصر، لأن أمريكا لن تمول هذا المشروع» .

وتعمد السفير أن يدلي بتصريح في مطار لندن وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصر قد وافقت على كل الشروط الأمريكية ، وكان يهدف أن يقرأ دالاس التصريح قبل أن يصل إليه، فيعرف أنه استطاع أن يقنع عبد الناصر.

ولكن دالاس اتخذ موقفاً آخر عقب قراءته التصريح .. وهو الرفض المطلق، ورفضت امريكا حتي الموافقة المصرية على شروطها التي سبق أن قدمتها ... وكان على عبد الناصر أن يتخذ موقفاً.

قال لي الدكتور مصطفى الحفناوي عضو أول مجلس إدارة لهيئة القناة بعد تأميمها، والحاصل على شهادة الدكتوراة من باريس في تاريخ قناة السويس، والذي أمضى سنوات قبل الثورة يصرخ دوماً مطالباً بتأميم القناة، أنه التقى مع جمال عبدالناصر في منزل أحد الأصدقاء بمنطقة الهرم، ودار حديث طويل بينهما حول قناة السويس... وكان يصحب جمال عبدالناصر في تلك الجلسة فضيلة الشيخ أحمد

حسن الباقوري ... وفي هذا اللقاء شرح الدكتور مصطفى الحفناوي قضية تأميم قناة السويس. ولكن عبد الناصر طلب أن يؤجل بحث الموضوع قليلا ... لأنه يحتاج إلى إمكانيات وإن كان سوف يقوم به.. كان ذلك في عام ١٩٥٤ ، وبعدها يئس الدكتور الحفناوي من أن رجال الثورة يمكن أن يتبنوا قضيته بتأميم القناة، وظل يشهّر بعبد الناصر الذي يَدّعي الوطنية، ثم يرفض القيام باسترداد قناة مصر لمصر.

عادت إلى عبد الناصر فكرة تأميم القناة عندما قرأ البيان الأمريكي بسحب العرض الخاص بتمويل السد العالي.. وكان في الطائرة مع نهرو عائدين من اجتماع في بريوني مع تيتو، وقدم ضابط الطائرة رسالة لاسلكية بنص البيان إلى عبد الناصر الذي قال بمجرد قراءته البرقية لزميله في الرحلة عبد اللطيف البغدادي: إن هذا ليس سحبا للعرض بتمويل السد، ولكنه هجوم سافر على النظام ودعوة للشعب المصري إلى إسقاطه .

عادت الفكرة القديمة إلى ذهن عبد الناصر، وقرر أن يرد إليهم الصفعة بتأميم القناة .. فقد كان امتياز قناة السويس سوف ينتهي عام ١٩٦٨ وكان عائدها ٣٥ مليونا من الجنيهات تحصل منه مصر على أقل من ٧٪ .. وكانت الحكومة المصرية قد طلبت من الشركة عام ١٩٥٥ ضرورة زيادة نصيب مصر من عائدها والعمل على زيادة عدد المصريين المشتغلين بالإدارة وللملاحة بها، ولكن الشركة ردت على هذا المطلب بمطلب آخر هو مد فترة الامتياز بعد عام ١٩٦٨، حتى تستجيب لهذه المطالب ... وكان من رأي عبد الحكيم عامر ـــ على حد رواية البغدادي ـــ عندما سمع بالاتجاه إلى التأميم أنه يجب الضغط على الشركة حتى تزيد نسبة حصة مصر من دخلها السنوي.. ويضيف البغدادي «إن فكرة تأميم القناة كانت ماثلة في أذهاننا منذ فترة طويلة من بعد قيام الثورة، ولم يكن قد حان الوقت المناسب لاتخاذ هذه الخطوة لوجود قوات بريطانية في منطقة القناة حتى يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦» .

وكانت إدارة التعبئة العامة بالقوات المسلحة قد كلفت منذ عام ١٩٥٤ ، بالحصول على البيانات والمعلومات اللازمة والكافية عن نشاط شركة قناة السويس وإدارتها.

وقد أصدرت عددا خاصا من مجلتها «الهدف» عام ١٩٥٥ طالبت فيه بتأميم القناة ، ونشرت فيه مجموعة الدراسات التى تؤيد هذا المطلب، وكان عنوان العدد الخاص «هذه القناة لنا » ويقول أحمد حمروش الذى كان مسئولا عن المجلة أن العدد صدر بناء على طلب من عبد الناصر شخصيا، وكان ذلك كله قبل عام من التأميم ، ومن رفض تمويل بناء سد مصر العالى .

■ ■

عاد عبدالناصر من يوغوسلافيا قبل الاحتفال بعيد الثورة بأيام وألقى خطابا متشدداً فى ٢٣ يوليو ، وفى اليوم التالى للخطاب الذى استمع إليه الدكتور مصطفى الحفناوى من الإذاعة ، وهو يقيم فى عزبته على مقربة من مدينة الإسكندرية، فوجئ بما لم يكن يتوقعه، وأسقط فى يده عندما رأى سيارة من سيارات الشرطة العسكرية تتجه إلى العزبة ... وطلب الضابط من الدكتور الحفناوى أن يصحبه ... وصحبه فى طائرة حربية إلى القاهرة ، وظن الدكتور الحفناوى أنه ألقى القبض عليه نتيجة الحملة التى كان يشنها فى كل أحاديثه ضد الثورة ، ورجالها لأنهم فى رأيه لن يحققوا مطلبه وأمنيته وهى تأميم قناة السويس .

وهبطت الطائرة فى أحد المطارات الحربية بجوار القاهرة ليستقل إحدى سيارات البوليس الحربى وهو لايعرف إلى أين يتجه .. حتى فوجئ بنفسه فى منزل عبد الناصر، ومعه عدد من أعضاء مجلس الثورة وعندما رآه عبد الناصر بادره قائلا : أنت نفسك فى إيه؟؟

ورد الدكتور الحفناوى على حد قوله لى : هل هذا هو السؤال الذى يوجه إلى المحكوم عليه بالإعدام قبل أن يعدم ؟

ولكن عبد الناصر ضحك قائلا : أنه لم يجد سوى هذه الوسيلة لاستدعائه .. بعد أن بحث عنه فى كل مكان ، وهو يريده ، لأمر هام ، سوف يسره جدا، رغم الطريقة الفظة التى اتبعت فى إحضاره.. وأخبره عبد الناصر أنه سوف يحقق أمنيته فى تأميم قناة السويس ، وطلب منه أن يشرح لمن كانوا يجلسون معه ــ ولم يكن بينهم المشير عامر ــ قصة القناة من أولها حتى نهايتها؛ تاريخها وإنشائها وامتيازاتها ، وإيراداتها ... ومستقبلها .

وعندما انتهى من شرح القصة ، أمره بأن يعتكف في منزله حيث كان يعيش بمفرده بعد أن ترك أسرته في العزبة وأن يعد مشروع قانون التأميم «والايتصل بأحد» ثم يذهب إليه في مبنى مجلس الثورة مساء يوم ٢٤ يوليو في الساعة الثامنة مساء ومعه مشروع قانون التأميم الذي حذره من أن يعرف به أحد.

وفي الموعد ذهب د. الحفناوي إلى عبد الناصر ومعه مشروع القانون، وأخبره عبدالناصر بخطة الاستيلاء على القناة ، وطلب منه أن يكون جاهزا لكي يدخل مقر هيئة القناة بالقاهرة مع القوة التي ستستولي عليها.

وفي اليوم التالي ... يوم ٢٥ يوليو ، كان عبد الناصر يصحبه المشير عامر وعدد من أعضاء مجلس الثورة يتجهون إلى الإسكندرية للاحتفال بعيد الثورة، وكان معروفا أن جمال عبد الناصر سوف يلقي في الاحتفال خطابه السنوي بمدينة الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو في ذكرى يوم مغادرة الملك السابق فاروق البلاد عن طريق البحر منها.

في الديزل المتجه إلى الإسكندرية ، قال عبد الناصر للمشير عامر أنه سوف يعلن في خطابه تأميم قناة السويس... ورغم أن المشير قد أيد رأى ناصر إلا إنه تضايق، لأنه لم يكن على علم بهذه الخطوة الهائلة ، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأنها، بل أنه علم بها قبل إعلانها بساعات فقط في حين أن الكثيرين ــ كما اتضح له فيما بعد ــ كانوا على علم بها من قبل وشاركوا في مناقشتها .

كان عبد الناصر قد عقد ــ من قبل ــ اجتماعا حضره زكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادي لمناقشة الموضوع بأكمله. وفي الاجتماع طرح عبدالناصر فكرة تمويل السد العالي عن طريق دخل قناة السويس، واقترح عبد الحكيم زيادة رسوم المرور في القناة، ولكن جمال عبد الناصر رد بأن هذه الزيادة لاتكفي فإن صافي أرباح الشركة ٣٢ مليون جنيه في العام ودخلها ٩١ مليونا وذلك يعتبر أقل مما يتطلبه المشروع الكبير.

وفي هذه الجلسة تم تكليف المشير عامر بالاتصال بالسفير السوفيتي لبحث إمكانية أن يُمول المشروع بواسطة السوفيت.. وعندما استقر رأى جمال عبد الناصر على ضرورة تأميم القناة جمع أعضاء مجلس قيادة الثورة، رغم أن المجلس قد انتهى دوره

رسمياً بانتهاء فترة الانتقال وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية، فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦، وناقش مع زملائه الأمر وناقشوا أيضا المخاطر التى قد تتعرض لها مصر نتيجة تأميم القناة .. ومن الغريب أن زكريا محيى الدين يروى أن ما استقر عليه الأمر هو ماحدث بالضبط .. من أن تأميم القناة سيدفع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لغزو مصر .. بحجة حماية الملاحة فى القناة .. كل ذلك كان يتم دون أن يشارك فيه عبدالحكيم عامر - إن صحت رواية صلاح نصر - ولعل عبد الناصر ، وقد رأى أن المشير من رأيه زيادة الرسوم لم يشأ أن يشركه فى المناقشة نظرا لطبيعته الانفعالية فقد كان المشير.. إما أن ينتصر رأيه .. أو يغضب .. أو يستقيل ... أو يهدد بالانتحار على نحو ماوقع فى مرات سابقة.

■ ■

على أية حال فوجئ المشير فى القطار المتجه إلى الإسكندرية بأن الشركة العالمية لقناة السويس سوف تصبح شركة مساهمة مصرية بقرار من رئيس الجمهورية بعد ساعات قليلة.. وأصيب بصدمة .. وكان هذا الموقف من عبد الناصر له أثره على علاقته بالمشير.. ويبدو أن المشير عامر لم يكن وحده الذى علم متأخراً بقرار تأميم القناة ، فإن المرحوم السادات يروى فى كتابه «البحث عن الذات» أنه لم يحضر احتفال الثورة فى الإسكندرية لأنه كان مريضا بنزلة معوية حادة، واعتذر عن الحضور، فطلب منه عبد الناصر أن يستمع إلى خطابه من الراديو .

ويقول المرحوم السادات«فتحت الراديو وجلست إلى جواره ، وكان خطابا طويلا كالعادة، ولم يكن به شىء يلفت النظر ، إلى أن جاء نصف الخطاب تقريبا فسمعته يتحدث عن «فيرديناند دى ليسبس» ساعتها أدركت ماذا ينوى فعله ولم تمض دقائق بعد ذلك ، حتى تحقق ما أدركت فقد سمعت عبد الناصر يعلن تأميم قناة السويس ردا على «جون فوستردالاس».. والحقيقة أنى شعرت بالفخر .. فها هى مصر الدولة الصغيرة ترفع صوتها أخيراً، لتتحدى أكبر قوة فى العالم.. كانت هذه نقطة تحول فى تاريخ ثورتنا بل وفى تاريخ مصر بأجمعه.. وقد أحدث القرار دويا هائلا فى خارج مصر وداخلها، وأصبح عبد الناصر بطلا أسطوريا من أبطال الشعب المصرى الذى

كان تواقا إلى أن يرفع رأسه ويشعر بذاته بعد ما ذاقه من هوان وقهر على أيدي الاستعمار البريطاني طوال قرن تقريبا .

وفي اليوم التالي استقل عبد الناصر القطار عائداً إلى القاهرة فوجد الشعب المصري كله في استقباله وذهب إلى مجلس الوزراء ومن الشرفة ألقى خطابا زاد نار الحماس اشتعالا .. ودخل بعد الخطاب مكتبه ..

قلت له : اسمع ياجمال

قال : نعم

قلت : إنت ماقلتليش على هذا القرار وإنت خلاص أخذته .. لكن أنا عاوز أقول لك حاجة

قال : إيه ؟

قلت : إنت لو سألتني كنت حاقول لك حاسب .. لأن هذه الخطوة معناها الحرب وإحنا مش جاهزين .. داحنا لسه واخدين السلاح من روسيا ؛ في سبتمبر من السنة الماضية(١٩٥٥) انعقدت الصفقة ولم يبدأ التوريد إلا في اكتوبر ونوفمبر ولسه ما إتدربناش عليه بالقدر الكافي، لأن كل تدريبنا كان إنجليزي ؛ غربي ، لو كنت سألتني عن رأيي كنت حاقول لك حاسب ياجمال .

ولكن بما إنك اتخذت القرار خلاص فيجب أن نقف جميعا إلى جانبك وأنا أولهم ، وفعلا من يوم ٢٧ يوليو أخذت أهاجم في مقالاتي بجريدة الجمهورية «دالاس» وأمريكا بضراوة .

كان عبد الناصر قد وقف يوم ٢٣ يوليو يهاجم سحب أمريكا لتمويل السد العالي.. ويرد على ما أسماه الأكاذيب الأمريكية حول الاقتصاد المصري، ويقول لهم «موتوا بغيظكم.. فإن مصر سوف تبني السد العالي ولو بأظافر أبنائها..».

وكانت الشائعات قد بدأت تتسرب بأن جمال سوف يؤمم القناة، حتى أن جان لاكوتير في كتابه عن عبد الناصر يقول «إن بعض موظفي السفارة الفرنسية قد سمعوا بقرار التأميم قبل أن يصدر بساعات ولكن أحداً لم يصدقهم».

ومع ذلك فإن عامر فوجئ.. كما فوجئ السادات بالقرار....

وفى مدينة الإسكندرية عقد عبد الناصر اجتماعا لمجلس الوزراء ، ووضع أمامهم مشروع تأميم القناة.. ووافق الوزراء جميعاً ، إلا الوزير فتحى رضوان ، فقد اقترح ألا يتم ربط تأميم القناة بعملية سحب تمويل السد العالى حتى لا ينقص ذلك من حق مصر فى تأميم قناتها، ولم يؤثر فى جمال عبد الناصر هذا الرأى، فقد كان قد اتخذ قراره.

كانت فكرة تأميم القناة راسخة وقديمة، وعندما سأله صحفى فرنسى بعد ذلك «هل لو لم يسحب الغرب تمويل السد كنتم ستؤممون القناة، فقال له : نعم .... أنتم فقط أعطيتمونا التوقيت».

وقد ثبت من وثائق شركة القناة المؤممة ــ كما قال لى الدكتور الحفناوى ــ أن الشركة قد شكلت لجنة سنة ١٩٥٤ لتطوف على المسئولين لإقناعهم بمد امتياز الشركة، وقال التقرير الذى أعده «سابا حبشى» عضو مجلس إدارة القناة قبل التأميم أنهم قابلوا الضابط جمال عبد الناصر وزير الداخلية، وعرضوا عليه الموضوع، ولكنه لم يبد أى رأى... وأخذ يتحدث لهم فى موضوعات مختلفة بعيدة عن المشكلة التى عرضوها عليه.. وكانت الجماهير تضج حماسا لعبد الناصر عقب إعلانه تأميم القناة، وأن المصريين استولوا فعلاعلى الشركة لحظة خطابه ، وفق الخطة الموضوعة.. وبينما كان تأميم القناة هو بداية الصعود الحقيقى لعبد الناصر .. كانت تتكون فى نفس المشير عامر أشياء ضد عبد الناصر .

فقد غُرس أول لغم فى عدم الثقة بين الصديقين منذ تقرر تأميم القناة .. تألم المشير كثيرا لهذا التصرف الذى تم دون علمه ... ولكنه صمت... وربما صارح بذلك بعض أصدقائه.. وربما حاول منذ تلك اللحظة أن يؤمن نفسه عن طريق كسب شعبية شخصية داخل القوات المسلحة .. وسوف نرى بعد ذلك أن الصدام المباشر وقع بين عبد الناصر وبين المشير عامر عقب تأميم القناة مباشرة .. أهى مجرد مصادفة.. أم أن لها جذورا من عدم الثقة والتى غرست نتيجة تصرف عبد الناصر.. لا أحد يدرى على كل حال ، فقد كان الخلاف الثانى عسكريا بحتا.

كان من المفروض أن يجتمع مجلس الأمة طبقا للدستور فى نوفمبر ١٩٥٦ ، ولكن أحداث التأميم أجلت ذلك .. فتم انتخاب أعضائه واجتماعهم فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ ، وهو المجلس الذى رأسه عبد اللطيف بغدادى .

وكان قد أعلن رسميا حل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، وأقام جمال عبد الناصر حفل تكريم لأعضاء المجلس فى نادى ضباط القوات المسلحة ، ومنح كلا منهم «قلادة النيل» التى تجعلهم يتقدمون فى البروتوكول على الوزراء.

يومها كان ترتيب عامر فى تسلم القلادة الأخير، وكان الوحيد الذى رفع القلادة بيده إلى الضباط تحية فأخذوا يصفقون .. وبعدها قال عامر لعبد الناصر ـ على حد رواية البغدادى ـ أن الضباط سألوه لماذا كان ترتيبه الأخير فى تسلم القلادة .

ولم يكن عبد الناصر سعيدا عندما رفع عامر القلادة إلى الضباط ، فقد كان واضحا أنه يريد أن يُظهر أمام عبد الناصر ، وأمام زملائه فى مجلس قيادة الثورة موقعه المتميز بالنسبة إلى القوات المسلحة .

وبحصول ضباط الثورة «على قلادة النيل» انتهى دور مجلس القيادة وإن ظل ناصر يعتمد على أعضائه بصفة شخصية، ويقول البغدادى إن عبد الناصر تشاور معه فى قرار تأميم القناة، وأن على صبرى كان على علم مسبق بالقرار الذى كان بمثابة لغم فى العلاقات بين ناصر وعامر.

ولم تمض شهور قليلة حتى انفجر اللغم وتحول إلى خلاف ثم إلى صدام أثناء حرب السويس ١٩٥٦ .

وكانت كل المحاولات الدولية التى بذلت لاحتواء قرار التأميم أو التراجع عنه قد فشلت وتوقع الجميع الحرب.. وكان رأى عبد الناصر أن الهجوم سيقع من ناحية الغرب ، ومن الإسكندرية بالذات، لأن هدف الحرب هو إسقاط النظام، وسقوط الإسكندرية فيه تهديد للعاصمة وللنظام، فضلا عن أن الإسكندرية أقرب جغرافيا للقوات الآتية من الغرب، واستبعد عبدالناصر اشتراك إسرائيل فى العدوان، لأن

معنى ذلك أن مصالح الدولتين المعنيتين (إنجلترا وفرنسا) فى العالم العربى سوف تتعرض للخطر، إذ يمكن تبرير اعتداء كل من فرنسا وإنجلترا بأنهما تدافعان عن مصالحهما، أما اشتراك إسرائيل فإنه سوف يعطى الحرب أبعادا أخرى رأى عبدالناصر أنها لايمكن أن تكون خافية على إنجلترا«ايدن» أو فرنسا«موليه».

يقول ثروت عكاشة الملحق العسكرى لمصر فى فرنسا فى ذلك الوقت: «إنه كان يتابع بدقة الحشود العسكرية وتحركاتها والموقف السياسى فى فرنسا وكان يبلغ عبد الناصر بكل المعلومات أولا بأول، وأنه تمكّن من الحصول على تفاصيل خطة العدوان الثلاثى على مصر، وأبلغها إلى جمال عبد الناصر عن طريق الملحق الصحفى المصرى بالسفارة فى رسالة شفوية، فقد خاف أن يكتب رسالة فتتسرب إلى أى جهة، وتلقى عبد الناصر أيضا تقريرا من الملحق العسكرى فى تركيا، وكان صلاح سالم قد عاد من لندن يحمل المعلومات نفسها.

ومع كل هذه التقارير فإن إحتمالات اشتراك إسرائيل فى الحرب ظلت تبدو بعيدة.. وعندما تحركت القوات الإسرائيلية فى اتجاه سيناء جمع عبد الناصر زملاءه أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم وناقش معهم الموقف، واستقر رأيهم جميعا على مواجهة العدوان بلا تردد.

ويقول زكريا محيى الدين أنه ظن أن كل ما تردد عن الغزو الإنجليزى ـ الفرنسى كان مجرد خطة خداعية لصرف النظر عن الغزو الإسرائيلى، وفى اليوم التالى بدأت الخطة تتضح أكثر فأكثر، فقد ظهرت طائرات الاستطلاع البريطانية فى الجو واستدعى فى وقت واحد السفيران المصريان فى كل من لندن وباريس «سامى أبوالفتوح» و«كمال عبد النبى» وتم تسليمهما إنذاراً بأن توقف مصر وإسرائيل إطلاق النار فوراً، وبأن تنسحب كل منهما عشرة أميال بعيداً عن ضفتى القناة، وبأن تقبل مصر بوجود قوات إنجليزية وفرنسية فى بورسعيد والسويس والإسماعيلية، بحجة حماية الملاحة فى القناة، على أن يتم ذلك خلال ١٢ ساعة وإلا اضطرت الدولتان إلى التدخل بالقوة.

وعقد عبد الناصر اجتماعا لمجلس الوزراء فى اليوم الذى تلقى فيه الإنذار، ووقف على منبر الأزهر، ليعلن من فوقه أننا «سنقاتل ولن نستسلم أبدا» .

في مساء ٢٩ اكتوبر ، أي في يوم تحرك القوات الإسرائيلية ، عقد عبد الناصر اجتماعا عاجلا في مبنى القيادة العسكرية المشتركة في مصر الجديدة حضره عامر والبغدادي وزكريا محيي الدين والشافعي، وقرر المجتمعون استخدام القوات الجوية لمواجهة قوات العدو الإسرائيلي عند ممر متلا.

ويقول عبد اللطيف البغدادي «أن صدقي محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية حضر الاجتماع، وصدرت إليه الأوامر بقيام قواتنا الجوية بضرب تلك القوات التي أنزلت عند الممر ، وكذلك مطارات العدو فورا؛ ولكن ظهر عليه الاضطراب والارتباك وأبدى أن هناك بعض الصعوبات التي تعترض قيام الطائرات النافذة بعملياتها فورا ، بحجة عدم توافر الوقود اللازم لها في مطار غرب القاهرة ، وهو القاعدة الخاصة بقاذفات القنابل ، ولما كانت القاعدة العامة المأخوذ بها هي ملء خزانات الطائرات بالوقود يوميا بعد انتهاء طيرانها اليومي لذا اقترحت عليه أن تقوم الطائرات بالمهمة المطلوبة منها في تلك الليلة بما تحمله في خزاناتها من وقود ، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة في الوقت نفسه ليتم توفير كميات الوقود الضرورية في الصباح، وانصرف بعد ذلك ، وبعد انصرافه تكلم معي عبد الناصر مصرحا بأنه غير مرتاح إلى «صدقي» للاضطراب الذي ظهر عليه، وطلب مني مساعدة عبد الحكيم عامر في الإشراف على القوات الجوية».

ويقول البغدادي أنه أحس أن عبد الحكيم عامر غير راض عن قرار عبد الناصر بإشرافه على القوات الجوية لأن عبد الناصر قال له «اعمل وكأنك رأيت أن تمر عليهم بالقوات الجوية كزيارة لهم عند ذهابك إلى منزلك.»

وهكذا كان عبد الناصر يتجه منذ اللحظة الأولى إلى تغيير صدقي محمود قائد القوات الجوية الذي ظل في موقعه إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧ .

كان عبد الحكيم يدير معركة سيناء بحالة عصبية على حد رواية البغدادي الذي يصور إدارة عامر لمعركة سنة ١٩٥٦ وكأنها إحدى المعارك التي تراها على شاشة التليفزيون : القائد يتصرف بعصبية ويريد أن يحقق نصرا سريعا ووسيلته إلى ذلك دفع مزيد من القوات إلى المعركة، وكلما تأخر سماعه نبأ النصر الذي كان يستعجله دفع إلى المعركة بقوات جديدة!

وفى هذه الأثناء جاء الإنذار ، ووقعت ثلاثة أحداث هامة ، أغفل الكثيرون تفاصيلها: الأول أن عبد الحكيم عامر وفقا لرواية البغدادى قد انهار ، وطلب قبول الإنذار والتسليم.

والثاني أن صلاح سالم لم تتحمل أعصابه الإنذار الذى وجه إلى مصر، وكان من رأيه أن أعضاء مجلس الثورة قد أدوا دورهم، وأن عليهم أن يستسلموا ، واقترح أن يذهب جمال عبد الناصر إلى السفير البريطانى «تريفيان» وأن يسلم نفسه ، ولم يعجب هذا التردد عبد الناصر الذى هاجم صلاح واتهمه بالجبن ؛ ولكن صلاح سالم لم يتحمل هذا الاتهام القاسى ؛ وعندما دخل جندى المراسلة حاملا إليهم فناجين القهوة استوقفه صلاح سالم ـ على حد رواية صلاح نصر لىّ ـ وطلب منه أن يخلع ملابسه العسكرية فورا أمامهم، واستسلم الجندى ، ونفذ الأمر صاغرا، ولا أحد يدرى لماذا فعل صلاح سالم ذلك ، ولكنهم سرعان ماتبينوا الحقيقة عندما خلع صلاح سالم أيضا ملابسه المدنية ، وارتدى ملابس الجندى ، وتركهم قائلا أنه ذاهب إلى السويس ليحارب كجندى ، وانطلق صلاح سالم إلى السويس،وعُين قائداً للمقاومة الشعبية ـ فى السويس ـ وكان أول عمل قام به أن أغرق ٦ سفن كانت تحمل أسمنت فى القناة، وبذلك استحالت الملاحة فيها.

والحدث الثالث أن بعض رجال الأحزاب السابقة على الثورة كانوا قد اجتمعوا ، وقرروا أن يوجهوا رسالة إلى عبد الناصر يطلبون إليه أن يسلمهم زمام الأمور ،فهم أقدر على التفاهم، وإنقاذ البلاد مما أوصلها إليه العسكريون. وكانت مشكلتهم فى اختيار من يعلق الجرس فى رقبة القط، أى من يذهب إلى عبد الناصر ، ويخبره بهذا القرار، ويتقدم إليه بمطلبهم .

وعندما وصلت إلى عبدالناصر أنباء هذه الاجتماعات عن طريق سليمان حافظ، اعتبرهم دعاة استسلام ، وقال أنه سوف يأمر بإطلاق الرصاص فى حديقة مبنى مجلس الوزراء على أى شخص يأتى إليه طالبا منه الاستسلام ، وصدر قرار باعتقالهم ، كما صدر أيضا قرار باعتقال اللواء محمد نجيب. ..

وكان سليمان حافظ قد طلب في لقاء مع البغدادي أن يتنحى عبد الناصر ، ويتولى محمد نجيب المسئولية بالتعاون مع رجال الأحزاب السابقين حتى يتمكنوا من التفاهم مع الغزاة ، وكان ذلك أيضا مطلب الإنجليز وفقا لما ظهر بعد ذلك .

ويقول البغدادي أن عامر تضايق من الحرب ، وقال لعبد الناصر : «إن الاستمرار في المعركة سيترتب عليه تدمير البلاد وقتل الكثير من المدنيين ، والشعب سيكره النظام والقائمين عليه وأنه يفضل تفاديا لهذا التدمير أن تطلب إيقاف القتال».

وقد أعاد هذا الرأي أمام البغدادي الذي صدم «وناقشته في ضرورة أن نكسب بشرف أو نخسر بشرف».

وكان جمال عبد الناصر قد أعلن ــ وفقاً لرواية البغدادي ــ أنهم لن يسلموا أبدا ومن الأشرف «أن ننتحر جميعا» وطلب من زكريا محيي الدين إحضار عدد من زجاجات سم (سيانور البوتاسيوم) تكفي لعدد أعضاء مجلس الثورة لاستخدامها عند الهزيمة . وذهب كمال الدين حسين إلى الإسماعيلية ليقود المقاومة الشعبية من هناك.. وقال عبد الناصر للبغدادي «إنني سوف أذهب إلى بورسعيد أقاتل مع الناس» .. ولكن البغدادي أصر على أن يصحبه، وطلب البغدادي أن يبلغا عامر بقرار سفرهما إلى بورسعيد حتى لا يفاجأ به وهو قائد الجيش.

وفي الطريق اكتشف البغدادي أن عبد الناصر لم يخطر عامر وإنما طلب من زكريا محيي الدين ، أن يبلغه في اليوم التالي.

لاشك أنه كان في صدر عبدالناصر شيء ما دفعه إلى اتخاذ هذا القرار، وهو أن يسافر إلى بورسعيد ليشترك مع المقاتلين بنفسه، وألا يُخطر قائد الجيش المحارب بسفره.. رغم إلحاح البغدادي عليه .

■ ■

هناك عبارة مشهورة يرددها عرب الصحراء الغربية في مصر ، وهي أنه أثناء الحرب العالمية كان «روميل» قائد قوات «هتلر» ينتظر السفن المحملة بالوقود من إيطاليا ليواصل زحفه في اتجاه مدينة الإسكندرية؛ ولما وصلته السفن وجدها محملة بالماء بدلاً من البنزين في عملية خيانة، فقال كلمته المشهورة : «عزمني صديقي» !

ومثل هذه العبارة سمعها البغدادى من عبدالناصر وهما فى الطريق إلى الإسماعيلية؛ الدبابات مدمرة، والعربات المدرعة محطمة، والمعدات العسكرية محترقة، وتحسر عبد الناصر على المعدات التى تلفت وتساءل: كم أنفق عليها؟ ثم قال : «لقد هزمنى جيشى»!

ويقول لى كمال الدين حسين وكان يتولى قيادة الدفاع والمقاومة الشعبية فى الإسماعيلية؛ أن عبد الناصر بكى عندما رأى تنظيم وحماس قوات الدفاع الشعبى فى الإسماعيلية ، وبعد أن تفقد هذه القوات ، قرر استئناف رحلته إلى بورسعيد ، إلا أن كمال الدين حسين ألح عليه أن يقضى الليل فى الإسماعيلية وأن يذهب إلى بورسعيد مع أول ضوء نهار .

ونام عبد الناصر والبغدادى على سرير واحد صغير وهو سرير كمال الدين حسين فى مبنى قيادة قوات الدفاع الشعبى، ولكنه سرعان ما أيقظهما بعد ساعات ليقول لهما إن قوات أنزلت بالمظلات فى بورسعيد ـ يوم ٥ نوفمبر ـ فى مطار الجميل، وعند كوبرى الرسوة وفى منطقة المقابر، وتكبدت قوات المظلات الأولى خسائر جسيمة إلا أن العدو عاد وأنزل جنوداً آخرين، ونصحهما كمال الدين حسين بالعودة إلى القاهرة، وعدم الذهاب إلى بورسعيد.. واستجابا للنصيحة وعادا ..

وكان عبد الناصر قد اتخذ قرارا بسحب القوات المصرية من سيناء بعد أن تأكد أن الهدف هو تطويق القوات المسلحة والقضاء عليها عن طريق إنزال قوات عسكرية فى منطقة القناة. . وصدر قرار الانسحاب ـ وهو قرار صائب ـ صلاح نصر هو الوحيد الذى قال لى إن عامر هو الذى اتخذ هذا القرار بالانسحاب، بينما يرى أمين هويدى أن عبد الناصر هو الذى اتخذ هذا القرار مما كان له أثر على نفسية عامر الذى اتخذ قرار الانسحاب عام ١٩٦٧ ، على غرار القرار السابق لعبد الناصر .

ويقول البغدادى الذى لم يكن يفارق جمال عبدالناصر فى تلك الفترة أن عبدالناصر هو الذى اتخذ قرار الانسحاب عام ١٩٥٦ .

ويقول كمال الدين حسين أن عبد الناصر اتخذ قراره بانسحاب القوات المسلحة من سيناء بعد افتضاح مؤامرة الدول المعتدية الثلاث حتى لا يقع الجيش المصرى فى مصيدة خطتهم . وعندما أصدر هذا القرار تسرع عبدالحكيم عامر بسحب القوات التى بالدلتا لتكون فى مواجهة القوات البريطانية فيما لو تقدمت إلى القاهرة ونقل قيادة القوات إلى الزقازيق بدلاً من الإسماعيلية.

وكانت فكرة عبد الناصر تقتضى الانسحاب من سيناء والدفاع عن القناة، و أوكل الدفاع عن الإسماعيلية إلى كمال الدين حسين .

وكان نصراً سياسيا بكل المقاييس رغم أن القوات المسلحة لم تؤد واجبها كما تقضى الأصول والتقاليد العسكرية، الأمر الذى أدى إلى طرد الضباط الأربعة المسئولين عن قيادة القوات المختلفة فى بورسعيد.

وإذا أخذت الحرب بنتائجها وأهدافها ـ كما هو معروف ـ فقد حققت مصر انتصارا لاشك فيه.

وقرر عبد الناصر بعد انتهاء الحرب أن يجرى تقييما للأوضاع العسكرية على ضوء النتائج التى أسفرت عنها، ومنها أن النتيجة كانت نصرا سياسيا، وهزيمة عسكرية.

ويرز فى مقدمة النتائج موقف القوات الجوية، وما ظهر منها من تقصير.. وفى يوم ١٥ نوفمبر أقام عبد الناصر عشاء فى منزله حضره زملاؤه أعضاء مجلس الثورة، وتحدث عن أخطاء الطيران فى معركة السويس وقال أن صدقى محمود رئيس أركان حرب الطيران يمكن أن ينتقل إلى منصب وكيل وزارة الحربية لشئون الطيران ، ويبتعد عن القوات المسلحة.

وقال عبدالحكيم عامر : «إذا كان الطيران قد أخطأ فاعتبرونى مسئولاً أيضا ، ومن المستحسن أن أستقيل أنا أيضا ».

ورد عليه عبد الناصر بأن له وضعا سياسيا ، وأن المناقشة تدور حول مبدأ إبعاد القادة الذين لم يكونوا أكفاء فى الحرب.. وكان من رأى عبد الناصر أن إبعاد اللواء عبد الحكيم عامر فى تلك الفترة سيكون إضعافا للثورة .

بعدما أعيدت مناقشة الموضوع على ضوء مشروع التعديل الوزارى الذى أعده زكريا محيى الدين واقترح فيه أن يتولى عامر وزارة الشئون البلدية والقروية.

ورفض عامر ،كما رفض المساس بقيادات الجيش ، واعتبر أن مناقشة مثل هذا الموضوع فيها مساس به شخصيا ، بل إنه عدل عن فكرته التى طرحها بأن يستقيل لأن أعصابه لم تعد تتحمل !

انحاز عامر لضباط الجيش وبشهامة الصعيدى قرر أن يقف إلى جوارهم وألقى بكل ثقله فى هذه المعركة واعتبرها معركة شخصية.. وكان كل أعضاء مجلس الثورة يوافقون على قرار عبد الناصر بعزل قادة الأسلحة الثلاثة، ولكن عامر كان يقف وحده رافضا محاسبتهم .

ولابد أن نقرر هنا ــ وقد انتصر المشير فى هذه المعركة ــ أن بقاء المشير كان نتيجة إخلاصه للثورة، ولعبد الناصر شخصيا، وأن الاهتمام بأمن القوات المسلحة هو الذى رجح كفة المشير فى هذه المعركة .

هل كان عبد الناصر قادرا على اتخاذ القرار وتنفيذه، وتحمل مسئولية النتائج المحتملة وأولها أن يترك المشير موقعه فى الجيش وربما فى الحياة السياسية، كلها؟

هناك رأيان : الأول يقول أن عبد الناصر لم يكن قادراً على اتخاذ مثل هذا القرار لأن نتائجه لم تكن فى صالح استمرار النظام، حيث إن هذه القيادات العسكرية والقيادات الأصغر التابعة لها ترتبط بالمشير عامر ارتباطا شخصيا ، ومعنى عدم وجوده أنها سوف تفقد سلطتها المستمدة منه وبذلك يمكن أن تتصرف تصرفات غير محسوبة النتائج. فالأمر لم يكن متعلقا بشخص المشير ولابقادة الأسلحة الثلاثة ولكنه كان معقدا إلى درجة أنه يمكن أن يمتد إلى كثير من ضباط القوات المسلحة.

ويقول الرأى الثانى أن عبد الناصر وقد بدأ سلم الصعود الشعبى والجماهيرى، كان يستطيع بما تكون له من رصيد لدى الجماهير أن يتخذ القرار وسوف يجد لدى الجماهير الحماية اللازمة.

وعلى أية حال فإنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا ونحن نرجح كفة أي من الرأيين ، أن الجماهير غير المنظمة لايمكن أن يثمر حماسها عن شيء إيجابي وفعال .

وهكذا كان العدوان الثلاثي سببا في تفجير ثاني لغم بين الصديقين رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر ، وصديقه قائد القوات المشير عبد الحكيم عامر.

فقائد القوات لم يتخذ قرار الانسحاب من سيناء ،بل إنه اعترض عليه وربما تضايق أيضا لأن عبد الناصر وضع الخطة الدفاعية، وكانت وجهة نظر المشير عامر ومعه العسكريون نقل القيادة إلى مدينة الزقازيق.

وفشل العدوان الثلاثي في تحقيق أهدافه فلا هو أسقط النظام، ولا أعاد القناة.. وكانت حرب السويس نهاية رئيسي وزراء الدولتين المعتديتين «إيدن وموليه ».

وأعطت حرب السويس النموذج لكل الشعوب الصغيرة في أنها يمكن أن تسترد إرادتها، رغم أن ما حدث فيها كان نصرا سياسيا فقط.. وكانت أصداء هذا النصر السياسي الذي حققه شعب مصر في رد العدوان تتردد في كل مكان .. داخل مصر .. وخارجها .. ففي مصر عادت القناة، وتأكد الاستقلال، وتم تمصير الاقتصاد ، وبدأت زعامة عبدالناصر في الصعود.

وبالنسبة للعالم العربي فقد برزت القومية العربية واضحة في تضامن كل الشعوب والحكومات العربية مع مصر.. سواء بقطع البترول ، أو العلاقات الديبلوماسية مع المعتدين أو تخريب ونسف المصالح الاقتصادية للدول المعتدية.

كانت زعامة عبد الناصر تشق طريقها نحو الصعود، خاصة بما أحيط بالنصر السياسي من ضجة إعلامية كبرى ، حيث كانت المرة الأولى التي تتصدى دولة من الدول الصغرى للدول العظمى وتحارب ، ولا تحصل الدول العظمى بالحرب على ماتريده .. ولقدكان لهذه التجربة صداها البعيد بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا ، وسنرى بعد الحرب مباشرة أول مؤتمر للشعوب الآسيوية والأفريقية يعقد في مصر ويسفر عن إنشاء منظمة لتضامن هذه الشعوب مقرها القاهرة.

وكان لهذه الحرب آثارها المباشرة بالنسبة لكل من أمريكا، والاتحاد السوفيتي، الذي أرسل رئيسه «بولجانين» إنذارا إلى «إيدن وموليه» وتساءل فيه عن الوضع لو أن بريطانيا وفرنسا استهدفتا لهجوم من دولة أقوى منهما كثيرا تستطيع أن تضربهما لا بالسفن والطائرات بل بالصواريخ الموجهة.

وقد ثبت من الوثائق أن أمريكا كانت في البداية على علم بهذه الحرب وشاركت في تخطيطها ، ولكنها لم تُستشر في الموعد ، وأن اتصالات ولقاءات تمت من وراء ظهرها، وفوجئت بالمد الجماهيري العربي وأرادت أن تستثمر الوضع فأخذت دور المؤيد لمصر، وسعت لإيقاف الحرب، وبعدها قدم أيزنهاور مشروعه الشهير للشرق الأوسط الذي رفضته مصر.

بعد حرب السويس وكما ذكر العديد من المؤرخين الغربيين كان «إيدن» قد انتهى حيث أذيع في ٢٠ نوفمبر بيان يقول أن «إيدن» يعاني إرهاقا وأن «بتلر» حامل أختام الملكة سيرأس اجتماعات مجلس الوزراء في غيبته .. بعدها اعتزل إيدن منصبه واستقال في ٩ يناير ١٩٥٧.

أما «جي موليه» فقد سقط في ٢١ مايو ١٩٥٧ .

■ ■

كان انتصار عبد الحكيم عامر في معركة الإبقاء على أصدقائه في قيادات الجيش بداية لسيطرة المؤسسة العسكرية في مصر ، تلك السيطرة التي مكنتها بعد ذلك من أن تمتد من الجيش إلى خارجه، وأن تنمو في السلطة، ولا تقتصر على مواقعها داخل القوات المسلحة بل لقد تفرعت حتى شملت جميع الميادين.

لقد رأى عامر أنه لابد أن يدعم مركزه وسلطاته عن طريق الجيش ليس فقط في مواجهة عبد الناصر ، ولكن أيضا في مواجهة كل زملائه أعضاء مجلس الثورة الذين وافقوا مع ضرورة تركه القوات المسلحة فبدأ يعمل على تنمية دور القوات المسلحة أيضا والخروج به إلى الحياة المدنية.

وبعد تأميم القناة مباشرة جمدت البنوك في الخارج أرصدة مصر لديها ، وأرسلت لعملائها وللبنوك الأجنبية في مصر ، بأن تكف عن مساعدة الاقتصاد المصري ، وامتنعت البنوك عن تمويل محصول القطن ، أو النشاط الصناعي والتجاري. وكادت حركة المعاملات التجارية أن تتوقف ، وفي ٢ نوفمبر٥٦ صدر قرار بوضع المؤسسات الأجنبية ، وأموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين تحت الحراسة وقد بلغ عدد هذه المؤسسات ١٥٠٠ مؤسسة منها البنوك وشركات التأمين ، والشركات البترولية ، وشركات التصدير.. وبعد الحرب مباشرة ذهب أحمد عبود باشا الاقتصادي المصري الكبير لمقابلة جمال عبد الناصر ، وعرض عليه أن يشتري الرأسماليون المصريون المؤسسات التي وضعت تحت الحراسة.. ولم يعجب هذا المنطق عبد الناصر فقدكان من رأيه أنه لابد أن تعود هذه المؤسسات إلى الملكية العامة ... إلى الشعب الذي حارب وانتصرت إرادته . وفي ١٣ يناير ١٩٥٧ صدر قانون بإنشاء للمؤسسة الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد المصري.. وفي اليوم التالي ١٤ يناير ١٩٥٧ صدر قانون بتمصير البنوك أي تكون جميع البنوك على أرض مصر مملوكة للمصريين ، وقد اتضح أن رأس مال هذه البنوك كان لايزيد في نهاية عام ١٩٥٦ عن ٥,٥ مليون جنيه ، وأنها كانت تتحكم في نحو مائة مليون من جملة الودائع التجارية التي تبلغ حوالي ١٩٥ مليون جنيه . واتضح أيضاً أن رأس مال البنوك الإنجليزية والفرنسية المستثمر في مصر كان لايزيد عن مليوني جنيه!

وقد تم تمصير تسعة بنوك أجنبية هي التي كانت تعمل في مصر، وأيضا ١٦ شركة تأمين وأكثر من ٤٠ شركة وكل الوكالات التجارية.

وفي نفس اليوم صدر قرار بإنشاء مجلس التخطيط الأعلى ولجنة التخطيط القومي.. وهكذا تم تمصير الاقتصاد المصري، وإعادته مصريا كما كان قبل زحف الشركات والبنوك والمستثمرين الأجانب الذي بدأ منذ عصر الخديوي إسماعيل ، عندما وفد الأجانب إلى مصر ومنحوا من التسهيلات مامكن لهم السيطرة على الاقتصاد المصري.

كان قرار التمصير يعنى بالنسبة للمواطن استرداد ثرواته المنهوبة . كما كان يعنى بالنسبة للعسكريين إلى جانب ذلك مواقع جديدة ووظائف كبيرة يمكن أن يحتلوها وهجم العسكريون على تولى مسئولية إدارة القطاع الاقتصادى الجديد الممصر وكانت الحجة البارزة فى ذلك الوقت أنهم أهل ثقة.

وقد ساعد ذلك على علو شعار «أهل الثقة قبل أهل الخبرة » فطبيعة الثورة المصرية التى قام بها رجال من القوات المسلحة كان من المنطقى أن يكون أقرب الناس إليهم زملاؤهم ، على أننا سنرى أن هذا الشعار قد سقط فى مراحل تالية. واتجهت الثورة إلى أهل الخبرة فأدار القطاع العام أساتذة الجامعات، والمختصون واحتل العلماء والخبراء المواقع الوزارية والتنفيذية.. ولا شك أنه كان هناك وعى لدى رجال المشير بما يفعلونه، فملأوا هذه المؤسسات برجالهم من العسكريين ، إلى جانب بعض العناصر التى تُبعد عن القوات المسلحة لأسباب سياسية، أو إرضاء المقربين بتوليهم مناصب هامة، ومؤثرة فى الاقتصاد المصرى .

وعندما أجريت انتخابات أول مجلس أمة بعد الثورة عام ١٩٥٧ كان عدد العسكريين فيه ٥٩ نائبا .. وهكذا و فى تلك الظروف بدأ الزحف الكبير للعسكريين على الحياة المدنية.

وكان غياب التنظيم السياسى القوى، بالإضافة إلى طبيعة الثورة، وطموح العسكريين، إن كل ذلك قد جعل منهم حماة النظام والرجال الذين يضع فيهم ثقته ، واستغلها رجال المشير للانتشار فى كل مكان ... وساعد على ذلك قرارات التمصير، والمؤامرات التى اكتشفت ــ أو اخترعت ــ من داخل القوات المسلحة.

وظهر على السطح عامل هام هو إنشاء أول إدارة للمخابرات العامة تولاها صلاح نصر مدير مكتب المشير عامر ابتداء من أول يناير ١٩٥٧ ، وهكذا زحف العسكريون على مواقع مختلفة ، سياسية، واقتصادية وبرز الدور الذى يمكن أن يلعبه المشير عامر بعد أن امتد نفوذه من داخل القوات المسلحة إلى خارجها، من الجيش إلى الاقتصاد بواسطة الرجال الذين عينهم فى شركات المؤسسة الاقتصادية، وبواسطة جهاز المخابرات الذى أفرخ المحافظين العسكريين، ومعظم الوزراء والسفراء العسكريين.

وقبل الأيام الأولى من حرب السويس ، كان عبد الحكيم عامر قد ذهب إلى سوريا والأردن لتوحيد قيادة القوات المسلحة في الدول الثلاث بهدف التصدى لأى عدوان محتمل .. وبدأ العدوان الثلاثي يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ بينما هو بعيد عن القاهرة ، ولم يكن حتى فى طريقه إليها، ولو أن صلاح نصر يقول أنه عاد بعد بدء الحرب بيومين.

وكانت قوات العدوان تترصد خطى عبد الحكيم عامر بهدف إسقاط طائرته عند عودته، وفعلا أسقطت طائرة في البحر كانت تقل مرافقى المشير ، وتخلف فى دمشق العميد حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير لدراسة موقف الجبهة السورية، وبعد الحرب عُين العميد عبد المحسن أبو النور ملحقا عسكريا فى دمشق .

وكان نجم جمال عبد الناصر قد بدأ فى الصعود ، والحس العربي قد التهب أثناء العدوان الثلاثي على مصر .. وبسبب خلافات داخلية حزبية داخل الجيش السوري، امتزجت فيها بطولة عبد الناصر مع الحس القومي مع ماتتعرض له سورية من مؤامرات، اجتمع مجلس القيادة العسكرية فى سوريا وطلب إقامة الوحدة مع مصر.

وأرسل عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير عامر لكى يجتمع بمجلس القيادة السوري، ويضع أمامه تصوراته من ناحية الجيش والوضع الاقتصادى والأحزاب، وكانت تصورات مجلس القيادة السوري تقول أن مصر وسوريا ليستا فى مستوى واحد .. فالجيش السوري سوف يذوب في الجيش المصري، والوضع الاقتصادي بين البلدين مختلف ، والوضع الحزبي مختلف أيضا .

وبعد نقاش مستفيض مع المجلس تم اتخاذ قرار هام ، وأبلغ إلى السفير المصرى فى دمشق محمود رياض، وإلى الملحق العسكرى عبد المحسن أبو النور، وهو «السير قدما فى طريق تنفيذ الوحدة مع مصر فى أقصر وقت ممكن ، وعدم وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبي وتنزيهها عن هذه المناورات».

وفى أعقاب ذلك استقل وفد عسكرى سورى طائرة فى الفجر إلى القاهرة بعد أن أخطروا عبد المحسن أبو النور ليخبر القاهرة بموعد وصول الوفد ، وحاول أبوالنور تأجيل هذه الزيارة ساعات حتى يتصل بالمسئولين، ولكنهم لم يستجيبوا لرغبته، وتوجه الوفد إلى قصر الطاهرة حيث أقام فيه انتظارا لوصول عبد الناصر الذى كان يصحب ضيفه الرئيس سوكارنو فى زيارة لمدينة أسوان .

وتولى المفاوضات الأولى مع الوفد العسكرى المشير عبد الحكيم عامر الذى أبلغهم وجهة نظر القاهرة التى سبق أن أرسلها إليهم عبد الناصر.

المهم ... أنه قامت دولة الوحدة بعد إجراءات مطولة، وأصبحت مصر هى الإقليم الجنوبي، وسوريا هى الإقليم الشمالى.. وقال ناصر فى اجتماع مغلق مع أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى فيما بعد : أنه عز عليه اسم مصر كثيرا وبكى لحذف اسمها... وأصبح عامر المسئول عن سوريا.. وكان عامر يمثل القيادة السياسية لكونه القائد العسكري، وعندما وقع خلاف بين عبد الحميد السراج وعامر وقف عبد الناصر إلى جانب عامر.

ويقول صلاح نصر أن قائد الجيش الأول «السورى» «عفيف البرزى» افتعل حادثة بينه وبين المشير عامر دفاعا عن أحد الضباط الذين نقلوا إلى القاهرة ، وفى لقاء مع المشير وأثناء المناقشة خلع البرزى غطاء رأسه مما دفع بعبد الحكيم عامر أن يذهب إلى عبد الناصر ويعرض عليه خروج البرزى عن التقاليد العسكرية المرعية ، وتلا ذلك إعلان استقالة البرزى صباح اليوم التالى دون أن يقدم استقالته وعينه عبدالناصر وزيرا للتخطيط.. وكان عامر قد أصدر قرارا بنقل حوالى أربعين ضابطا إلى القاهرة نصفهم من أعضاء حزب البعث .. ويرجع صلاح نصر خلاف عامر مع عبد الحميد السراج، المسئول الأول فى سوريا ، إلى تسلط أجهزة الأمن وسيطرة السراج على كل الأجهزة التنفيذية والشعبية.. وقد حاول المشير عامر أن يصحح مسار الأمور ، فاصطدم بالسراج الذى كان يضع العراقيل أمام نجاح مهمة عامر

كمسئول عن سوريا .. وبدأت أجهزة الأمن والأجهزة السياسية التى يسيطر عليها السراج فى بث شائعات أغلبها كاذب ، هدفها الإساءة إلى عامر !.. وبدأ الصراع يشتد بين عامر وبين السراج، وكان واضحا أن هناك أخطاء من كلا الجانبين قد تؤدى إلى الانفصال، خاصة بعد تكتل قوى خارجية للإجهاز على تجربة الوحدة ، وصدور القوانين الاشتراكية، التى قضت على نفوذ طبقات كان لها نفوذ وامتدادات داخل القوات المسلحة.

والغريب أن أقرب الناس إلى عامر فى سوريا كان مدير مكتبه وهو قائد الانقلاب عبد الكريم النحلاوى الذى استطاع أن يعيد ترتيب القوات المسلحة بإجراء حركة تنقلات هدفها تقريب الضباط والوحدات الهامة فى المناطق التى تعاونه على إنجاح أى انقلاب يقوم به.

قال لى الدكتور حسن صبرى الخولى : أن عامر كان مسئولا عن سوريا بلا حدود، ولكنه أيضا أعطى الثقة بلا حدود أيضاً لمديرى مكتبه حتى أنه وردت تقارير أن النحلاوى يعد انقلابا بل ووردت معلومات تقول أنه قام بإصدار نشرة عسكرية وقعها المشير عامر، ونقل فيها ضباطا من وحداتهم إلى وحدات أخرى حتى يتمكنوا من القيام بانقلاب، ولم يلتفت عامر إلى هذه التقارير عن استخفاف أو عن ثقة فى عبد الكريم النحلاوى ، بل إنه أعطى هذه التقارير إلى النحلاوى قائلا له : « انظر ماذا يقولون عنك ». ويواصل حسن صبرى الخولى مؤكدا أنه «لولا الود الذى كان يكنه الشعب السورى لعبد الحكيم عامر لقتلوه»!

ويقول حسين عرفة «شهود يوليو» أنه قبل الانفصال ذهب إليه فى المباحث الجنائية العسكرية ضابط بحثى ونبهه إلى قرب حدوث عملية عسكرية فى سوريا«فاتصلت فورا بعلى شفيق لاسلكيا فى دمشق، ولكن رده أذهلنى فقد قال «دول ولاد(....) همه يقدروا يعملوا حاجة ثم سألنى «إنت مش عارز حاجة من هنا».

إلى هذا الحد كان استهتار المشير ، ومساعدى المشير ..

ويقول عبد اللطيف البغدادي «إن عبد الحكيم عامر كان عادة يترك الأمور لمساعديه وهم كانوا يتخذون ما يرون من قرارات، وكان من النادر أن يحسن مساعدوه التصرف، وقد أدى تصرف البعض منهم في سوريا إلى جرح كرامة وكبرياء كثير من الضباط السوريين، وكثيرا ماكنا نسمع قصصا تؤكد هذا المعنى وكانت تبلغ إلى عبد الناصر».

ويواصل البغدادي حديثه قائلا : «إن عبد الحكيم عامر كان يعلم بمؤامرة الانقلاب نفسها قبل ثلاثة شهور من حدوثها، وذكرت في تلك الأثناء أسماء ثلاثة من قادتها، وكان النحلاوي نفسه أحدهم، ولكن عبد الحكيم استبعد الأمر لثقته في النحلاوي، ولم يحاول التأكد من صحة المعلومات ، أو إجراء تحقيق فيها، وقد أثير معه هذا الأمر في منزل جمال عبد الناصر بعد عودته مباشرة من سوريا بعد الانقلاب : فذكر أن النحلاوي شيء ، وأنه اشتغل في هذه العملية ، وفي الوقت نفسه كان مدير مكتبه البكباشي شمس بدران يتعامل مع الضباط من ذوي الرتب الكبيرة بطريقة كانت موضع تعليق ليس فقط بين الضباط بل وبين المدنيين أنفسهم، ولم يحاول عامر إبعاده عن منصبه، أو حتى إيقافه عند حده رغم ضيق الضباط السوريين من هذه التصرفات».

وحول وجود عامر في سوريا قال أنورالسادات «إن عامر كانت له أخطاء بطبيعة الحال، ولكن الأهم من ذلك أنه كان يسيء اختيار معاونيه بشكل فاضح وكان من أبرز ملامح شخصيته أنه يساند من يعاونه سواء كان على حق أم على باطل».

وفي محاولة للوقوف على أسباب الانفصال لابد أن نقرر أن عوامل عديدة أدت إليه ومنها أخطاء العسكريين. ويميل الفريق أول محمد فوزي إلى أن يحمل المشير عامر المسئولية كاملة عندما يقول «إن عبد الناصر وضع مسئولية الانفصال والفشل على عاتق المشير الأمر الذي بدأ يسبب صراعا خفيا بين الاثنين».

ويميل الفريق فوزي أيضا إلى أن يحمل المؤسسة العسكرية أو ما يسميها البيروقراطية العسكرية مسئولية الانفصال . ولكن أمين هويدي يخالفه الرأي لأن

الوحدة والانفصال إجراءات سياسية تشرف عليها القيادة السياسية، الرئيس ومعه مجموعة الأفراد الذين يعاونونه ومنهم أفراد المؤسسة العسكرية، بمن فيهم القائد العسكري، ولابد أن القيادة العسكرية ممثلة في أي قرار سياسي، ولكل واحد من أعضاء القيادة العسكرية حق الاعتراض ، ولكنه إذا قبل المهمة أصبح مسئولا عنها، وإذا وجد أن من الصعب عليه أن يوفق بين معتقداته وبين أدائه فإن عليه أن يستقيل..

ولقد كان عامر ممثلا للقيادة العسكرية في القيادة السياسية، ولم يثبت أنه اعترض على أي قرار ، وعلى كل حال فإن الانفصال له أسبابه الموضوعية المتعددة الجوانب، وقد يكون من بينها أخطاء المؤسسة العسكرية، ولكنه من الظلم أن تنسب إليها كل الأسباب وأن نجعلها مسئولة وحدها عن الانفصال.

وفي محاولة للوقوف على دور عامر ، وما حدث ليلة الانفصال، يروى عبد المنعم أبو زيد السكرتير الخاص للمشير عامر والذي كان معه في دمشق ، بل وكانت أيضا مع عبد المنعم أبوزيد أسرته التي كانت تقيم في دمشق فقد اتصلت إحدى السيدات ، واسمها الدكتورة هدى، بمكتب المشير عامر مساء أحد الأيام، ولم تجد إلا عبد المنعم أبوزيد، وقالت له إنها تريد أن تقابل أي مسئول ، ولكن عبد المنعم أبو زيد شعر بالخوف لأنه كان في اليوم السابق في سوق الحميدية مع زوجته، واعتدى عليه بعض رجال المكتب الثاني، وهكذا أرسل إليها السائق ، الذي التقى بها عند مستشفى المجتهد ، ثم عاد السائق وهو يرتجف بعد أن أبلغته السيدة بأن انقلابا سيقع خلال ٧٢ ساعة، وبأنها اتصلت هاتفيا بعلى شفيق فلم تجده وطلبت من الضابط المناوب أن يوصلها بالمسئول الموجود فأوصلها بعبد المنعم في بيته. . وهنا اتصل أبو زيد بالعقيد «أحمد حلوى» كاتم أسرار وزارة الحربية، وأرسل إليه السائق ليحكى له تفاصيل المقابلة ، بعدها تلقى أبو زيد مكالمة هاتفية من كاتم الأسرار الذي قال له وهو يضحك: ده كلام عساكر إن الحالة هادئة وكل شيء على ما يرام.

ولكن أبو زيد اتخذ قرارا مفاجئا بإرسال أولاد المشير عامر إلى القاهرة، لأن المشير نفسه كان في القاهرة، وفي الوقت نفسه تم استدعاء المشير من القاهرة، فحضر إلى

دمشق على الفور، وفى الساعة الثانية صباحا تلقى على شفيق مكالمة من محمد الإسلامبولي يخبره بأن هناك تحركات عسكرية.

وكان احتمال الانقلاب قائما إلى درجة أنه كانت هناك حراسة مشددة بالفعل على استراحة المشير، حتى «المشتل» المجاور للاستراحة تمت فيه تعزيزات عسكرية.

أيقظ أبو زيد المشير كما أيقظ النائمين ، وركب المشير سيارة أبوزيد وهو إلى جواره، وفي السيارة ذاتها ركب «على شفيق» والحارس «محمد إبراهيم رفعت» واتجهوا إلى مبنى رئاسة الأركان وتم الاتصال بالفريق «جمال فيصل» الذى حضر بالفعل وبعدها جاء «حيدر الكزبرى» في إحدى سيارات حرس البادية وسأل عن الفريق جمال ثم فتح دفعة نيران.

وكان قادة الانقلاب ، وعلى رأسهم النحلاوى ، قد عقدوا اجتماعا ثم طلبوا أن يلتقى بهم أحد المسئولين ، ونزل إليهم «أكرم ديرى» وكان محبوبا من الجميع ، ونزل معه أبوزيد ، إلا أنهم اعترضوا على وجود أبو زيد فعاد أدراجه ، وظلوا يتناقشون ، حتى جاء «حيدر الكزبرى»وفتح نيران مدفعه فأصاب « أكرم ديرى» إصابات طفيفة.

ويواصل عبدالمنعم أبو زيد رواية ما حدث قائلا : «طلبوا المشير للتفاهم معهم ، وجلسوا معه في غرفة المؤتمرات، وطلبوا إخراج الإسلامبولي وعلوى وأحمد زكى .

وافق المشير ، ثم تقدموا بطلب آخر فوافق عليه أيضاً....وتوالت الطلبات.

ودخل حيدر الكزبرى قائلا : لقد رفعنا العلم السوري وأذعنا نشيد السلام الوطنى السوري، فقال المشير : على بركة الله ، هذا بلدكم وأنتم مسئولون عنه .

ونزلنا إلى السيارة .. المشير وعلى شفيق وأنا والعميد أحمد عصاصة وحسنى عبد المجيد، وجمال فيصل، وكنت أريد أن أبقى مع أولادى، ولكن المشير قال لى: «إنت بالذات لا تنتظر».

■ ■

بعد نجاح الانقلاب فى سوريا ركب المشير الطائرة، وعاد إلى القاهرة ليواجه مرحلة أخرى مختلفة تماما فى حياته.. ففى مساء يوم عودته إلى مصر عقب الانفصال

تعرف على السيدة برلنتي عبد الحميد.. عاد عامر من سوريا كالأسد الجريح ... ويقول السادات إن عبدالناصر حاول إنقاذه وهو محاصر في سوريا ولكن محاولاته كانت بلا نتيجة بعد أن ألقوا القبض على عامر «وشحنوه» في طائرة إلى مصر .

وفي دوامة إحساس عامر بجرح في الكرامة عرض على ناصر أن يتخلى عن القوات المسلحة قائلا ــ على حد رواية السادات ــ أنه لايستطيع أن يستمر كقائد عام بعد الاهانات التى وجهت إليه من جيش سوريا فكرامته كقائد عام لاتسمح له بالاستمرار في عمله.. ويواصل السادات روايته قائلا «أن عبد الناصر رحب بهذا أشد الترحيب فقدكان ينتظره أو يتمناه منذ معركة ١٩٥٦ وبعد الموقف المتخاذل الذي وقفه عامر والحالة التى كان عليها، ولم يُظهر لعامر ترحيبه بالاستقالة حتى لا يتراجع عنها».

«انقضى أسبوع بعد ذلك وعامر لايذهب إلى القيادة وناصر يعد الخطاب الذي سيلقيه ليعلن فيه أن هذا هو الطريق الذي اختارته سوريا فليحفظها الله و يبارك خطواتها. ولم يمض يوم أويومان إلا وكان عامر يطلب سد النقص في القوات المسلحة، أي أنه مستمر في عمله كقائد عام».

و يرى السادات أن تراجع عامر وراءه مستشاروه وبعض خاصته وأهله، وإحساسه بأنه شريك عبد الناصر فمادام عبد الناصر يحكم فإنه يجب أن يظل قائدا عاما للقوات المسلحة.

«وحينما سمع عبد الناصر هذا من عامر جن جنونه ، ولكنه أخفى ثورته، ودعانا جميعا للاجتماع به وطرح علينا الأمر. قلنا ببساطة أن هذا الأمر لايحتاج إلى مناقشة، فرأينا بإجماع أن عبد الحكيم كان يجب أن يترك الجيش منذ سنة ١٩٥٦ لا في ١٩٦١ ، صحيح أنه شهم ، ولطيف إلى آخره ، ولكنه لايصلح من ناحية العمل العسكرى».

■ ■

و كان عبد الناصر يرى أن عامر قد أصبح حساسا جدا بعد حرب ١٩٥٦ وأن تلك الحساسية قد زادت عقب الانفصال .. وفي أثناء زيارة مكاريوس للقاهرة .. أقيم

له احتفال «بقصر الظاهرة» ودار حديث قبل حضور الضيف عن الحملة الإعلامية التي بدأتها مصر على الاتحاد السوفيتي، واعترض عليها عامر لأننا في حاجة إلى السوفيت.

وتجاهل ناصر اعتراضه، وسأله: هل جيشنا الآن قادر على مواجهة إسرائيل وهزيمتها ياحكيم؟؟

ورد «حكيم» بأن ذلك يتوقف على عدد من العوامل، بعدها ذهب عامر معتكفا ليعلن أنه يريد أن يستقيل لأنه لم يؤخذ برأيه في إيقاف الحملة على السوفيت، ولأن ناصر قد أحرجه بسؤاله عن كفاءة القوات المسلحة في مواجهة إسرائيل، وكان عامر قد تضايق أيضا من حديث دار بينه وبين البغدادي حول السوفيت، وهما في انتظار سيكوتوري لحضور حفل عشاء أقامه له ناصر في منزله.

يومها سأل البغدادي المشير عن التعاقد الذي أبرمه أثناء زيارته لموسكو لتنفيذ محطة كهرباء جنوب القاهرة، ومدته أربع سنوات، وقارن بين هذا العرض، والعرض الذي تقدمت به ألمانيا الغربية، ومدته ثلاثون شهراً، وهو أرخص في التكاليف وكان من رأي البغدادي أن المدة طويلة، وكان من رأي عامر أن يتم التحلل من التعاقد، وأن يعهد إليهم بمشروع آخر هو محطة دمنهور الكهربائية.

وعندما ظهر الضيق على عامر كان تعليق عبد الناصر إن حساسية عامر قد لازمته بعد معركة السويس.

كان عامر الذي لم يتمرس على الحياة المدنية، يضيق جداً بالنقد متعصبا لرأيه، ولايقبل أن يخالف أحد أوامره أو يناقشه فيها، لذلك فإنه عقب كل مناقشة كان يقدم استقالة شفوية لعبد الناصر الذي يتركه عدة أيام فيعود إلى هدوئه، ويعترف بتسرعه، وتنتهي الزوبعة إلى لاشيء.

في هذه المرة كان موقف عبد الناصر واضحا. إنه يريد أن يتخذ إجراء ضد تصرف عامر.. وفكر في إحداث تغيير هام في المواقع الأساسية داخل القوات المسلحة، فيتولى كمال الدين حسين مسئولية المشاة، والبغدادي مسئولية الطيران، ويظل عامر قائدا عاما، وأبلغ ناصر البغدادي بهذه القرارات، وطلب

البغدادى من ناصر أن يغير عامر لأنه مرهق، وأنه أمضى أياما لايأكل ولا ينام ولايمكنه مواجهة الضباط والجنود بعد الانفصال.

وقال لى كمال الدين حسين أنه اقترح أن يتولى ناصر بنفسه مسئولية القائد العام ، ويكون كمال حسين قائد الجيش ، والبغدادى قائد الطيران، ويتولى شخص آخر القوات البحرية، ولكن ناصر لم يكن يريد مواجهة عاصفة مع عامر ، ويرى كمال حسين أن عبد الناصر لو كان جادا فى إحداث هذا التغيير لقام به .

وعندما سألت كمال حسين عما إذا كان إحجام ناصر عن مواجهة عامر بسبب تمسك الجيش بعامر أجاب بأنه لايعرف ولكن عامر كان يتولى مسئولية الجيش منذ بداية الثورة وهو الذى عين قياداته، ومن الصعب تعيين شخص من خارج هذه المجموعة، لذلك كان اقتراحى أن يكون عبد الناصر قائداً عاماً واثنان من مجلس الثورة يعملان معه لإحكام السيطرة على الجيش ورأيى أن عامر لم يكن يستطيع التدخل ، وقد ثبت بالتجربة أن عامر لا شيء بالنسبة للجيش، ولكن بعد أن كان الذين يعتمد عليهم ناصر قد خرجوا ».

و سأل ناصر البغدادى عن المنصب الذى يصلح له عامر ،فاقترح أن يتولى مسئولية وزارة الإدارة المحلية. وعرض ناصر على عامر بعد ذلك أن يتولى وزارة الحربية ، وأن تكون هناك قيادة عسكرية مشتركة من قادة الأسلحة الثلاثة ويلغى منصب القائد العام .. ورفض عامر وهنا صارحه ناصر مرة أخرى بموقفه من حماية القيادات العسكرية التى أخطأت أثناء حرب السويس .. وقال عامر أنه مستعد لإجراء التغييرات التى تتطلبها المصلحة العامة.

وكانت مصر تموج بشائعات كثيرة حول موقف عامر بعد الانفصال ، وامتدت الشائعات إلى أن ثورة يوليو قد انتهت مما دفع عبد الناصر إلى عقد اجتماع حضره عدد من مجلس الثورة ووضع أمامهم الشائعات ، وقال أنه لابد من ثورة جديدة تدافع بها عن الثورة الاجتماعية لأن الطبقات القديمة مستعدة للقتال دفاعا عن مصالحها.. ومادامت هذه الطبقات تنتظر ثورة جديدة فلنأخذ نحن زمام المبادرة ونقوم نحن بهذه الثورة ، ونعيد تشكيل مجلس الثورة ونقيم مجلس ثورة فى الأماكن المختلفة.

وعارض كمال الدين حسين قيام هذه المجالس لأنه لن يوجد من نعتمد عليهم ، وعارض البغدادى لأن الثورة فى السلطة فعلا .. وتساءل زكريا محيى الدين ، عن المدى الذى ستصل إليه الاشتراكية ، وكان عامر مؤيدا لفكرة عبدالناصر ، أما السادات فقد تحمس- كما هى العادة - لرأى الرئيس.

وكان واضحا أن ناصر يريد أن يفعل شيئا ليقضى على نفوذ عامر وأنه يبحث الطريق لذلك .. أما شمس بدران فكان ــ فى هذا الوقت ــ قد أرسل خطابا إلى الشركات المؤممة يطلب عدم شغل أية وظيفة إلا بعد الرجوع لمكتب المشير .. فقد اتجهت المؤسسة العسكرية إلى تدعيم نفوذها والخروج من القوات المسلحة إلى القطاع العام .. القوة الاقتصادية فى ذلك الوقت..

وعندما ناقش ناصر هذا الأمر مع البغدادى كان يميل إلى أن شمس بدران أرسل هذه الخطابات من تلقاء نفسه، ولا يعلم بها المشير.. وأنه يتولى هو نقل الضباط وغيرهم اعتمادا على قوته داخل الجيش، وربما ظن ناصر أن المشير يقوم بكل هذه الخطوات لأنه سيقدم استقالته ويدفع الجيش إلى إعادته ويتولى الجيش الحكم .

ولما عارض البعض رأى ناصر، قال لهم أنتم لاتعرفون عامر إن أخلاقه «قبلية».. وقد جرح عندما طلبت منه ترك القوات المسلحة ، وهو لن ينسى أبدا .

ولم تكن رؤية عبد الناصر بعيدة عن الواقع كثيرا .. فقد قدم عامر استقالته ، وضغط الجيش لإعادته ،بل لقد كشفت مؤامرة داخل مكتب المشير نفسه هدفها إبعاد عبد الناصر من خلال تنظيم جديد اسمه أيضاً «تنظيم الضباط الأحرار» .

وتصاعدت الأحداث التى أعقبت الانفصال عن سوريا فقد وقع أعنف خلاف بين ناصر وعامر ، وشكل عبدالناصر مجلس الرئاسة لتكون القيادة جماعية !.. ويقول كمال رفعت عضو مجلس الرياسة أن الهدف من تشكيل المجلس كان الحد من الانفراد بالسلطة وتقليم أظافر المشير .. وكان جمال عبد الناصر قد بدأ يشعر بأن عامر قد أصبح له موقع قوى. . وعرض على مجلس الرياسة مشروع قرار بأن يكون تعيين قيادات الجيش حتى مستوى الكتائب وضباط الشرطة لمستوى مأمورى الأقسام من سلطة مجلس الرئاسة ! واتخذ المشير عبد الحكيم عامر موقفاً شديد الرفض والاعتراض على هذا المشروع .

كان جمال عبد الناصر قد رأى عدم حضور الاجتماع الذى سيناقش مشكلة الحد من سلطات المشير عامر ، وعهد إلى عبد اللطيف البغدادى برئاسة الاجتماع !

كان عامر قد اعتبر القوات المسلحة دولته وأن عليه أن يرعى شيوخ القبائل فيها .

وكان شيوخ القبائل فى رأى عامر هم رجاله من قادة القوات المسلحة... فلا يمكن أن يمس واحدا منهم ، مهما أخطأ .. والخطأ هنا بالنسبة للوطن .. ولايسمح لأى شخص آخر بأن يتدخل فى شئون القبائل أو شيوخها !

ومن هنا عندما طلب عبد الناصر الاستغناء عن صدقى محمود قائد القوات الجوية.. قال عامر : أنه يطلب تعيينه وزيرا .

وقال عبد الناصر للبغدادى متعجبا : هل أصبحت الوزارة منصبا لتضميد جراح الفاشلين !

وأغلب الظن أن عامر لم يكن جادا فى طلبه تعيين صدقى فى منصب الوزير ، ولكنه كان يضعه كمطلب تكتيكى فقط حتى لا يوافق عليه عبد الناصر، فيبقى صدقى فى مكانه .. وهذا ماحدث .. فلم يعين صدقى محمود وزيرا ، كما أنه لم يترك موقعه فى القوات المسلحة.. والملاحظ أن قادة القوات ظلوا كما هم يعملون مع المشير عامر منذ تولى مسئولية القيادة حتى ما بعد نكسة ١٩٦٧ ، ولم يغيرهم .... فالمشير يحمى رجاله ... ولا يستغنى عنهم .. وكان عبد الحكيم يرى أن عبد الناصر يريد أن يبعده عن القوات المسلحة بالتدريج. أى أنه يجرى عملية جراحية هادئة فى القوات المسلحة، بحيث تحقق أهدافها ببتر بعض العناصر والقيادات بالتدريج دون أن يحس أحد .

ولقد تيقن عامر من ذلك عندما طلب منه عبد الناصر بعد الانفصال، لأول مرة ، كشفا بأسماء القيادات المختلفة فى الجيش ، وكذلك اختيار عبد الناصر بنفسه لليثى ناصف ليكون مسئولا عن قوة حراسته ، بعد أن اعترض على كل الأسماء التى قدمها له المشير عامر .

كان عبد الناصر إذن يريد أن يكون حراسه من غير رجال عامر ، وبعيدين عنه.

اعترض عامر على تكوين مجلس رياسة يتولى القيادة الجماعية في مصر بعد الانفصال .. وكان رأيه انه لن يدخل مجلس الرياسة أبدا ، لأنه يريد الابتعاد عن أية مسئوليات تنفيذية، وعندما تدخل زملاؤه أعضاء مجلس الثورة طلب أن يعين في أمانة الاتحاد الاشتراكي ، وأن يسافر إلى يوغوسلافيا تلبية لدعوة وجهت إليه.

وكان جمال عبد الناصر يريد أن يبعد عامر عن قيادة الجيش لأنه سيكون تابعا لوزير الحربية، وحتى إذا تولى مسئولية الوزارة ، فإنه سيكون تابعا لوزارة يرأسها على صبرى.

وقال عامر لزملائه أعضاء مجلس الثورة كيف توافقون على أن يتولى رئاسة الوزارة شخص ليس منكم .

ورد عليه كمال الدين حسين : أنك أنت كنت قد رشحت عباس رضوان لهذا المنصب.

كان عامر يعتقد أن إعادة تنظيم الدولة ليست إلا وسيلة لإبعاده عن الجيش، وكان عبد الناصر يقول إننا ارتبطنا في الميثاق بأن يقوم التنظيم الجديد للدولة على مؤسسات، وليس على أفراد حتى تستقر الأوضاع .

واقترح شمس بدران استثناء الجيش من هذا التنظيم ، ولكن عبد الناصر رفض...

وكان التنظيم الجديد يقوم على تكوين مجلس رياسة ، يكون هو الجهة العليا لسلطة الدولة ، ويختص برسم السياسة العامة ، والموافقة على القوانين قبل أن يصدرها رئيس الجمهورية، ولا يتولى أحد من أعضاء المجلس عملا في السلطة التنفيذية ..

ولم يجد عبد الحكيم عامر بدأ من أن يفجر قضية أمن الجيش وخوفه من عدم ضمان هذا الأمن في حالة عدم وجوده .. ولأن هذا الأمن قائم أساسا على الاتصال الشخصي بينه وبين الضباط وأنه لا يمكنه ضمان هذا الأمن ، ولا استقراره مادام هو بعيداً عن الجيش على حد قوله للبغدادي، الذي قال لعبد الناصر إنه يمكن ضمان أمن القوات المسلحة بعيدا عن عبد الحكيم عامر بأن يعين مجلس أعلى للدفاع يكون رئيسه عامر . ولكن عبد الحكيم رفض لأنه لا يمكن أن يمارس سلطاته من خلال مجلس فلابد أن تتوفر له القيادة الفعلية والمباشرة على القوات المسلحة !

ويقول عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أن عبد الناصر أرسل له مشروعات القوانين الثلاثة التي يريد عرضها على مجلس الرئاسة مع عبد المجيد فريد.

المشروع الأول خاص بقانون الطوارئ. والثاني خاص بتعزيزات الميزانية. أما الثالث فيختص بسلطة مجلس الرئاسة في الترقيات والتعيينات والتنقلات والانتدابات والإحالة إلى المعاش في كل من الجيش والبوليس والخارجية ، وكذلك بعض الوظائف المدنية لكي تشعر تلك القيادات أن ولاءها للقيادة الجماعية وليس لفرد.

وعندما وصلت المناقشة إلى القوات المسلحة اعترض المشير من حيث المبدأ ، لأن ذلك يسحب من لجان الضباط بالجيش اختصاصها، ويؤثر على الضبط والربط، وتساءل كيف يمكن لمجلس الرئاسة أن ينظر في تعيينات قادة الكتائب ، ورتبهم العسكرية لاتتعدى رتبة الصاغ أو البكباشي.. وقال إنه يرى أن يعرض على المجلس تعيين الضباط الحاصلين على رتبة الفريق فقط!

ويرى البغدادي أن الهدف كان أن تصبح القيادة السياسية على علم ودراية بالأشخاص الذين يشغلون مراكز قيادية في الدولة ، وأن تكون هي صاحبة السلطة النهائية في أمر تعيينهم أو ترقيتهم أو إحالتهم إلى المعاش ، وحتى يصبح ولاء هؤلاء للنظام القائم وليس لأحد آخر، وأن عدم خضوع الجيش لذلك سيخل بالقاعدة ويجعل القيادة السياسية معزولة عن الجيش.

وقال إن لجان الضباط سوف تباشر أعمالها ثم يعرض الأمر على مجلس الرئاسة وبعد مناقشات طويلة عرض الموضوع للتصويت .. فوافق عليه زكريا ، وأنور، والشافعي، وعلي صبري، ونور الدين طراف، والبغدادي.

أما بقية الأعضاء الآخرين ، فكان رأيهم تأجيل نظر المشروع، ولما لم يحصل عبد الحكيم على ما يريده وخوفا من أن يتقرر هذا القانون الذي يسحب منه اختصاصات هامة في القوات المسلحة ، انسحب من الاجتماع!

وعندما علم عبد الناصر بانسحابه التقى بكمال حسين، وأنور السادات، والبغدادي، وروى لهم كيف يتصرف المشير في الجيش ، وأنه طالب فقط مجرد

استخدام سلطات رئيس الجمهورية.. وقال عبد الناصر لكمال حسين : «إننا باقون على بعضنا، وباقون على عبد الحكيم».

وكان عبد الحكيم عامر يرى أن الموضوع قد عرض على مجلس الرئاسة على طريقة المناورات الحزبية، وأن زملاءه يحاولون التخلص منه..

.. وإذا كان عامر يرى أن ماحدث في مجلس الرياسة هو من قبيل المناورات الحزبية فقد قام هو بأكبر وأغرب مناورة حزبية، عندما أرسل لعبد الناصر استقالة مسببة.

والاستقالة سلمها شمس بدران لجمال عبد الناصر ، بينما اختفى عامر مع صديقه ومدير مكتبه علي شفيق.. حيث ذهبا إلى جهة مجهولة، وتركا لعبد الناصر الاستقالة المسببة وكان ذلك أيضا من قبيل المناورات الحزبية.

■ ■

وقد اتضحت معالم الفجوة بين عبدالناصر والمشير في جلسة مجلس الرئاسة التي لم يحضرها عبد الناصر متعمدا ، والتي انسحب منها المشير عامر غاضبا .

وفي اليوم التالي كان كمال رفعت يقابل عبد الناصر ويشرح له أن ماحدث في مجلس الرئاسة، بالإضافة إلى تقليص سلطات عامر، قد يؤثر على معنويات الجنود المصريين في اليمن وأنه عارض لهذا السبب التغيير في هذه المرحلة.

وفي اليوم نفسه تلقى جمال عبد الناصر رسالة من المشير عامر تحمل استقالته ويرغم أنها لم تكن الاستقالة الأولى، فقد شاعت وانتشرت لأن المشير عامر طبع منها بعد النكسة كميات كبيرة، ووزعها على القوات المسلحة، وفي مجلس الأمة بواسطة أعوانه من نواب الصعيد الذين ألقى القبض عليهم بتهمة توزيع منشورات ونقل الأسلحة والميليشيات عقب الخلاف بين عبد الناصر وعامر.

وكانت المخابرات العامة التي تولى الإشراف عليها أمين هويدي قد أخذت تتحرى عن المكان الذي طبعت فيه الاستقالة بهذه الكميات الكبيرة حتى اهتدت إلى المكان ، وهو إحدى قرى المنوفية.. وقد ضبطت ماكينة «الرونيو» التي استخدمت في طبع الاستقالة.

وكانت القرية الموجودة بها الماكينة هي قرية السيدة برلنتي عبد الحميد التي قامت بالطبع بواسطة شقيقتها التي اعترفت بذلك في التحقيق منذ اللحظة الأولى.

وقد ألقي القبض على الشقيقة وعلى برلنتي عبد الحميد نفسها التي رفضت في البداية الحديث في التحقيق الذي أجراه المهندس حلمي السعيد في مبنى المخابرات العامة ويقول أمين هويدي إنه آثر أن يبتعد عن التحقيق لسببين :الأول أنه رأى أن تقوم النيابة العامة بجميع التحقيقات لأنها الجهة المختصة ولأن التحقيق كان سياسيا.

والسبب يرجع إلى أنه كان هناك خلاف بيني وبين صلاح نصر خرجت على أثره من المخابرات ، واقترحت للتحقيق اسم حلمي السعيد لأنه كان من أخلص أصدقاء صلاح نصر» .

كانت استقالة عامر التي طبعت كمنشور مكتوبة بالآلة الكاتبة على ثلاث ورقات فولسكاب على الورق الخاص بنائب القائد الأعلى وتاريخها هو اليوم الأول من ديسمبر كانون الأول ١٩٦٢ وموقعة من عبد الحكيم عامر وجاء في نصها :

عزيزي الرئيس جمال عبدالناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب ، وأيضا الوفاء يقتضيني أن أكتب إليك معبراً عن رأي مخلص رغم الأحداث الأخيرة.

فبعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بيني وبينك لايمكنني أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما في نفسي كعادتي دائما..

إنني أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التي تشارك في الحكم أمر ضروري، وأوجب من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة، وقد وجدت في الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ، ونوع من التكتيك الحزبي فضلا على ما لا أعلمه من أساليب الدس السياسي، والذي قد أكون مخطئا في تصوري، ولو أن الحوادث كلها والمنطق يدل على ذلك ..

والنتيجة التى وصلنا إليها خير دليل على ماكنت أعتقده مستحيلا وهو تحطيم صداقتنا وماتنتج عن ذلك من أحداث لاداعى لسردها فكلها لا تتفق مع المصلحة العامة فى شىء.

المهم فى الموضوع أنى لاأستطيع بأى حال أن أجارى هذا الأسلوب السياسى، لأنى لو فعلت لتنازلت عن أخلاقى، وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمرى .

والذى أريد أن أحدثك فيه يخص نظام الحكم فى المستقبل ، فإننى أعتقد أن التنظيم السياسى القائم حتى يكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد، وبما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا، وإن تمت اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديمقراطى للاتحاد.

وأن مايجب أن نسعى إليه الآن هو تدعيم الروح الديمقراطية وخصوصا بعد عشر سنوات من الثورة ، وإننى لا أتصور بعد كل هذه الفترة وبعد أن صُفّى الإقطاع ورأس المال المستغل ، وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ أنه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التى كُتب بها الميثاق . وخصوصا وأن الملكيات الفردية الباقية، والقطاع الخاص لايشكلان أى خطر على نظام الدولة، كما أنه ليس هناك فى رأيى ما يمنع إطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى.

كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم ، وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف أو تحفظ، وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا أو أى نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابة ، وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه ، وخصوصا أن الآراء التى ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات فى التطبيق الاشتراكى، وفى هذا فائدة كبيرة لأنه سيعبر عن الآراء التى تدور فى خلد بعض المواطنين.

دعنى وأنا أودعك أن أحدثك أيضا عن الحكومة ورأيى فيها.

قبل كل شيء، لايمكن أن تسير أي حكومة في طريقها الطبيعي وهو الحكم السليم إذا كان نظام الحكم في حد ذاته ممسوخا مشوها، فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التي عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن .ففي رأيي أن النظام الطبيعي للحكم يكون كالآتي :

إما حكومة رئاسية، ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ، ويكون مسئولا أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزارته ، وبدون الدخول في التفاصيل يمكن أن يكون هناك نائب للرئيس ويجب أن تكون أنت رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية، يكون رئيس الاتحاد الاشتراكي هو رئيس الوزراء، وربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكي، ولا أريد أن أدخل أيضا في التفاصيل، ولكن تكون أيضا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد في الميثاق.

على كل حال ، أي من هذه الحلول ووجودك في النظام أو الأصح على رأسه ضرورة وطنية، وأنا لا أقول ذلك مجاملة، فهناك كثيرون مستعدون للمجاملة أو الموافقة على رأيكم بمجرد إبدائه ، ولكني أعتقد أن أي تصرف غير ذلك سيكون بداية لنهاية لايمكن معرفة مداها .

دعني أيضا قبل أن أودعك أن أقول لك أن اختلاطك الشخصي بالناس ضروري، فإنه يعطي الثقة المتبادلة ، ويعطي إحساسات متبادلة، ويعطي أفكارا أيضا متبادلة، وهذا هو الطريق الطبيعي للارتباط بأفراد شعبنا القياديين — في المستقبل — أما انعزالك التام فإنه سيجعل صور البشر عندك أسطر على ورق أو أسماء مجردة لامعنى لها، وهذا في رأيي لايمثل الواقع ، فالعقل والعاطفة من مكونات الإنسان، ولانستطيع أن نفصل كلية بينهما، ولكن يجب الجمع بينهما في الطريق الصحيح ، وهذا لايكون إلا عن طريق الاتصال الشخصي، وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لإظهار

شخصيات قيادية تعتز برأيها وتقوله دون خوف ، ولكنها في نفس الوقت تثق في قيادتها وتحترمها. وهذا النوع من الناس أنت في شدة الحاجة إليه ، بل بلدنا كلها محتاجة إليه ... نوع جديد لم يتمكن منه حب المنصب فيسكت عن الخطأ ولم تأخذ الأضواء نور بصره فيضحي بكل القيم ليعيش فيها.

وأنا أودعك أيضا أرجو من الله ألا يحدث مني أو منك ما يجعل ضميرنا يندم على الإقدام عليه أو يجعلنا صغارا في أعين أنفسنا.

ويكفي في رأيي ما حققه أهل السوء إلى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا .. لا أريد أن أطيل عليك ولكنني أبديت آرائي لك فيما أعتقد أنه المصلحة العامة . وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة كما بدأناها بشرف وكرامة .

ورغم كل شيء ، ورغم كل ما أعلم ، فإنني أدعو لك من قلبي بالتوفيق وأتمنى لك الخير وأدعو ربي أن يوفقك في خدمة هذه الأمة وخيرها .... والسلام

عبد الحكيم عامر

■ ■

وقد جاءت هذه الاستقالة بعد صدور الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي.

وكان المشير عامر يطالب فيها بإنشاء نظام حزبي وهو الذي حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية التي شكلها عبد الناصر لمناقشة وضع مشروع الميثاق وتحديد قوى الشعب التي يمكن أن يكون لها الحق في عضوية الاتحاد الاشتراكي.. وقد حضر المشير عامر أيضاً هو ورجاله جلسات المؤتمر الوطني الذي شكل من ١٥٠٠ عضو لمناقشة مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه جمال عبد الناصر ، وأيضا لمناقشة قانون الاتحاد الاشتراكي.. ولم يعترض المشير عامر أو رجاله ، لا في المؤتمر ولا في اللجنة ولا في جلساتهم مع عبد الناصر على أي من هذه المشروعات، بل إن ممارسات المشير

ومؤسسته العسكرية بعد ذلك تثبت العكس تماما بدءاً من لجنة تصفية الإقطاع إلى المباحث الجنائية إلى امتداد نفوذه للصحافة إلى غير ذلك .

وعندما تلقى عبدالناصر الاستقالة قال لحسن إبراهيم وفقا لروايته «أن الطفل المدلل أصبحت له أنياب وأظافر ولم يعد عبد الحكيم القديم».

ويقول كمال رفعت أن عبد الناصر غير رأيه فى إبعاد عامر عندما سمع من زملائه أعضاء مجلس الثورة أنهم يقترحون سفر المشير إلى يوغوسلافيا للإقامة هناك، وأنهم حاولوا فرض إرادتهم بتغيير عبد الحكيم عامر، كذلك انهالت البرقيات على عبدالناصر تطالب ببقاء عامر، وإلى جانب هذا وذاك قام قادة الأسلحة الثلاثة : صدقى محمود ــ سليمان عزت ــ عبد المحسن مرتجى بتقديم استقالاتهم . كل ذلك حدث عقب تقديم عامر لاستقالته مباشرة، ولا أحد يدرى كيف وصل نبأ الاستقالة إلى هؤلاء جميعا حتى يتخذوا هذا الموقف بالإجماع إذا لم يكن الأمر مخططا من قبل، وكانوا على معرفة تامة بالاستقالة، كما أن عامر كان قد خطط أيضا للاحتمالات المختلفة .

■ ■

أرسل المشير عامر هذه الاستقالة إلى عبد الناصر ، واختفى تماما .. وكان واضحاً أنه يريد أن يضع عبد الناصر فى مأزق إذا ما قبل الاستقالة ، لأن عبد الحكيم سيكون بطلا شعبيا إذا استقال من أجل الديمقراطية ، ولم يكن ذلك صحيحا لأنه عاد بعد ذلك ، ولم يطرح القضايا التي وردت في الاستقالة.

وفى الوقت الذى أرسل فيه الاستقالة المحرجة، كانت قيادات القوات المسلحة قد جمعت توقيعات من القيادات الأدنى، وأرسلت برقيات احتجاج إلى جمال عبدالناصر تطالب فيها بعودة المشير، وظل عبد الناصر يبحث عنه دون جدوى حيث إنه لم يخبر أى شخص بمكانه.

ويقول محافظ مرسى مطروح الأسبق اللواء فؤاد المهداوى « أننى فوجئت بحضور المشير وحده إلى مرسى مطروح ، وأبلغنى أنه كتب استقالته من مناصبه وحذرنى من إبلاغ أى شخص عن مكان وجوده . ولكن المكالمات بدأت تنهال عليه من القاهرة من صلاح نصر، وعباس رضوان ، يطلبون المشير الذى حاول عدم الاتصال بهم أولا ثم حضروا إليه، وأقنعوه بالعودة إلى القاهرة بعد ذلك بأيام ».

ويواصل فؤاد المهداوى حديثه لأحمد حمروش قائلا «أن هذه كانت بداية معرفته بوجود خلافات بين المشير وعبد الناصر ، وأن شمس بدران كان يلعب دور المخفف للصدمة فقد كان موضع ثقة الاثنين» .

الانقلاب الصامت

٣

عاد عامر بعد رجوعه عن الاستقالة أقوى مما كان، ومنح سلطات جديدة.. كان رجاله قد أعلنوا عن ضبط أكثر من مؤامرة ضد ناصر.. وهكذا كانت الاستقالة والرجوع عنها بمثابة انقلاب صامت ضد ناصر.

عندما التقى عبد الناصر بعامر عقب عودته من مرسى مطروح بعد استقالته سأله في حضور شمس بدران : هل وصل بنا الحال أن نتعامل كما كان يتعامل مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد بالخطابات .

ورد عبد الحكيم عامر: لقدكتبت رسالتي إليك بإخلاص ،في أقل من عشر دقائق.

وقال عبد الناصر : كيف تكون مخلصا ، وقد كتبت الرسالة التى أرسلتها إلىّ بخط يدك ، ثم كتبتها بعد ذلك على الآلة الكاتبة ، وقد رآها حسن إبراهيم مكتوبة على ماكينة الكتابة .

كان عامر قد عاد بعد الاستقالة ، وهو يشعر أنه قد حوكم غيابيا .. وقال لعبدالناصر أنه لو أعيد عرض القانون الخاص بالقوات المسلحة على مجلس الرئاسة، فإنه سوف يستقيل في اليوم التالى مباشرة .

وفكر جمال عبد الناصر في الاستقالة ودار حوار بينه وبين البغدادى قال فيه عبدالناصر : أنا منتظر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ موعد إتمام بناء الاتحاد الاشتراكى ويومها سأعلن أني سأتنازل عن رئاسة الجمهورية ، في يوليو القادم ، وثانى يوم سأصدر القانون ، وسأله البغدادى : هل تربط بين تنازلك عن الرئاسة واستقالة عبدالحكيم ، إن الاستقالة حل غير عملي، ولا تحقق هدفا ولكن عبد الناصر أجابه قائلا : إننى سأتفرغ للاتحاد الاشتراكى.

ــ الموضوع يحتاج إلى مناقشة لأن الناس سيربطون بين تنازلك وبين خلافك مع عبد الحكيم .

واستعجل عامر حسم الموضوع ، فأرسل إلى عبد الناصر شمس بدران يطلب رأيه النهائى ، وقال عبد الناصر أن المشير إذا كان يريد أن يستقيل فعليه أن يتقدم باستقالته لمجلس الرئاسة، ورد شمس بدران قائلا : المشير قال أنه إذا لم يحسم الأمر سيقوم بالعمل على تسليم قيادة الجيش للفريق على عامر ويخلى مسئوليته منها .

وقال عبد الناصر : ليتصرف بالطريقة التي يريدها.

بعدها التقى عبد الناصر وعامر الذى قال أن الطريقة التى نوقش بها مشروع القانون هى التى دفعته إلى هذا التصرف .. ويبدو أن عامر قد علم بما قاله عبد الناصر من أنه سوف يترك رئاسة الجمهورية لأى شخص آخر يتولى رئاسة الجمهورية، فسأله عامر عن هذا الشخص الذى سيتنازل له ، فكان رد جمال أنه لايعرف بعد الصورة التى سيكون عليها التنظيم السياسى فى المرحلة القادمة.

ويقول البغدادى أنه كانت هناك رغبة شديدة فى تصفية هذه المشكلة خشية أن يندفع عامر بطيش ويتخذ ما يترتب عليه صدام بين وحدات القوات المسلحة ، فإما أن يقبل عبدالحكيم أن يكون عضوا بمجلس الرياسة فقط، ويعين بدلا منه قائداً عاما جديداً ، أو أن يستقيل وتقبل استقالته ، وإن وافق على الحل الأول يحال جميع الضباط المشكوك فى أمرهم إلى المعاش.. أما إذا أصر على الاستقالة ، وتم قبولها فالأمر فى هذه الحالة يستدعى اعتقال هؤلاء الضباط فى نفس الوقت الذى تقبل فيه الاستقالة .

■ ■

وانتهت الأزمة بأن أصبح عامر نائبا للقائد الأعلى ..أى أنه رقى .. وظلت مسئولياته عن القوات المسلحة كما هى .. وذلك بعد اجتماع دام ١١ ساعة بين ناصر وعامر !

كان عبد الناصر قد أبلغ زملاءه أن تليفونه مراقب .. وأن تليفوناتهم مراقبة بواسطة صلاح نصر ، لحساب المشير عامر . وطلب منهم استخدام تليفون خاص ذى دائرة محدودة تصعب مراقبته .

وكان عامر يعطى أهمية لقضية أمن القوات المسلحة التى يعرف جيداً أنها تهم عبد الناصر .. وكانت الوسيلة هى كشف مؤامرات من داخل القوات المسلحة .. مؤامرات كشفها عامر .. أو أنها أفرخت من مكتبه ، وتولى هو التصدى لها.

وينبغى هنا أن نؤكد أن عبد الناصر ، كان حريصا على استمرار الثورة ، وكان يفخر دائما بأن العسكريين استولوا على السلطة فى مصر ولم تحدث سلسلة انقلابات عليهم كما وقع فى كثير من الدول ، لذلك كان تخويفه بالمؤامرات الانقلابية التى تم كشفها .

وكانت المؤامرة الأولى هي مؤامرة عبد القادر عيد التي قال عبد الناصر أنها نتيجة الخلاف بينه وبين عامر .. وكان عبدالقادر عيد من العاملين في مكتب المشير تقابل مع أحد أصدقائه من ضباط الحرس الجمهوري، وطلب منه «رشاش» كاتم للصوت لاستخدامه « في تخليصنا من جمال عبد الناصر »

وقد أبلغ هذه الواقعة شمس بدران إلى جمال عبد الناصر. أى أن المؤامرة بدأت في مكتب المشير بسبب الخلاف بين عامر وناصر ، وقد كشفها مكتب المشير أيضا حماية لجمال عبد الناصر ! .. ولم تكن هذه هي المؤامرة الوحيدة، لقدكشف مكتب المشير أيضاً عن عدد من المؤامرات رجحت مطالب المشير وعودته، واستقراره في مكانه كمسئول عن القوات المسلحة وذلك عن طريق الوصول إلى حل وسط .. وكان هذا الحل الوسط هو بمثابة انتصار للمشير وترقية له أيضا وإطلاق ليده في القوات المسلحة .

يكشف صلاح نصر هذه المؤامرات في حوار خاص معي قائلا: «إنها لم تكن مؤامرة واحدة بل ثلاث مؤامرات أو ادعاء بأنها مؤامرات».

في المؤامرة الأولى ذهب اثنان من الضباط ـ أحدهما كان قد التحق بوظيفة مدنية ـ وأبلغا عبد الناصر أن جزءاً من تنظيم قديم بالقوات المسلحة مازال يمارس نشاطا مناهضا وأعطياه أسماءهم وهم الرواد والنقباء حسن رفعت عبد الجواد وخالد علم الدين ، وعاطف عرفة ، وعلي عطية واستدعاني عبد الناصر ، وطلب مني بحث هذا النشاط .. لم يكن تحقيقا ولكنه كان استفسارا لمعرفة الحقيقة .. وفي نفس الوقت طلب استدعاءهم عن طريق شمس بدران .

حضر الضباط إلى مكتبي والتقيت بكل منهم على حدة واتضحت لي أبعاد الصورة كاملة.. مجموعة من الضباط الوطنيين يجلسون معا أحيانا تجمعهم أفكار التنظيم القديم ـ الموالي لعبد الناصر ـ يتكلمون كأصدقاء يتبادلون الرأى ، وليس هناك ضرر على أمن الدولة من أحاديثهم .

تحدثت مع عبد الناصر ، وأبلغته أن النبأ الذى سمعه ليس صحيحا، فهم مجموعة من الضباط الوطنيين وقال لي عبد الناصر :

ـ الأولاد امتنعوا عن الكلام معاك بصراحة لأنك صديق البلتاجي، وكان حسن رفعت عبد الجواد، أحد أقارب محمد البلتاجي المحافظ السابق .

استأت من إجابة عبد الناصر ، وقلت له : أنا أعرف حدود الواجب ، وحدود الصداقة ، وأعرف كيف أفرق بينهما، وهذا رأيي على كل حال .

وطلب عبد الناصر أن يعاد البحث بحضوري مع شمس بدران، فقبلت حتى أبعد عن نفسي أي شك.. جاء شمس بدران وأجرى البحث وكانت النتيجة أن أمر عبدالناصر بتركهم ، وعلمت بعد ذلك أنهم نقلوا إلى وظائف مدنية !

ورواية صلاح نصر تعني أنه رأى أنهم كانوا أبرياء ، وأنهم مجموعة من الشباب الوطني.. وعندما أعاد عبد الناصر البحث كان بواسطة شمس بدران ، كانت نفس النتيجة. وكان جهاز المشير هو الذي أخبر عبد الناصر عن هذه المجموعة!

والمؤامرة الثانية أبلغها المشير عامر إلى جمال عبد الناصر قائلا أنه اكتشف محاولة لقلب نظام الحكم .. عرفت باسم قضية «عبدالقادر عيد»..
ويقول صلاح نصر : اتصل بي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وأبلغني أنه علم من المشير أن الجيش اكتشف مؤامرة لاغتياله وقلب نظام الحكم يتزعمها عبد القادر عيد ، الذي كان يعمل مساعدا لمدير مكتب المشير ، وطلب مني أن أعد مكانا في المخابرات العامة يقوم شمس بدران بالتحقيق فيه بعيدا عن الجيش، وطلب شمس بدران أن يشترك في التحقيق رئيس إدارة الأمن بالمخابرات وكان السيد فريد طولان إلا أنه اعتذر لأن أحد المتهمين كان عديله .

وأجري التحقيق مع عبدالقادر عيد، ولكنه طلب أن يقابل المشير، واعتذر له .. وقد حوكم وأدين أي أن الاتهام كان صحيحاً..

ومؤامرة ثالثة .. يرويها صلاح نصر أيضا ! .. بعد الانفصال وزع منشور يهاجم جمال عبد الناصر واستطاعت المخابرات أن تصل إلى واحد من الذين كتبوه وهو داود عويس مدير مكتب عبد الحكيم عامر وزير الحربية .

وفي اليوم الذي اكتشفت فيه المخابرات اسم هذا الشخص توجه داود عويس إلى منزل العقيد أحمد عدوى وكان يعمل كاتم أسرار في الجيش السوري ، وعاد إلى مصر بعد الانفصال .. وأخبره عويس أنه تورط في كتابة منشور، وأبدى أسفه على ما قام به وطلب منه النصح .. وكانت نصيحة أحمد عدوى له أن يتوجه إلى منزل المشير بكنات الحلمية، ويعترف له بكل ماحدث.

ولكن داود عويس ، أجاب بأنه لايستطيع أن يواجه المشير ، وترك لأحمد عدوى مهمة إخطاره، وأخبر عويس صديقه بأن الذين كتبوا المنشور معه هم وحيد رمضان، ولطفي واكد، وعلم به محمد السقا الملحق العسكري في إستكهولم الذي كان في إجازة، وأن الذي كتب المنشور على الآلة الكاتبة هو عبد الحفيظ الشناوي الذي كان يعمل معي في المخابرات ، وقد كتبه في نادي «الهوليوليدو» على آلة كاتبة من النادي، وقد أمر عبد الناصر بأن تلقى النيابة القبض عليهم .

واتصل بي المشير قائلاً أن داود عويس في منزل أحمد عدوى، ينتظر من يذهب إليه ليأخذه، ثم أخبرني لأول مرة أن عبد الحفيظ الشناوي مشترك في هذه العملية وأنه هو الذي كتب المنشور .

استدعيت نائبي طلعت خيري، وطلبت منه أن يحقق مع عبد الحفيظ الشناوي بصفته عضوا في الجهاز ، وكان يجلس معي في ذلك الوقت كمال أبو الفتوح المحافظ السابق .. خرج طلعت خيري واستدعى الشناوي أمام بعض أفراد الجهاز وسأله عن اشتراكه في المؤامرة فاعترف ، واستأذنه أن يذهب إلى دورة المياه لأنه يحس بغثيان فسمح له .. كنت مازلت أجلس مع السيد كمال أبو الفتوح، وإذا بمدير مكتبي حينئذ ـ زغلول كامل ـ يدخل منفعلا ليقول أن «عمر» أطلق النار على نفسه.. وعمر هو الاسم الكودي لعبد الحفيظ الشناوي .

ثم دخل طلعت خيري بعد ذلك ، وذكر ما حدث، وطلبنا كبير أطباء الجهاز المرحوم الدكتور أحمد ثروت بأمل إسعافه، ولكنه عندما حضر وكشف عليه كانت روحه قد فاضت، واستدعينا النيابة وحضر النائب العام الأستاذ حافظ سابق وقام بالتحقيق ... كما استدعينا أسرته التي تعرف كل هذه التفاصيل.

يقول عبد اللطيف البغدادى أنه عندما تبين ما سمى بـالحل الوسط ، وإهمال قرار مجلس الرئاسة فكرت فى أن أعتزل الحياة العامة . لاعتقادى أن الأسلوب المتبع فى الحكم سيؤدى إلى نتائج وخيمة !..

ويميل كثير من المحللين إلى وصف ما حدث بين عبد الناصر وعامر منذ تقديم الاستقالة حتى عودته منتصرا بأنه انقلاب صامت ، انتصر فيه عامر ورجاله .

وبعدها أصبح عامر وشلته مسيطرين على القوات المسلحة تماماً بعد معركة علنية وضارية شارك فيها أعضاء مجلس الثورة إلى جانب عبد الناصر، ولكنهم هزموا الجميع.. وبدأوا يحصنون أنفسهم بمزيد من الامتداد إلى الحياة المدنية أيضا حتى تكون البلاد كلها فى قبضتهم .. وبعدها صدر قرار بتعيين عامر نائبا أول لرئيس الجمهورية عام ١٩٦٣.

■ ■

فى لقاء تم بين زكريا محيى الدين وعبدالناصر عقب تعيين عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية قال زكريا لجمال عبد الناصر : أن فى مصر دولتين .. الجيش والدولة .. وأن ذلك واضح منذ عامين ... بعدها استدعى عبدالناصر البغدادى وسأله عما إذا كان ذلك صحيحاً وأنهم يلاحظونه منذ عامين «فقد كنت أعتبر رجالة عبدالحكيم أو رجالة أى واحد منكم رجالتى، وإذا ارتبطوا بكم يكون أفضل من ارتباطهم بأشخاص آخرين».

ولم يكن ذلك صحيحا، فإن رجال عبدالحكيم كانوا هم رجال عبدالحكيم، الذى حاول جاهداً أن تكون له مجموعات داخل الجيش ترتبط به شخصيا، ثم امتد إلى الحياة المدنية بعد ذلك برجاله ليسيطر على كثير من المواقع فيها.

وقد أغدق عبدالحكيم عامر على أفراد القوات المسلحة، الأمر الذى جعله محبوبا جدا بين الضباط الذين مازالوا يذكرونه حتى الآن.

فقد كان مرتب الجندى المصرى عام ١٩٥٢ أقل من جنيه مصرى واحد، وبالضبط ٦٩ قرشا فرفعه المشير حتى صار عام ١٩٦٢ جنيهين ونصفا.. وكان مرتب الضابط الملازم الخريج اثنى عشر جنيها فوصل إلى عشرين جنيها.. وكان مرتب اللواء تسعين جنيها فرفع إلى مائة وعشرة.. وتقرر للضباط لأول مرة بدلات جديدة، مثل بدل التمثيل، الذى كان قد تقرر للوزراء ووكلائهم ورؤساء مجالس الإدارة كبدل استقبال.. وارتفعت قيمة بدل السكن المخصص للضباط، وبدل الإقامة فى بعض المحافظات النائية.. وأصبحت هناك علاوات أخرى للتدريس والتعليم وعلاوة تشكيل وغيرها.

ويقول أحمد حمروش أنه فى نفس الوقت تقرر رفع سن الإحالة إلى المعاش بين الضباط «المشير ٦٥ سنة. والفريق ٦٢ سنة، واللواء ٦٠ سنة، وهكذا تتدرج تنازليا حتى تصل إلى سن الخمسين لرتبة رائد و٤٤ للملازم.

ولقد رأينا كيف أن شمس بدران أرسل إلى شركات القطاع العام بألا تشغل أى مكان فى الوظائف الخالية إلا بعد العرض على مكتب المشير.. وساعد على زيادة عدد الضباط فى مجالات العمل المدنية تدخل الدولة فى الاقتصاد، عن طريق الشركات المؤممة والجديدة.. وفى نفس الوقت زحف العسكريون أيضا إلى مناصب جديدة كرؤساء مجالس المدن.. والمحافظين.. وعندما شكل مجلس الرياسة ضم عشرة عسكريين من بين ١٢ عضوا.. وفى وزارة على صبرى كان عدد العسكريين عشرة من بين ٢٩ وزيرا، ارتفع عددهم بعد ذلك إلى الضعف.. وأصبح عدد السفراء العسكريين ٧٢ ضابطا من بين مائة سفير.

كان واضحا أن المؤسسة العسكرية تمد نشاطها داخل المجتمع وأن رجال المشير ينتشرون فى مختلف المواقع. وبدأ المشير نفسه يحتل مناصب مدنية جديدة هى بعيدة تماما عن طبيعة عمله، بل إنه لايعرف عن بعضها شيئا!.. مثلا تولى المشير الإشراف على الطرق الصوفية.. ورأس اتحاد كرة القدم.. ورأس على شفيق اتحاد الملاكمة، ورأس الفريق مرتجى النادى الأهلى.. وتولى المشير أيضا

الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية، والمركز القومى للبحوث.. وأصبح المشير مسئولا عن مؤسسة النقل العام فى مدينة القاهرة.

وبعدها أنشىء مجلس أعلى للمؤسسات يضم وزراء الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين برئاسة المشير عبدالحكيم عامر، الذى عين عضوا باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى أيضا، وفى يناير ١٩٦٣ عين نائبا أول لرئيس الجمهورية.

وتولى عبدالحكيم عامر بعد ذلك رئاسة اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، وأعلن فى ٢٦ يناير ١٩٦٧ أنه «أعد برنامجا خاصا وعاجلا لاستزراع ١٥٠ ألف فدان فى الصحراء».

أيضاً كانت حرب اليمن إحدى الوسائل التى استخدمها رجال المشير لمنح مزيد من الامتيازات للضباط فأصبحت لهم أولويات عديدة.. ليس فقط فى زيادة المرواتب، ولكن فى التحاق أبنائهم بالجامعات دون التقيد بالمجموع الذى يحصلون عليه فى امتحان شهادة الثانوية العامة أو بمكتب التنسيق الذى يشرف على أعداد المقبولين وتوجيههم طبقاً لمجموع درجاتهم.

وهكذا ظهرت دولة أخرى من العسكريين.. الوزراء من العسكريين، السفراء من العسكريين، وكذلك رؤساء الشركات ومديرو ورؤساء الأندية الرياضية.. كل هذا فى ظل قيادة لاتراعى الانضباط وتهتم بإرضاء العسكريين فقط.

ويعبر أحمد حمروش فى ـ قصة ثورة يوليو ـ عن ذلك قائلا: إن الثقافة لم تكن موضع اهتمام العسكريين وكانت تمثل بالنسبة لهم معاناة، وأنه عندما كان مديرا للمسرح القومى، وأثناء احتفالات الجيش بعيد الثورة، فى بداية الستينيات اقترح بصفته مديرا لمؤسسة المسرح تقديم رقصة بورسعيد للفرقة القومية للفنون الشعبية، وهى عمل فنى راق ومتكامل ومعبر عن المقاومة الشعبية عام ١٩٥٦، ولكن المشير عامر اعترض، وطلب أن تقدم بدلا منها عملا هزليا رخيصا اسمه «دكتور الحقنى» لثلاثى أضواء المسرح.

وهكذا قامت فى مصر دولتان «الجيش والدولة» ومن الغريب أن هذا الصراع ظل محصورا فى قمة السلطة.. ربما لايعرف به إلا بعض رجال المشير المقربين وبعض رجال عبدالناصر المقربين.

لقد لفتت ظاهرة زحف العسكريين على الوظائف المدنية نظر عدد من أعضاء مجلس الأمة، وخاصة بعد أن أشرفت المباحث الجنائية العسكرية على مرفق النقل العام.. حيث اعترض عليها أعضاء مجلس الأمة فى جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٦٤، ووقف على صبرى رئيس الوزراء ليلقى بيانا يدافع فيه عن الاستعانة بالقوات المسلحة فى بعض الأعمال المدنية، وضرب مثلا لذلك بمشاركة الجيش فى تنظيم العمل فى منطقة السد العالى والإسهام فى تنفيذ مشروع الوادى الجديد، والقيام بأعمال البناء والتعمير في بعض المدن والقرى، وأن الجيش يسهم فى تصليح العربات المعطلة فى النقل العام .. وقال إن البحرية الأمريكية تقوم بأعمال الإنشاءات وخاصة فى الموانىء.

■ ■

وتزامنت أحداث هذه الفترة مع تكوين الاتحاد الاشتراكى لأول مرة، ليحل مكان الاتحاد القومى ، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة بعد الانفصال.

كان مجلس الأمة به ٣١ ضابطا رأس منهم خمسة (٥) لجان من لجان المجلس وعددها ١٨ لجنة .. وأنشئت منظمة الشباب .. وبدأ تدريب الشباب سياسيا ، بل وعسكريا أيضا ، وربما كان فى فكر البعض تربية هذا الشباب لمواجهة شىء ما غامض، لأنه سيكون من بينهم فى المستقبل رجال القوات المسلحة وضباطها.. وفى أحد معسكرات منظمة الشباب بالإسكندرية دارت مناقشة نظرية حول «دور الشباب إذا ماوقع انقلاب عسكرى» ، أو ثورة مضادة ما هو واجب الشباب وكيف يمكن أن يواجهها الشباب؟

وتشعبت المناقشة ، وقد قال الشباب رأيهم بصراحة ونقاء .. بعدما وصل إلى

المشير عامر ما دار فى اجتماع الشباب ، ومطالبة البعض أن يتدرب الشباب عسكريا لمواجهة أى انقلاب مضاد ، باعتبارهم جنود الثورة وحماتها . ولم يسكت المشير فقد أحدث أزمة .. انتهت كما قال لى شعراوى جمعة عندما تولى المشير عبد الحكيم عامر ، الإشراف على منظمة الشباب أيضا.

هكذا استولى المشير أيضا على الاتحاد الاشتراكى بمنظمة شبابه فرجاله العسكريون هم القيادات فيه.. وهو أيضاً المسئول عن منظمة الشباب ..

ويقول الفريق محمد فوزى أن المشير سيطر أيضا على المدارس الثانوية والكليات والجامعة عن طريق تعيين قيادة الحرس الوطنى فى مهمة تدريب واحتواء الطلبة سياسيا .. وكانوا من ضباط الجيش الذين عهد إليهم بالتدريب فى المدارس .. وفى نفس الوقت ، أعيد تشكيل المباحث الجنائية العسكرية من ٣٠ ضابطا و ٥٠٠ جندى يلبسون الملابس المدنية، ومنح الضباط سلطة الضبطية القضائية وكان يقودها حسن خليل أحد أصدقاء شمس بدران .

وقد امتد نشاط المباحث الجنائية العسكرية إلى مراقبة المجمعات الاستهلاكية، وتدخلت فى شئون جريدة الجمهورية التى كان يشرف عليها المشير باعتبارها جريدة الثورة.. وكان أبرز ممارسات ، بل وتجاوزات المباحث الجنائية العسكرية أنها تولت قضيتين.

الأولى : ضبط تنظيم الإخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ ، والتحقيق مع أعضائه وتعذيبهم أيضاً .. والثانية : لجان تصفية الإقطاع وما شابها من تجاوزات جعلتها تخرج أحيانا عن الهدف الذى أنشئت من أجله خاصة بعد أن امتد عملها إلى القطاع العام فيما سمى بلجنة الرقابة والإشراف على القطاع العام .

وكان المشير عامر برأس هذه اللجنة والذى يتتبع رأى المشير عامر من خلال الجلسات السرية سوف يكتشف رؤية للمشير مختلفة تماماً عما ورد فى الاستقالة التى سبق أن أرسلها للرئيس عبد الناصر ، ويطالب فيها بالحريات وبالديمقراطية.

ففي الاجتماعات المغلقة يمكن أن يظهر رأى المشير عامر على حقيقته ، ويمكن أن تتبين مواقفه الحقيقية.

ويميل البعض ومنهم السادات ــ فقط بعد أن أصبح رئيسا ــ إلى أن لجنة تصفية الإقطاع جاءت نتيجة لحادث «مفتعل» هو حادث «كمشيش» .

وكمشيش هى إحدى قرى محافظة المنوفية ، القريبة من قرية ميت أبو الكوم التى عاش فيها أنور السادات.. وقد قتل صلاح حسين أمين الاتحاد الاشتراكى فى القرية ، ونسب قتله إلى رجال صلاح الفقى أحد كبار الملاك ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى، وأن القتل جاء نتيجة تصديه لعائلة الفقى التى تملك وحدها ١٢٠٠ فدان فى قرية سكانها عشرة آلاف مواطن ، وزمام أرضها كله ٢١٢٠ فدانا.

وكان الإصلاح الزراعى قد وضع يده على ٢٠٠ فدان من أراضى العائلة ، وبقيت هذه المساحة فى حدود المسموح به «لكل فرد مائة فدان».

وكان صلاح حسين يقود مقاومة ضد جبروت هذه العائلة ، وأثناء خروجه من أحد اجتماعات لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية اعتدى عليه أحد رجال عائلة الفقى وأطلق عليه الرصاص، وكانت هذه هى وقائع الجريمة .

وتحركت مختلف الأجهزة لترصد الصراع فى القرية الصغيرة ، وكيف أدى إلى مقتل صلاح حسين مسئول لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية، والذى كان قد خرج من المعتقل قبل شهور لاتهامه فى قضية مؤامرة الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥ ، وقالت مذكرة المباحث العامة المودعة فى ملف القضية ، أن هناك تكتلين فى القرية أحدهما برئاسة صلاح الدين محمد حسين .... ويمثل التكتل الثانى عائلة الفقى وأتباعها .. وأن صلاح حسين سبق اعتقاله أكثر من مرة لانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين المنحلة، بينما نشاطه الحالى ذو صبغة شيوعية ، ويسود اعتقاد فى قيادته لتكتل الشيوعيين ضد عائلة الفقى !

وفى روايته للأحداث يرى السادات أن الإقطاع كان قد انتهى من هذه القرية وأنه

لم يكن هناك مايدعو لتشكيل لجنة تصفية الإقطاع فى قرية كانت مركزا للشيوعيين فى الدلتا ، حتى أن «جان بول سارتر» عندما حضر إلى مصر أخذه الشيوعيون إلى هناك تفاخراً بما صنعوا فيها .. وأنه قال ذلك لعبد الناصر اعتراضا على لجنة تصفية الإقطاع التى رأسها المشير عامر.

ويبدو أن ذلك ليس صحيحا .. لأن هناك حقائق ثابتة بالوثائق الرسمية تكذب هذا الزعم وتقول إن أنور السادات دعا مجلس الأمة إلى اجتماع طارئ لمناقشة ضرورة تصفية بقايا الإقطاع بعد أحداث كمشيش وأنه تخلى عن رياسته للجلسة وتحدث فى المجلس كعضو فيه من على منصة الأعضاء مُدينا للإقطاع فى القرية ، كما تحدث فى نفس الجلسة المهندس سيد مرعي، وكان قاسيا فى ربطه لحادث كمشيش بقوى أجنبية متآمرة، وقد اتخذ مجلس الأمة برئاسة أنور السادات قرارات عنيفة ليست فقط بتأييد تشكيل لجنة تصفية الإقطاع ، بل وأيضا المطالبة بالقضاء على الإقطاع إلى حد أن أحد أعضاء المجلس ــ علوى حافظ ــ طالب بجلد الإقطاعيين فى الميادين العامة..

وعلى أثر حادث كمشيش تحركت أمانة الاتحاد الاشتراكى وطالبت باتخاذ إجراءات لتصفية ما أسمته الجيوب التى تعمل ضد الثورة . وشكلت في شهر ابريل سنة ١٩٦٦ اللجنة العليا لتصفية الإقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر وضمت ٢٢ عضوا «١٥ من العسكريين وعضواً مدنياً واحداً هو أمين الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى» بالإضافة إلى ١٦ عضواً يمثلون القوات المسلحة والمخابرات كمستمعين.. وكان باللجنة على صبري، وعباس رضوان وشعراوي جمعة وشمس بدران وصلاح نصر ، وحسن خليل، واللواء محمد صادق ، وقائد الشرطة العسكرية ، ومدير المباحث العامة، ونائب رئيس المخابرات وغيرهم.

وفى ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ عقدت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع اجتماعها الأول سريا، وتحدث فى الاجتماع المشير عامر عن مهمة اللجنة، وقال: «إن كل من ينحرف من الأجهزة الإدارية فى التنفيذ سيكون مصيره السجن مهما كانت وظيفته أو رتبته ، وأنه ليس هناك استثناء فى هذا حتى شخصى أنا، ومن يعطينا معلومات خاطئة أو

ناقصة لتضليلنا لن نتركه دون جزاء لأن هذه عملية جذرية .. ويجب أن يكون مفهوما لجميع الأجهزة الشعبية والإدارية أننا نؤدى عملا ثوريا، ولانقبل إطلاقا أى عمليات تخريبية، أوعمليات تمييع .. الطريق يجب أن يكون مفتوحا ، وكل من يعترضه سنزيله من أمامنا وهذه عملية أساسية.

وعندما قال أحد أعضاء اللجنة إن الإقطاعيين بدأوا بعد حادث كمشيش يعاملون الفلاحين معاملة جيدة قال المشير عامر :

ــ سيعودون إلى سيرتهم الأولى ويستأسدون عليهم ، فالموضوع الآن موضوع تصفية ، ويجب أن يتم للنهاية ، فحقيقة موضوع كمشيش أن الإقطاع ظل يباشر نفوذه حتى أصبح ثورة مضادة ولو أنها محدودة ، وهذا يرجع إلى خطأ من الثورة وعلينا الآن أن نصحح هذا الخطأ .. فالإقطاعى الذى يعمل على راحة الفلاحين الآن إنما يعمل ذلك وفقا لخطة وغرض معين ، ثم يعود للتحكم مرة ثانية، وواجبنا أن نصفى الموضوع كله . فنعتقله إذا اقتضى الأمر .. أو نضعه تحت الحراسة إذا اقتضى الأمر .. أو نتخذ كل هذه الإجراءات عند اللزوم «أى نتخذ جميع الإجراءات الثورية الممكنة التى تضمن الاستقرار الاجتماعى فى الريف» .

وفى الجلسة التالية وضع عبد المحسن أبو النور أمام اللجنة كشفا يقول أنه بعد كل قوانين الإصلاح الزراعى فإن عائلة نوار مازالت تحتفظ بثلاثة آلاف فدان ، وعائلة سراج الدين لديها ٢٢٠٠ فدان ، وعائلة الوكيل تملك ٢٣٠٠ فدان، وشريف ١٢٧٥ فدانا ، وعائلة ويصا ١٨٠٠ فدان ، وعائلة البدراوى ٤٥٠٠ فدان وهكذا .

آلاف الأفدنة مازالت مركزة فى أيدى بعض العائلات وذلك طبقا للقانون .. حيث يمتلك كل فرد من أفراد العائلة مائة فدان ، ولكنهم بتكتلهم جمعوا كل ما يملكون فى قرى كاملة حتى تظل لهم السيطرة عليها ، وقال إن عائلة صيدناوى مازالت تملك أرضا زراعية فى محافظات مختلفة .. مارى صيدناوى توفى زوجها وعندها ولدان ، ويوسف صيدناوى له زوجة وثلاثة أولاد ، وجورج صيدناوى له زوجة ، وخليل صيدناوى له زوجة وابنة ، وسيمون صيدناوى ، ولويس صيدناوى

واولاده، وعايدة صيدناوى ، وكلهم تحت الحراسة ، وصيدناوى من العائلات اليهودية التى هاجر أفرادها إلى إسرائيل.

وقال المشير عامر :كمبدأ عام جميع الذين طبق عليهم قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢ ، يوضعون تحت الحراسة فهؤلاء إقطاعيون بدون شك .. المالك الكبير الذى كانت له سيطرة وقوة اقتصادية قبل الثورة هو يشكل خطورة فعلية.. كل من انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ من هذا النوع .. القانون لم يسر إلا على من كان عنده أكثر من ثلاثمائة فدان ، أى الطبقة الغنية التى كانت تسيطر على الحكم والأحزاب فى البلد ، وعندما أردنا إصدار قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ رفض البعض الاشتراك فى الحكم إرضاء لهذه الفئة لأنه كان يعتبرهم القوى السياسية العادية التى لها نفوذ وجذور وسلطة سياسية على مجموعات من الناس فى القرى ، ولها صلات اجتماعية واسعة. وكقاعدة عامة ٩٩٪ ممن كانوا يملكون ٤٠٠ فدان كانوا يمارسون النفوذ الإقطاعى ومن شذ عن هذه القاعدة لاتزيد نسبته عن ١٪ .

وقال عبد المحسن أبو النور : إن عدد العائلات التى طبق عليها قانون الإصلاح الزراعى الأول سنة ١٩٥٢ هو ٣٣٦ عائلة تضم هذه العائلات ١٨٤٢ فردا ، كان فى حيازتهم ١٨٠٦٧٨ فدانا .

وننقل صورة أخرى من المناقشات فى اجتماعات المشير عامر المغلقة بلجنة تصفية الإقطاع ... يقول عامر :

«الذين وضعوا تحت الحراسة ، هم رؤوس الإقطاع ، ويجب أن نبعد الجميع عن الريف ، ونحدد إقامتهم فى القاهرة ، أو الإسكندرية ويستولى الاتحاد الاشتراكى على بيوتهم.

ـ شمس بدران:بعض الموضوعين تحت الحراسة لاتتجاوز ملكيتهم عشرين فدانا.

ـ المشير عامر : لابد أن يترك القرية .. ماذا يعمل بها.

ـ شمس بدران: هناك أشخاص لهم أملاك بسيطة وضعوا تحت الحراسة لسبب غير الملكية.

ـ أبو النور: هؤلاء هم تجار الحشيش والمجرمون والمرتشون الذين قدموا للمحاكمة.

ـ المشير : تبين من تحقيق بعض التظلمات أن منهم من كان ضحية تقارير إدارية، وتم رفع الحراسة عنه ، لذلك يعاد بحث الحالات السابقة .

ـ شمس بدران : الملاك الزراعيون الموضوعون تحت الحراسة الذين طبقت عليهم قوانين ١٩٦١ ، نتصرف معهم دون بحث ، أما الذين لهم ملكيات بسيطة فلا تتخذ معهم إجراءات إلا بعد بحث .

■ ■

كان المشير عامر فى استقالته التى أرسلها إلى عبد الناصر عام ١٩٦٢ يتحدث عن الديمقراطية ، والقانون. ويبدو أن الاستقالة كانت فقط للإحراج أو للاستهلاك المحلى كما يقولون فهو فى اجتماع ٢ يونيو ٦٦ فى لجنة الإقطاع وبحضور أمناء الاتحاد الاشتراكى بالصعيد يقول بالنص:

إن كل الإجراءات التى نقوم بها يجب أن تتخذ طريقا ثوريا وليس طريقا روتينياً ، بمعنى أنه عند بحث الموضوعات لاتتقيد فى البحث بالقانون ، بل تقولون آراءكم فيما يجب أن يتخذ طريقا ثوريا وليس طريقا روتينياً ، وبعد أن ينتهى البحث تناقش فى هذه اللجنة ، وتتخذ الإجراءات المناسبة ، ولا تتقيد فى هذا العمل بالقوانين الموضوعة ، وأريد أن تكون آراؤكم فى هذه الموضوعات جريئة وثورية، فإذا كانت هناك عائلات ترهب الناس بالإجرام، أو تمتلك بعض وسائل الزراعة ، مثل ماكينات الرى فى المناطق التى تعتمد عليها ، أو قد تملكوا مراكز النفوذ فى القرية أو النواحى الإدارية كالعمودية ، ومشيخة الخفراء والجمعيات التعاونية أو لجنة الاتحاد الاشتراكى أو المجلس القروى ، وما إلى ذلك ، فكل هذه الأجهزة يجب ألا يتدخل فيها احتكار ، لنفوذ معين ، ومن الإجراءات التى سنتخذها وضع الناس الذين يترتب عليهم تهريب الأرض تحت الحراسة أو الإبعاد عن القرية أو الريف.

وفى الاجتماع التالى يقول المشير : إن موضوع تهريب الأرض عملية سياسية أكثر

منه تهريبا لأن الذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ لايمكن أن يكونوا موالين للثورة ، ولو لم يكن لهم نشاط معاد ظاهر حاليا، ولكن لو أتيحت لهم الظروف لأظهروا عداءهم، وإذا رجعنا بالذاكرة إلى سنة ١٩٥٤ نجد أن كل الذين هاجموا الثورة سنة ١٩٥٤ ، هم الإقطاعيون والإخوان المسلمون .. وغالبيتهم معادون للثورة، كونه يسير الآن جانب الحائط غداً يسير فوق الحائط ، لو استطاع ، بدليل أن هؤلاء الناس تكتلوا سنة ١٩٥٦ وطلبوا دخول الإنجليز ، ووزع بعضهم الشربات فلا يجب أن ننسى الأحداث.

وفي أحد الاجتماعات يدور هذا الحوار :

الحارس العام إبراهيم مخيمر : هناك اثنان من عائلة التلاوى الأول متزوج من بنت التلاوى المدعوة ميرفت ، وهو الضابط على رحمى، والآخر ضابط مهندس من عائلة التلاوى .

حسن خليل : الضابط على رحمى متزوج من ميرفت ابنة التلاوى والتحريات عنه حسنة.

المشيرعامر: ينقل الضابط المهندس إلى وظيفة مدنية، والشخص الآخر المتزوج من ابنة التلاوى ، وهو على رحمى الذى لم يبت فى أمره ينقل أيضا إلى وظيفة مدنية .

صلاح نصر: هناك حالات مثل على رحمى ، وهو من الضباط الأكفاء، وتاريخهم معروف.

المشير عامر : ولو أنه ضابط كفء ، وتاريخه معروف إلا أن زوجته وضعت تحت الحراسة .

صلاح نصر : هذا القرار لن يؤثر فيه .

المشير : كيف لايؤثر فيه إننا بشر ولابد أن يتأثر ولاؤه ، وإذا كان ضابطا كفؤا فاننا ننقله إلى عمل آخر .

حسن خليل : هذا الضابط يعمل بإدارة التوجيه المعنوى.

المشير عامر : كيف يوجه معنويا وزوجته خاضعة للحراسة.. هل يمكن أن ننقله إلى الإصلاح الزراعى مثلا؟؟

صلاح نصر : إذا كان الضباط كفؤا وسيرته سليمة فلماذا لايبقى فيها.

المشير عامر : جميع أجهزة الأمن يجب أن تكون سليمة ١٠٠٪ ، ويمكن أن يوضع هذا الشخص فى مكان آخر.

■ ■

الناس ينقسمون فى الرأى حول تصفية الإقطاع بعضهم يهاجمها، وبعضهم يصفها بأنها كانت عملا ثوريا .. صلاح نصر مثلا يرى أنها أعظم وأحسن اللجان التى شكلت فى مصر، لولا بعض تجاوزات المباحث الجنائية العسكرية.. والسادات يرى عكس ذلك فيقول أنها كانت نقمة على مصر، وذلك بعد أن أصبح رئيساً، بينما رأيه المسجل فى مجلس الأمة الذى ناقش الأمر وكان هو رئيسه كان مختلفاً.. وسوف ينقسم الناس أيضا حول آراء المشير عامر فى هذه اللجنة بعد نشرها، ذلك أن شريحة كبرى من أنصار المشير يدّعون أنه تورط فى هذه اللجنة، وأن حضوره فيها كان شكليا بضغط من عبد الناصر ولكن الذى يستحق التأمل الشديد هما واقعتان وضعتا أمام اللجنة ..

* الأولى تعكس رؤية المشير عامر الثاقبة لتاريخ مصر.. فعندما عرض موضوع عائلة الباسل. وكيف أنها هربت أرضا زراعية قال المشير عامر أن هذه العائلة لها تاريخ مجيد وكفاحها يعتبر مشرفا لأفرادها .. فقد كافحت الإنجليز والسراى فى وقت لم يكن يجرؤ فيه أى شخص على الوقوف ضدهما، والمساحة المهربة لاتزيد عن تسعة عشر فدانا من مجموع الملكية حوالى ٢٧٠٠ فدان وهى نسبة بسيطة .

واقترح الاتحاد الاشتراكى بالفيوم أن توضع الحراسة على الأرض دون الأشخاص.

ويوافق المشير قائلا : أن ابنة ستالين تملك بيتين أحدهما فى موسكو، والثانى فى

الريف السوفييتى . مع أنها لا تقوم بأى عمل فى الوقت الذى لا يعطى للوزير سوى بيت واحد .. أقصد أنه حتى الشيوعيين يكرمون ذوى الماضى الوطنى .. إن التاريخ الوطنى له قيمة .. ولكن من واجبنا أن نعمل على استئصال النفوذ وهذا موضوع لا يجب إهماله .

* الواقعة الثانية التى تحتاج إلى تأمل هى ماترويه محاضر جلسة يوم ٦ يوليو ١٩٦٦ .. ولننقل الحوار كما ورد فى محضر الجلسة المغلقة :

المشير : لاشك أنه مخالف للقانون ولتوصيات فرض الحراسة الإجراءات التى تمت على «محمود السيد حسنين على يوسف» وعائلته كذلك وإبعاده عن الريف.

حسن خليل : بالنسبة للتوصية توجد ظاهرة غريبة وهى أن توثيق العقد فى الشهر العقارى تم فى ظرف ساعة وأربعين دقيقة.

عامر : هذا موضوع قد تم بحثه بمعرفة المباحث الجنائية فنريد تحديد المسئولين بالنسبة للتوقيع .

إبراهيم مخيمر: إحدى عمليات التوثيق تمت فى ساعة واحدة وأربعين دقيقة.

عامر : تشترك المباحث الجنائية العسكرية فى تحقيق هذا الموضوع .

عباس رضوان : زيادة فى الإيضاح فإن هذا الشخص قد سجل العقد يوم ٢٢ يوليو، والقانون صدر يوم ٢٥ يوليو فمن المؤكد أنه كان يعلم بصدوره .

حسن خليل : هذا مع العلم بأن يوم ٢٣ يوليو كان عطلة، ويوم ٢٤ يوليو كان يوم جمعة .

رياض : توجد بالمنوفية حالات كثيرة مشابهة ، ففى يوم ٢٢ يوليو ١٩٦١ بالذات تم الكثير من هذه التصرفات ، وإجراءات التوثيق تمت فى ظرف ساعة ونصف تقريبا.

عامر : من المؤكد أنهم كانوا يعلمون بصدور القانون لأن وجود أكثر من حالة يشير إلى أن هؤلاء الناس جميعا كانوا يعلمون أن القانون سيصدر يوم ٢٥ يوليو فتصرفوا على هذا الأساس .

يكون السؤال الذى لم تبحثه اللجنة من الذى أفشى أسرار هذا القانون قبل صدوره وكيف علم به بعض الإقطاعيين من أبناء المنوفية بالذات، وعدد قليل بالدقهلية أيضاً.

ولم تجب اللجنة على هذا السؤال .. والموضوع جدير بالتأمل والبحث لتبرئة ذمة السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة وأحد الذين علموا بالقانون ، وشاركوا فيه قبل صدوره وهو أيضاً أحد أبناء المنوفية.

■ ■

محصلة عمل لجنة تصفية الإقطاع كانت وضع الحراسة والاستيلاء على حوالى ٢٠٠ ألف فدان ، ٩٤ قصرا ، ٢٠ ألف رأس من الماشية، ٣٦٣ من الخيول العربية الأصيلة ، ١٦١٢ آلة زراعية .. وأبعد عن القرى ٢٠ من الأسر الإقطاعية.. وتم حل العديد من لجان الاتحاد الاشتراكي والجمعيات التعاونية ، وكذلك تم فصل كثير من الموظفين من أعمالهم .

وبعدها دخلت اللجنة مرحلة ثانية هى الانتقال إلى القطاع العام لبحث انحرافاته . وقد اختصت هذه اللجنة بمناقشة تعيين رؤساء مجالس الإدارة .. وكل قيادات القطاع العام .. وقالت الأهرام فى ٤ يناير ١٩٦٧ أن المشير اتفق على عشرين قاعدة مع رئيس الوزراء صدقى سليمان لرفع مستوى الإنتاج، وتوفير الاستقرار للقطاع العام عن طريق إعادة النظر فى مدى صلاحية المسئولين عن مختلف فروع الإنتاج ، ورؤساء الشركات ، كان ذلك يحدث عام ١٩٦٧ ...

الزواج الثانى للمشير

٤

تعرف المشير علي السيدة برلنتي عبدالحميد عن طريق صلاح نصر، عقب عودته من سوريا بعد الانفصال.. وكانت حكاية طويلة، ولكنها ظلت في إطار من السرية حتي بعد أن تزوجها زواجا عرفيا تتحدث عنه شقيقتها السيدة إصلاح عبدالحميد حواش.

أكثر الموضوعات حساسية فى قصة المشير عبد الحكيم عامر .. هى حكاية زواجه من الفنانة برلنتى عبد الحميد .. فالمشير عامر كان متزوجا ، وله أولاد فضلاء من زوجه الأولى .. والسيدة برلنتى عبد الحميد أنجبت من المشير ولدا اسمه عمرو . لذلك فإن تناول هذه القضية ، بكل تفاصيلها قد يبدو أمرا غير مستحب ولا لائق.. وربما يقول البعض إن تلك حياة الرجل الشخصية ، وكل شخص حر فى حياته، وربما أنه ليس من الجائز مناقشة المسائل الشخصية بجوانبها المختلفة فى حياة أى رجل عام.. وقد يكون ذلك صحيحا ، أو غير صحيح .. ولكن قصة زواج المشير من برلنتى عبدالحميد كانت موضع أسئلة ، واستجوابات .. وسجلت كثير من تفاصيلها فى أوراق رسمية.. وكان البعض يرى أن لها انعكاسات على حياة الرجل ، وعلى عمله.

■ ■

فى ليلة عودة المشير عبد الحكيم عامر جريحا من سوريا عقب الانفصال تعرف على الفنانة برلنتى عبد الحميد عن طريق صلاح نصر، فقد أقام عدد من ضباط القوات المسلحة حفل شاى متواضعا للمشير عامر ، لرفع معنوياته .. وليثبتوا أنهم معه وأن ولاءهم له ، وأنهم يشاركونه أزمته النفسية .

ويقول صلاح نصر أنه بعد انتهاء هذا الحفل الكبير أراد أن يقيم للمشير حفلا ضيقا تحضره فقط النخبة من الأصدقاء ، وفى هذا الحفل رأى عبد الحكيم عامر برلنتى عبد الحميد وجلس معها لأول مرة .. وكان للسيدة برلنتى عبدالحميد نشاط بارز تلتقى بالأدباء والمفكرين خاصة فى فترة زواجها من أحد الماركسيين الذين سافروا إلى ألمانيا .. ويبدو أن المشير عامر قد بُهر بثقافة الفنانة برلنتى وكان هذا هو اللقاء الأول على حد رواية صلاح نصر .

وكانت مصر قد استعانت بعدد من الخبراء الألمان للعمل فى الصناعات الحربية، وكانت إسرائيل ترصد نشاط هؤلاء الخبراء الألمان وتتابعهم ، حتى أنها دبرت أكثر من مؤامرة لاغتيالهم عن طريق إرسال طرود ملغومة ، وقد انفجر أحد هذه الطرود فى سكرتيرة كبير الخبراء، كما انفجر طرد آخر فى مكتب بريد المعادى ، لذلك فقد

فرضت عليهم إجراءات أمن غير عادية لحمايتهم وطلب على شفيق صفوت من عبدالمنعم أبو زيد ـ على حد رواية الأخير ـ أن يكرس كل جهده للبحث عن مسكن لخبير ألماني تتوفر فيه شروط أمنية محكمة .

بعدها بيوم سأل المشير عامر عبد المنعم أبو زيد عما إذا كان على شفيق كلفه بمهمة خاصة للبحث عن مسكن لخبير أجنبي .. وأجاب أبو زيد بأن ذلك قد حدث فعلا .

كان عبد المنعم أبو زيد يتجه للبحث عن مسكن في حلوان أو المعادي، ليكون ذلك المسكن قريبا من عمل الخبراء الأجانب ومقر عملهم في تلك المناطق ووافق المشير على أن يكون البحث سريعا، فالمهمة عاجلة ، وعاجلة جدا .. ولما لم يجد المسكن المناسب في المعادي عاد يسأل ويستأذن المشير في أن يتجه ببحثه إلى مكان آخر.

« وفعلا بحثت عن أكثر من منزل حتى عثرت على فيللا يملكها رجل قطري .. ولايسكنها .. ووكيله صاحب إحدى المكتبات بشارع الفجالة .. ووجدت أنها ملائمة.. ووضعت عيني عليها ولكني لم أفاتح أحدا في استئجارها لأن على شفيق لم يكن موجودا في القاهرة فقد كان في الولايات المتحدة بصحبة فريق الملاكمة .. بعدها سافرت مع المشير عامر إلى اليمن ، كان معنا أنور السادات ، وفوزي عبد الحافظ ، لم يحدث أن سافر المشير عامر إلى اليمن أبدا دون أنور السادات، لأنه كان المسئول السياسي عن اليمن ، كما أن عامر كان المسئول العسكري عنها ، سألني المشير عن موضوع مسكن الخبراء قلت له أنه يكاد أن يكون منتهيا .. ولكني أنتظر على شفيق حتى أعرض عليه ماتوصلت إليه.. فقد كنت أخشى الحساسيات ، لذلك كنت أضع على شفيق في الصورة دائما ، حتى لايظن أنني أريد أن أقفز على أكتافه ، فضلا عن أنني كنت أعرف على شفيق ووالده ووالدته من قبل الثورة، وكانت علاقتنا جيدة وطيبة قبل العمل وأثناءه».

ولكن المشير رد على عبد المنعم أبو زيد في حسم :

ـ احنا مستعجلين خذ الطيارة الصبح، وانزل على مصر وييجي ومعاك خبر «الفيللا».

«نزلت من اليمن ٢٤ ساعة ، وفقني الله خلالها ذهبت إلى وكيل المالك، طلب إيجارا (٣٢) جنيها، وافقت، سألني عن المستأجر قلت له على الفور: الدكتور ممدوح البربرى أعتقد أن اسم البربرى كان عالقا فى ذهنى لأنه كان نفس اسم المسئول فى التليفونات أو شيئاً من هذا القبيل، الفيللا بشارع حدائق الأهرام.. لها حديقة واسعة.. وبدأت التخطيط لتأثيثها على أساس أن السكان أجانب، مقاعد شرقية، وأركان فرعونية وتركت عملية التأثيث، ووضع كشافات كهرباء فى أركان الحديقة وعدت إلى اليمن لأبلغ المشير أن الأمر قد تم فعلا وبعد عودتنا من اليمن بأيام.. طلب منى المشير أن يذهب لرؤية الفيللا.. صحبته فى سيارتى.. طفنا حولها.. ثم دخلها وجدها مؤثثة ونظيفة، ومستكملة من كل شىء.. حتى التليفون به حرارة!.. قال لى المشير عامر أنه سوف يوصلنى للجيزة لأنه سينتظر فى الفيللا بعض الوقت.. قلت له سأستقل سيارة تاكسى.. وتركته ... وهكذا انتهت علاقتى بهذا الأمر أو هكذا خيل إلىّ...»

■ ■

وبعد شهر استدعى على شفيق الرائد عبد المنعم أبو زيد وطلب إليه الذهاب لإصلاح الثلاجة فى منزل الخبير بالهرم.

واعترض عبد المنعم أبو زيد «لأن هذا من اختصاص اللواء عصام خليل المسئول عن الخبراء» !.. ولم يوافق على شفيق على ذلك.. وطلب من «أبو زيد» أن يتولى الأمر بنفسه.. وكانت المرة الأولى التى يذهب فيها إلى الفيللا بعد ذلك.. قال البواب إسحق بمجرد أن رآه إنه لم يتقاض مرتبه.

رجع أبو زيد إلى على شفيق الذى أخبره أنه مسئول عن سداد الإيجار، ودفع أجر البواب فالمشكلة أن أحدا منهم لا يذهب إلى هناك.

« الحقيقة ساورنى شك وقلت لعلى شفيق أنا أصغركم رتبة، وربما أكتشف أمر الخواجات سيقال أننى المسئول . فأبعدنى عن هذا الأمر».

ولكن أبو زيد استمر يتردد على البيت لإجراء إصلاحات فى الكهرباء أو الأثاث كلما طلب إليه ذلك.

«وأحسست أن شيئا ما يحدث فى البيت.. مناديل المشير وكنت اشتريتها له وجدتها فى أحد أركان الصالة.. لاحظت أننى عندما أذهب لا أجد أحداً بالمنزل، فإذا كان الرجال يذهبون للعمل..فأين النساء؟!.. بدأت الشكوك تساورنى للحظات، ولكننى قلت ربما يتردد المشير على الخبراء.. ربما صحب عصام خليل المشير للقاء الخبراء.. وخاصة وأن إسحق البواب، وزوجته كانا يقولان لى أن الخواجة والخواجاية كانا هنا.

و لم اكن أستطيع أن أكثر من توجيه الأسئلة لإسحق البواب حتى لا أدفعه لأى شك.. كنت أصحب المشير عامر.. أقود السيارة وأوصله إلى مبنى المخابرات العامة، ويصعد المشير، وأترك السيارة وأجلس فى الخارج أنتظره، وفى نهاية السهرة كان المشير يطلبنى.. أضع يدى على السيارة، بعد أن يركب أجدها ساخنة... إذن فأغلب الظن أن السيارة خرجت بالمشير، وأنها لم تكن واقفة كما تركتها.. توقفت عند هذه الملاحظة ولكنى لم أتكلم. وما كان لى أن أتكلم».

■ ■

كان عبد المنعم أبو زيد يقوم ذات صباح ببعض الإصلاحات فى المطبخ على حد روايته عندما جاءته زوجة البواب بسرعة لتخبره أن الخواجاية حضرت.. وأسرع للخروج من الباب الخلفى.. وركب سيارته ولكنه وجد سيارة أخرى تقف خلفها تمنعها من الحركة.. ورأى عبد المنعم سيدة ترتدى بلوزة وبنطلونا وتضع نظارة سوداء على عينيها تناديه!

– أستاذ عبده.. أستاذ عبده.. لو سمحت!

«وبديبلوماسية صافحتنى.. وقالت لى: متشكرة قوى.

لم أتفوه بكلمة، كان يمكن أن ألحظ للوهلة الأولى أنها ليست خواجاية لأنها

تتكلم عربي، ولكن تفكيري قد أصابه شلل هي تقول: أنا متشكرة .. وأنا أفكر عما إذا كنت قد رأيت هذه السيدة من قبل.. وأين؟

عندما قالت: أنا قلت للدكتور يشكرك بالنيابة عني.

بدأت أفكر.. في كلمة الدكتور لحظة إلا أنها واصلت: أنا مكنتش متوقعة اللوق ده.. والفرش ده.. الست إزيها؟؟..

- ست مين؟؟

- أم نبيل « زوجتي»

- كويسة.

- جنبها لسه تاعبها.. تعجبت، ولكنني أجبت:

- الحمد لله أحسن.

« ثم سألتني عن الأولاد، واحدا ، واحدا.. جلال عامل إيه.. خذ البطولة.. سامي عامل إيه..؟؟.. رأسي تدور وأنا أفكر في من تكون هذه السيدة.. لم أكن قد رأيت برلنتي عبد الحميد أبدا ولم أكن أعرفها.. وخرجت من ناحية مطعم «اندريا» ركبت سيارتي، وأنا أستعرض في ذاكرتي الذين أعرفهم ربما أكون قد رأيتها، ولكن أين ومن هي.. حتى وصلت إلى بيت المشير في الجيزة، ووجدت هناك على شفيق قلت له:

- احنا متفقين لما أكون في الهرم ماحدش يجي.

- من اللي قال إن حد راح لك.. وأنا لسه منتظرك تكلمني بالتليفون لما تخلص.

- لا.. راحت.

- بتقول راحت ... هي مين؟!

- أيوه واحدة.. وكلمتني.. وكانت راكبة حربية.

- تبقى هي.

– مين هى؟

– برلنتى

– برلنتى عبد الحميد ؟

– أيوه .. حصل لخبطة أنا مش مسئول عنها.

– هى دي الخبيرة؟

بعدها قال على شفيق أن المشير ينتظرنى فى الحلمية.. وعندما ذهبت إليه قال لى:

– شفت الست اللى قعدت تشتم فيها لعلى ... وقال لى: ـ بكره لما تعرفها تلاقيها طيبة، غير النظرية اللى أنت فاهمها!!

وضعت أمام الأمر الواقع، وأصبحت أتردد على المشير هناك.

■ ■

كثير من التفاصيل الصغيرة ، والكبيرة يرويها عبد المنعم أبو زيد منها مثلا قصة البيت الذى استأجره للمشير عامر فى كنج مريوط.. فقد استدعاه على شفيق، وطلب منه أن يبحث عن منزل للخبراء فى الرأس السودة بالإسكندرية.

هناك وجد منزلا يملكه رجل أرمنى يتاجر فى الآلات الكاتبة، وقد اشترى المنزل باسم صلاح ابن المشير عامر.. هذا البيت بالإسكندرية كان يذهب إليه المشير، ومعه صديقه محمد كامل حسن المحامى، والذى قدم للسينما وللإذاعة فى الخمسينيات عددا من الأعمال الشهيرة.

قلت لعبد المنعم أبو زيد: هل كان عبد الناصر يعرف بقصة المشير مع برلنتى عبدالحميد.. وهل رأيته عندها!

قال: أنا لم أره عندها أبدا ولا أعرف، اذا كان يعرف أم لا يعرف..

■ ■

أدلت شقيقة برلنتى عبد الحميد السيدة اصلاح عبد الحميد حواش الشهيرة بزهرة بأقوالها حول علاقة المشير بشقيقتها فى التحقيق الذى أجرى معها يوم ١٧–٣–١٩٦٨ ، وجاء ملخص أقوالها ما يأتى :

١ـ تقوم برلنتي عبد الحميد بعرقلة زواجها« زواج إصلاح» وذلك بمحاولتها اتهامها هي وزوجها بتبديد أثاث خاص ببرلنتي بقصد فصم زواجهما ليتسنى لبرلنتي مراقبة تصرفات أختها معها والقيام بخدمتها.

٢ـ ذكرت أن أختها برلنتي عبد الحميد سافرت إلى الخارج بتأشيرة خاصة أحضرها عصام خليل بعد موافقة المشير يحتمل أن تكون التأشيرة من «المخابرات العامة» وسافرت باسم نفيسة عبد الحميد ومكثت ثلاثة أيام، وقد سافر معها مصطفى عامر كمرافق لها، وأحضرت معها خمس حقائب تحوى ملابس بحوالى ألف جنيه.

٣ـ تعرفت برلنتي على المشير بواسطة صلاح نصر، بعد حوادث سوريا إذ كان المشير فى حالة نفسية سيئة وأراد صلاح نصر أن يرفه عنه.

٤ـ ....

٥ـ كان من أمنيات برلنتي طوال حياتها أن تتزوج من شخصية مشهورة ولذلك عقدت العزم بأن تتزوج المشير بأية وسيلة.

٦ـ ....

٧ـ كان صلاح نصر غير راض عن علاقة برلنتي بالمشير.

٨ـ ....

٩ـ بعد هذه الحادثة تعلق المشير ببيت الجيزة، حيث تسكن عائلته فى الدور العلوى ويكون المشير بالدور السفلى وكان هذا مخططا لعدم تأنيب ضمير المشير عند عودته للمنزل متأخرا.

١٠ـ ....

١١ـ كانت برلنتي تريد المشير خالصا لنفسها وتغير من كل شخص يعطف عليه المشير بما فيهم والدتها وأخواتها.

١٢ـ ....

١٣ـ قامت برلنتي عبد الحميد بتقديم كل من محمد كامل حسن المحامي وزوجته

سهير فخرى إلى المشير كأصدقاء وقام محمد كامل حسن المحامى باستغلال هذه المعرفة بأن يوسط المشير فى تصريف قصصه وكتبه إلى الشئون العامة، ولكنه كان يجد صعوبة فى استجابة المشير لذلك.

١٤ – أن المشير أرسل محمد كامل حسن إلى المستشفى مرتين للعلاج من آثار إدمانه للخمر وذلك بإيعاز من عبد المنعم أبو زيد حتى يخلو الجو للأخير كى يتزوج من سهير فخرى.

١٥ــ ....

١٦ــ ....

١٧ــ ....

١٨ – كان كل من عبد المنعم أبو زيد وعصام خليل من المقربين جدا إلى برلنتى.

١٩ــ ....

٢٠ – أن المشير كان يؤمن بفكرة الاتحاد الاشتراكى ولكنه كان غير راض عن الموجودين به وأنه كان يميل إلى الاتحاد السوفيتى بشدة قبل العدوان الأخير وخصوصا أنه كان على صلة وثيقة بخروشوف وأن الأخير كان لا يرفض له طلبا.

٢١ – كانت علاقة المشير بصلاح نصر تتوتر أحيانا وكان ينصحه المشير بأن كل إنسان له أن ينحرف بشرط ألا يؤثر ذلك على عمله وأنه سيراقبه باستمرار وخصص لذلك أحد الأفراد للسؤال عن صلاح نصر كل يوم فى منزله.

٢٢ – كانت علاقة المشير ببرلنتى عبد الحميد فى الأيام الأخيرة وثيقة وكان يطلعها على جميع تحركاته كذا كانت تصل له البوستة عندما يكون موجودا معها كما أنه يناقش معها بعض الأمور السياسية.

٢٣ــ ....

(*) الأقوال الناقصة حذفها المؤلف لأنها خاصة جداً وغير قابلة للنشر.

٢٤ـ ....

٢٥ـ ....

٢٦- الفيللا بمصر الجديدة وقطعتان من الأرض بالهرم وسيارة نصر ٢٣٠٠ مشتراة من أموال المشير باسم والدة برلنتى سيدة إسماعيل فراج، وأن المشير لم تكن لديه القدرة المالية لشراء فيلا فاستدان مبلغاً من الرئيس لإتمام ثمن الفيللا .

٢٧- تقوم برلنتى الآن بعمل فواتير عن طريق جار لها بالمنزل يعمل فى المزاد لإثبات ملكيتها لبعض الأشياء.

٢٨- قامت برلنتى باتصالات بمختلف الأوساط لمناصرة المشير بعد الاستقالة وكانت تشيع أن السيد الرئيس قبض على المشير بعد دعوته على العشاء بمنزله وكانت تقول لقد عادت مذبحة المماليك.

٢٩-..

٣٠- روت أنه فى الأيام الأخيرة بعد استقالة المشير وتحديد إقامته كان حلقة الصلة بينها وبين المشير هو أمين حسن عامر نجل حسن عامر شقيق المشير.

٣١- ذكرت أن من أسباب انتحار المشير حساسيته وخوفه من الفضيحة خصوصا بعد معرفته بأن المخابرات قد قامت باستدعاء برلنتى لمدة ثلاثة أيام على التوالى لمعرفة أخبارهم ولكنه انتحر فى اليوم الرابع.

■ ■

لا أحد يستطيع أن يجزم ما إذا كان عبد الناصر يعرف بقصة زواج المشير من السيدة برلنتى عبد الحميد أم لا.. لكن الثابت أنه لم يذهب إلى بيتها على الإطلاق.. كاتم أسرار المشير قال أنه لم ير عبد الناصر هناك أبداً..صلاح نصر قال أن عبد الناصر كان يعلم، ولكنه لم يذهب أبدا إليه فى بيتهما..الرجال الذين كانوا حول عبد الناصر وظلوا إلى جانبه حتى انتقل إلى رحمة الله يجمعون على أن

عبدالناصر لم يكن يعلم.. بل إنه فوجيء بأنه الحب منها ولذا وظلت أجهزة الأمن تبحث طويلا حتى اهتدت إلى أنه قد قُيد فى مكتب صحة مصر الجديدة. وكان ذلك عقب انتقال المشير عامر إلى رحمة الله، فقد كانت الصفحة المقيد اسمه بها بسجل المواليد منزوعة من الدفتر الخاص .

وهناك عدد من الوقائع يمكن أن تكون مؤشراً هاما حول هذه القضية فى مقدمتها، قضية مسئول الشباب فى حى عابدين فقد فوجيء مسئول الشباب بورقة، وجدها تحت باب بيته مكتوبة على الماكينة تقول أن المشير عامر يتردد على السيدة برلنتى عبد الحميد فى فيللا على ترعة المريوطية بالهرم.. وأن السيدة برلنتى على وشك أن تنجب من المشير.. وأسرع مسئول الشباب يحمل الورقة إلى قائد منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين.. الذى ذهب بها إلى على صبرى.

ويقول صلاح نصر أن على صبرى أرسل الورقة إلى شعراوى جمعة لإجراء التحريات اللازمة.. وقامت أجهزة الأمن بفتح ملف للتحريات.. وأرسلت الملف إلى جمال عبد الناصر.. الذى وضعه أمام المشير عامر.

وثار المشير عامر- على حد رواية صلاح نصر- وخاصة عندما سأل جمال عبد الناصر، ما إذا كان قد أمر بمراقبته، وأجابه عبد الناصر أنه قد فوجيء بالدوسيه مرسلاً إليه من شعراوى جمعة.

وتساءل المشير كيف يراقب نائب رئيس الجمهورية بواسطة ضباط ومخبرين من وزارة الداخلية دون أمر من رئيس الجمهورية؟؟

وطالب بإخراج شعراوى جمعة من الوزارة، بل وإقالته واعتقاله.. كما طالب بإخراج على صبرى من الاتحاد الاشتراكى، بعد أن وصلته معلومات فيما بعد عن كلام كان يردده مسئول الشباب بعابدين فى اجتماعاته الخاصة عن الورقة التى وجدها تحت باب شقته بباب اللوق!!

ويقول صلاح نصر أن عبد الناصر طلب منه إجراء تحقيق مكتوب مع كل من على

صبري، وشعراوي جمعة، حول هذه الواقعة . ولكنه لم يجر التحقيق، فقد آثر أن ينهي الموضوع بطريقة ودية، عندما اتصل بشعراوي جمعة وعلى صبري، وطلب منهما تسوية الموضوع مع المشير، والاعتذار له وحل الموضوع دون تحقيق أو ضوضاء، وقد استجاب كل من شعراوي جمعة وعلى صبري لما طلبه صلاح نصر، وتمت تسوية الموضوع وديا حيث قبل المشير اعتذارهما، واتصل به عبد الناصر بعد ذلك وطلب منه عدم إجراء التحقيق لأن المشير لم يعد يريد تحقيقا..

ولكن شعراوي جمعة يروي لي القصة بطريقة مختلفة .فعندما وصلته الورقة ، كان همه معرفة من هم الذين يشوهون صورة المشير وسمعته، ومن هنا انطلق البحث الذي أسفر عن أن هذه الورقة لم تكن الوحيدة بل إن المذيعة السيدة سعاد القاضي، قد وجدت تحت باب شقتها بباب اللوق نفس الورقة، وبالبحث والتحري ثبت أن الورقة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، في منزل إحدى السيدات بباب اللوق وهي التي قامت بتوزيعها.

ويقول شعراوي جمعة: أنه قبل عمل أي بحث ، وعندما تلقى الورقة اتصل بسامي شرف وأخبره ، على أساس أنه سوف يخبر الرئيس، وفهم من محادثته مع سامي شرف ، أنه لامانع من إجراء البحث، ولم يكن يتصور أن هذا رأى سامي شرف من تلقاء نفسه، وإنما تصور أنه رأى عبد الناصر وأنها موافقة الرئيس .. ولكن عبد الناصر اتصل به وأخبره أن المشير غاضب جداً وأنه طالب باعتقاله ، وأن عليه أن يذهب للمشير للتفاهم معه ، وذهب شعراوي جمعة للمشير عامر، وأخبره أنه لم يكن يراقبه . ولكن كان يحميه من الذين يشهرون به .

وقال المشير أنه لن يبقى في القاهرة، وأنه أرسل لاستخراج جوازات سفر بأسماء مستعارة لكي يسافر إلى أسبانيا ، ويقيم هناك .. وكان اعتراض المشير أن مثل هذه الأوراق عندما تتداول في وزارة الداخلية ، فإنها سوف تصل إلى زكريا محيى الدين، لأنه كان يعتقد أن رجال وزارة الداخلية على اتصال بزكريا محيي الدين .. وانتهى الموضوع عند هذا الحد .

كان البحث يدور كما قال لي شعراوي جمعة ، عن الذي كتب هذه الورقة، وعن

الذي يريد التشهير بالمشير ،ولم يكن يتعرض للقضية الأساسية ، وهي قضية المشير عامر والسيدة برلنتي عبد الحميد ، ولهذه القصة تداعيات أخرى طويلة ، حيث ألقت المخابرات العامة القبض على مسئول الشباب في كمين أعدته له بإحدى شقق مدينة نصر ، في محاولة ، لمعرفة من أين أحضر الورقة ، فقد كان هناك شك في أنه هو الذي كتبها ... بيد أن ذلك لم يكن صحيحا .. إذ أن وراء إرسال هذه المعلومات وإشهارها بهذه الطريقة ، صاحب مصلحة في أن يعلن هذا الزواج .. ويعرفه الناس ، والايظل سرا .. وخاصة أنه كان زواجا عرفيا. لم يوثق عند أي مأذون ، والزواج العرفي لا تترتب عليه حقوق قانونية، كالإرث والمعاش وغيرهما . .كانت ورقة عرفية وقعها شاهدان من عائلة عامر .. هل تدل هذه القصة على أن عبد الناصر كان يعرف؟؟

والواقعة الثانية حدثت عقب وفاة المشير عامر بعد هزيمة عام ١٩٦٧ : عندما دلت التحريات على أن السيدة برلنتي عبد الحميد كانت وراء طبع استقالته التي وزعت على نطاق واسع في مجلس الأمة ، والنقابات العمالية، وداخل القوات المسلحة ..

وألقي القبض عليها، وكان التحقيق سياسيا في مبنى المخابرات العامة، يجريه المهندس حلمي السعيد ، وهو غير التحقيق الذي أجرته سلطات التحقيق في قضية المؤامرة ، وعندما أراد المهندس حلمي السعيد سؤال السيدة برلنتي عبد الحميد رفضت ، «فهي لن تتحدث إلا أمام جمال عبد الناصر ، أو من يرسله نيابة عنه، لأن لديها معلومات هامة».

ويقول أمين هويدي مدير المخابرات في ذلك الوقت أنه اتصل بالرئيس وقال له إن السيدة برلنتي ترفض الحديث إلا معك ، أو مع من ترسله إليها .

وأرسل إليها عبد الناصر مدير مكتبه سامي شرف الذي أمضى معها ساعات ، وخرج بعدها ليقول لأمين هويدي على حد تعبيره لي : إن برلنتي عبد الحميد متزوجة من المشير عامر ، بورقة زواج عرفية. ويقول أمين هويدي: أن هذه كانت المرة الأولى التي سمع فيها عن زواج المشير من السيدة برلنتي عبد الحميد وأنه فوجئ بالنبأ .

بعدها بحوالى ساعة ، اتصل جمال عبد الناصر تليفونيا بأمين هويدى وقال له :

« سيب برلنتى يا أمين .. دى مرات المشير » .

وأوصلتها سيارة من المخابرات معززة إلى بيتها .. على حد رواية أمين هويدى لى

وقلت لأمين هويدى : ألم يكن جمال عبد الناصر يعلم بنبأ زواج المشير من برلنتى عبد الحميد؟!

وقال : «الله أعلم» .... ولكن هذه هى كلمات عبدالناصر لى بالحرف الواحد.

ومعنى رواية هويدى أن عبد الناصر لم يكن يعلم هو الآخر.

ويقول سامى شرف لى أنه أمضى مع برلنتى أكثر من أربع ساعات فى مبنى المخابرات وأنه هو الذى قام بالتحقيق ، والتحقيق مسجل بالصوت من غرفة أخرى، وقد قام بالتسجيل محمد نسيم .. وأنه كان يعرف بقصة هذه العلاقة منذ يناير ١٩٦٧ وأن حادثة مسئول الشباب بعابدين وقعت فى فبراير ١٩٦٧ ، بعد معرفتهم بالقصة، وأنه قد حدثت مشادة بين الرئيس وبين عامر حول هذه القضية... وكان للمشير تبريراته العديدة للزواج .

أما الطفل «عمرو» فإنه سجل فى دفتر المواليد باسم عمرو محمد عبدالحكيم عامر.

وفيما بعد سوف تكون هناك مشكلة حول ميراث عمرو، وحقه من المعاش، ويقرر عبد الناصر أن يصرف له جزء من المعاش من رئاسة الجمهورية.. ويقول سامى شرف أيضا أن أعضاء مجلس الثورة كانوا يتقاضون معاشاتهم من رياسة الجمهورية .

وبعد وفاة المشير لجأت السيدة برلنتى إلى القضاء من أجل الحصول على نصيب ابنها ـــ عمرو ـ فى ممتلكات المشير الراحل ، لأن الزواج العرفى ، وفقا للقانون لا

تترتب عليه حقوق .. وتدخل مصطفى عامر ، وحل المسألة وديا بأن منح عمرو كل حقوقه، وحصل على نصيبه القانونى كوارث فى المعاش .. ورأت الأسرة أنه لابد من منحه كل مايريد .. لأنه ابن المشير عبد الحكيم عامر من السيدة برلنتى التى ثبت من التحقيقات أنها كانت ذات نفوذ كبير عليه ، لم يُعرف له سبب، حتى أن كاتم أسراره قد قال أنها السبب وراء قصة القبض عليه وإلقائه فى السجن .. وهى مبالغة .. فلا شك أن فى قضية عبد المنعم أبوزيد جوانب موضوعية أدت إلى إبعاده ومحاكمته ، وإذا صدقنا ما يقوله بأن السبب هو السيدة برلنتى عبد الحميد ، فمن يكون السبب فى إبعاد على شفيق صفوت الذى اتهم معه فى نفس القضية ..؟؟

كانت هناك عوامل موضوعية أدت إلى هذه القضية ، وأدت إلى ابعاده عن القوات المسلحة والحكم عليهما بالسجن.

ومن الغريب أن المشير عامر فى عز أزمة ١٩٦٧ وبعد الهزيمة لم يتخل عنه ولا عن على شفيق ، فقد أصدر قرارا بالإفراج عنه، واستدعى على شفيق وكان إلى جواره أثناء حرب ١٩٦٧ ، بل إن شمس بدران يقول أنه عندما ذهب إلى المشير عامر فى أسطال بلدته عقب النكسة وجد هناك على شفيق وعبدالمنعم أبوزيد ، وتعجب كيف يكونان موجودين فى هذا المكان رغم ما نسب إليهما. وطلب إلى مصطفى عامر إبعادهما وأن يسافرا إلى القاهرة.

وحكاية عبد المنعم أبوزيد سكرتير مكتب المشير لها بقية طويلة .

■ ■

أدلت برلنتى بحديث للأستاذ ثروت فهمى فى مجلة آخر ساعة العدد ٢٥٨٣ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٨٤ ، وقد لخص الصحفى ــ وكنت قد نشرتها بإحدى الصحف العربية ــ المعلومات السابقة وعلقت عليها ونحن ننشر نص تعليقها لأنه يبين وجهة نظرها كاملة وليس هدفنا تجريح أحد، أو التشهير بأحد لذلك كان لابد من نشرها كما هى حتى بما فيها من تجريح شخصى .

* قالت برلنتي : «كم هو مظلوم هذا التاريخ ... لقد كتب في بداية عهد عبد الناصر بطريقة وفي نهاية عهده بطريقة أخرى ، وكتب في عهد السادات بطرق مختلفة ، وهو يكتب الآن باختلاف كبير وما ألاحظه أن الذين يكتبون التاريخ يكتبونه على طريقة إظهار جزء وإغفال جزء آخر عن عمد. وهم يستقون معلوماتهم إما من «شماشرجي» كان يُلبس الحذاء لأحد المسئولين ، أو من أحد الخدم والموظفين الصغار الذين كانوا يخدمون الحكام أو لتبرير أخطائهم أو لادعاء بطولات زائفة بإضافة معلومات غير صحيحة تلوى الحقائق لحساب اليمين أو اليسار، أو للحصول على بضعة دولارات إن من يشوهون التاريخ يعتمدون على أن الموتى لا يتكلمون»..

قلت لها : إن وضعك تحت الاختيار لمدة عام كامل قبل الزواج يعنى أن زواجك من المرحوم المشير عامر كان معروفا على المستوى الرسمي وهذا يتعارض مع ماجاء في المقال عن الورقة التي وضعت تحت الباب في منزل مسئول الشباب يحي عابدين ونقلت إلى على صبرى ثم إلى الرئيس الراحل عبد الناصر فما قولك ؟

فقالت برلنتي : أحيلك على ما قاله حسين عرفة في كتاب (شهود ثورة يوليو) الذي نشره أحمد حمروش عام ١٩٧٧ وذلك في صفحات ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ .

* قلت : ورد في المقال أن «الصول» عبد المنعم أبو زيد كان يقوم ببعض الإصلاحات في المطبخ عندما جاءت زوجة البواب مسرعة لتخبره أن الخواجاية (تقصد برلنتي) حضرت .. فما رأيك ؟

فقالت برلنتي : إنها حواديت بالدولار والإسترليني للإثراء السريع .. هل يكتب التاريخ من خلال زوجة بواب أو «صول» في المطبخ !

* قلت : هل لي أن أعرف ما الذى حدث معك بعد وفاة المشير، عند القبض عليك ، وبعد الإفراج عنك ؟

فقالت برلنتي : البكرة مكعبلة ، ولو بدأت في فك أول خيط فربما تفك كل خيوط البكرة ، وحرصا على عدم فكها أفضل الصمت، وكل ما أستطيع أن أذكره أن إقامتي حددت في منزلي بعد الإفراج عني، وأنني عشت لسنوات ممنوعة ، ولم تكن

فى منزلى بالطبع مزرعة، وهكذا بدأت عملية تعذيب من نوع آخر ، رغم أننى لم أرتكب جريمة .. حتى تولى الرئيس الراحل أنور السادات وأنهى هذا الوضع الشاذ .

* قلت : ما الذى تركه المرحوم المشير عامر لك ولابنك منه .. وما مقدار المعاش المخصص لك بوصفك أرملته ويتقاضاه ابنه عمرو ؟

فقالت برلنتى : هذا هو الجزء المضحك فى الموضوع ، كان المشير يتحكم فى بند المصاريف السرية مثله مثل رئيس الجمهورية ، ورغم ذلك فإن رصيده فى البنك يوم وفاته منتحراً أو مقتولاً كان لاشىء ، ومازلت بوصفى أرملته أقيم فى نفس الشقة التى زرتنى فيها من قبل زواجى منه، وأظنك تشهد أن أثاث البيت لم يتغير أو يزيد، أما المعاش الذى تقرر لورثته فإنه معاش رجل مدنى لامعاش قائد عسكرى ، ويبلغ معاش عمرو «واحدا وعشرين جنيها» وبضعة قروش تصرف كل شهر بشيك من رئاسة الجمهورية ويملك عمرو الآن فدانين وقيراطين : هى كل ما ورثه عن أبيه على المعاش. وأما بالنسبة لشخصى ، فقد حرمت من المعاش لأنى تجرأت ورفضت أن أقول على المشير من خلال وسائل الإعلام ما أرادوا أن يقال ولم يكن حقيقيا ، فقد أعطونى أوراقا مكتوبة وطلبوا أن أقرأها وأحفظها وأذيعها لتشويه سمعة المشير فرفضت ، وكان هذا التشويه هو ما نجحت فيه وسائل الإعلام بدونى فى ذلك الوقت ...ومازال يحدث حتى الآن خارج مصر !

انتهى الحوار

■ ■

وتوفيراً لجهد الباحث فقد رجعت إلى الصفحات المذكورة من كتاب أحمد حمروش الذى ذكرته السيدة برلنتى وكان حسين عرفة يتحدث فيها عن أحداث سنة ١٩٥٤ كما أنه ترك الخدمة عام ١٩٥٨ وانقطعت صلته بالعسكرية على حد قوله فى نفس الصفحات ولم ترد فيها أية إشارة إلى المشير أو برلنتى من قريب أو بعيد كما لم يرد أى ذكر للموضوع كله فى كل كلام حسين عرفة .

أما بالنسبة للمعاش فالزواج العرفي لا يترتب عليه قانونا أي معاش للزوجة.. وكانت برلنتي قد تركت الفيلا التي تقيم فيها مع المشير، كما أنها تملك فيلا يسكنها بالإيجار المرحوم الدكتور محمد البهي .وكان المشير رحمه الله نظيف اليد فلم يملك مالا، ولم يترك ثروة ..و من أغرب القضايا التي ظهرت في مكتب المشير عامر .. قضية انحرافات بعض أعضاء المكتب.. وليست غرابة القضية في أن بعض أفراد المكتب قد استغلوا مواقعهم في التهريب أو الحصول على أموال أو الإثراء ، ولكن وجه الغرابة في هذه القضية ، أن المسئول الأول فيها لم يحاكم .. وحوكم فقط الموظفون إما مدنيون .. أو مكلفون بالخدمة العسكرية ! .. وكان المسئول الأول في المكتب هو علي شفيق صفوت الذي فرض المشير عليه حماية خاصة، وطلب عدم المساس به، وإن كان قد طلب منه أن يطلق زوجته المطربة السيدة مها صبري ، بناء على طلب من جمال عبد الناصر، ولما رفض خرج من القوات المسلحة..

والقضية غريبة أيضا لأن بعض أفراد مكتب المشير عُذبوا تعذيبا شديدا، رغم قربهم من الذين قاموا بالتعذيب ، وصداقتهم لهم .. وقد حوكم الذين عذبوهم أخيرا .. وهي قضية غريبة أيضا لأن سبب التعذيب وسبب القبض عليهم لم يكن الانحرافات فقط ولكن اختفاء صورة للمشير عامر والسيدة برلنتي عبد الحميد في عيد ميلاده، واتهموا بسرقة هذه الصورة لاستغلالها ضد المشير عامر ، وقد ثبت بعد ذلك أن الصورة التي اختفت كانت عند والدة السيدة برلنتي .. والتحقيق مع محمد متولي السيد يكشف القصة كلها .. يقول في الصفحات ابتداء من ٦٧٥ من صفحات التحقيق بالنص :

في سنة ١٩٦٦ كنت أعمل سكرتيراً خاصا للسيد المشير عامر، وكان هناك صراع منذ بداية الثورة بين المقدم علي شفيق والعقيد شمس بدران ، وظلت هذه الصراعات حتى حدث في سنة ١٩٦٦ كان هناك عيد ميلاد السيد المشير عامر ، وكان في البيت الذي في الهرم التي كانت تقطن فيه برلنتي ،وحضره السيد عباس رضوان والسيد صلاح نصر واللواء عصام الدين خليل.. وكان هناك تصوير بهذه المناسبة

وكان مجموع الصور عدد معين واتضح فى نهاية الحفل نقص صورة من هذه الصور .. وكانت موجودة فى هذا الحفل السيدة سهير فخرى ، وقد وجه لها الاتهام على أنها التى أخذت الصورة على أساس انها زوجة عبد المنعم أبوزيد لاستغلالها فى الوقت المناسب.. وبرلنتى عبد الحميد هى التى كانت أفصحت عن رغبتها فى الانتقام من عبد المنعم أبو زيد وزوجته سهير فخرى ، لأن عبد المنعم ابوزيد كان يتحرى عن حياة برلنتى عبد الحميد وماضيها.. وكانت لاتستريح لسهير لخوفها أن تقوم بإبلاغ عبد المنعم أبو زيد عن ماضيها وحياتها السابقة.

وكانت سهير فخرى متزوجة قبل ذلك من محمد كامل حسن المحامى وكانا صديقين لبرلنتى عبد الحميد قبل معرفتها بالمشير .. وأخذاً بالحيطة أخذت برلنتى توجه لسهير فخرى أسئلة أمام المشير توحى إجاباتها بأن محمد كامل حسن، مجنون ويشرب كثيرا ويبهلوس علشان ما يصدقش المشير أى حاجة تقال عن برلنتى والمشير عامر فى الوقت ده كان صديق فقط لبرلنتى .

استدعى عبد المنعم أبو زيد وطلب منه إدخال محمد كامل حسن المحامى المستشفى ودخلوه مستشفى «بهمان» يحلوان لعلاجه من الشرب ، ومكث فى هذه المستشفى فترة خرج بعدها ، فاتهموه بأنه يشتم الرئيس عبد الناصر واعتقلوه .

وفى خلال هذه الفترة كان قد تم طلاق سهير من محمدكامل حسن المحامى وتزوجت بعد ذلك من عبد المنعم أبوزيد.

ويوم حفل عيد الميلاد عرفت أن برلنتى اتهمت سهير بأخذ الصورة الناقصة لأنها كانت تخشى من سهير على المشير ، ولأنها كانت تخشى من وجودها مع عبد المنعم أبو زيد وأن تكون مصدر معلومات له عن حياتها السابقة باعتبارها كانت صديقة سابقة لها وتعرف أسرارها .

وهذه الصورة كانت بتمثل المشير وبرلنتى وحدهما ، والمشير غضب من عبد المنعم أبو زيد وأصر المشير على أن الصورة لازم تظهر ولكن الصورة لم تظهر ..

ومن ناحية أخرى كان شمس بدران يوشى للمشير عن على شفيق، وكان بين

شمس بدران وبين على شفيق صراع بسبب اختلاف آرائهما وباعتبار أنهما منذ بدء الثورة كانا سكرتيرين للمشير فكانا يتصارعان على السلطة ، إلى أن حسم المشير هذا الأمر فعين شمس بدران مديرا لمكتبه وعين على شفيق سكرتيرا عسكريا له ولكن ظل الصراع قائما بينهما فكانا دائمى الاختلاف.

وكان المشير غالباً ما يجمع بينهما ويقوم بالصلح بينهما حتى كانت هذه الفرصة وهى مناسبة فقد الصورة وطلب المشير من شمس بدران التحقيق وياه .

وشمس بدران هو اللى عين حسن خليل بعد ما كان ملحق عسكرى بالخارج وعينه فى منصبه كمدير للمباحث العسكرية، وأنا شخصيا باعتبارى دائما فى بيت المشير ، بحكم عملى ، ومكتبى، كنت فى بيته وعملى كسكرتير خاص للمشير يقتضى معرفة اتصالاته وتحركاته ومرافقتى له فى هذه التحركات ، وبحكم هذا العمل عرفت اتصال المشير بشمس بدران وتكليفه له بمراقبة أعضاء مكتب المشير الذين يعاونون على .

وعلمت بعد ذلك بحكم عملى أيضا القبض على أفراد المكتب وإيداعهم السجن الحربى والتحقيق معهم من شمس بدران.

وعلمت أن التحقيق فى البداية معهم كان سريا ولما علمت أن هؤلاء الأفراد قُبض عليهم وأودعوا السجن الحربى انهارت أعصابى، خاصة بعد أن عرفت الوسائل الوحشية التى اتخذت ضد أولادهم وأهلهم أثناء القبض عليهم ، فدخلت للمشير فى غرفة نومه وكان ذلك عند القبض على أفراد المكتب ورجوته أن يحميهم وأن يتخذ معهم أسلوبا غير الأسلوب الوحشى الذى اتخذ معهم.

وتم القبض عليهم جميعا، وكنا نسمع عما يحدث معهم ، وظل المشير ثائراً لمدة ثلاثة شهور أو أربعة ، ولم يقبل أى كلام فى هذا الموضوع.. وخلال هذه الفترة عرفت أنه نُسب إلى أفراد المكتب انحرافات واختلاسات ونشرت فى الجرائد ، وأعلنها المشير فى أكثر من مناسبة فى خطاباته بالقوات المسلحة، وقد لفت نظرى مسئولية على شفيق عن هذه الانحرافات والاختلاسات وأن اعلى

شفيق» هو المسئول الأول والمشرف على جميع الشئون فى مكتب المشير ، ولكن كان المقصود عبد المنعم أبوزيد بسبب موضوع الصورة» التى فقدت فى حفل عيد الميلاد ، وقد قام المشير بحماية على شفيق وإبعاد أى شيء يمسه.

والذى حدث هو أن «شمس بدران» وجد فى هذه القضية فرصة للانتقام من على شفيق وعلم المشير فحمى على شفيق وطلب منهم عدم الكلام فى أى شيء يمس على شفيق، ولأن المشير كان يعتبر على شفيق أكثر من سكرتير فهو كل شئ بالنسبة له .. وأذكر أننى سمعت محادثة بين المشير وبين على شفيق والمشير طلب من على شفيق فيها بأنه يسيب مها صبرى والا يترك الجيش فعلى شفيق رد عليه وقال له : أنا إنسان ولى عاطفة ولا يمكن أتخلى عن مها صبرى وبعدها بحوالى أسبوع صدر قرار إحالة على شفيق إلى الاستيداع. وبعد أن هدأ المشير بعد حوالى ثلاثة أو أربعة أشهر من القبض على أفراد المكتب لمحادثته بعد أن شعرت باستجابته لسماعى بخصوص هؤلاء الناس فقلت له أن هؤلاء الناس مظلومين وعذبوا فقال مش معقول يكون حصل لهم تعذيب أو تشديد على أسرهم ، وأنا كنت سمعت بحصول التعذيب من ناس كانوا يترددوا على منزل المشير وكانوا يترددوا على السجن الحربى لتوصيل أوراق وأشخاص مثل أحمد أبو نار. وبعد ذلك بفترة علمت بأن الصورة التى كانت مفقودة فى حفل عيد الميلاد قد وجدت عند والدة برلنتى عبد الحميد .. وعلمت بذلك من المشير شخصيا وقال لى فى أحد الأيام الأولاد دول مظلومين ويقصد أفراد المكتب المقبوض عليهم ، فأنا قلت له ياسيادة المشير المفروض عدم اتباع الأسلوب الذى اتخذ معهم ، وضربت له أمثلة مما يحدث فى بعض المكاتب الأخرى،مثل مكتب رئيس الجمهورية وعلى صبرى ، ومكتب عبداللطيف البغدادى، فكان رده على إن الموضوع خرج من إيديه ولم يكن بيديه أن يفعل غير هذا.

فقلت له انه مكنش يجب التشهير بهذا الموضوع لأنه طعن فى سيادتكم .. فكان الرد على مرة ثانية أن الموضوع خرج من إيديه.. وشرحت له

ظروف عائلات أفراد المعتقلين واستجاب وكلفني أن أبحث شئونهم وأقوم باسترداد بعض ممتلكاتهم لهم .

وطلبت منه أن أزورهم بالسجن الحربي فاستجاب لطلبي وأبلغني أنه استأذن من شمس بدران ،وقمت بزيارتهم ، وكان معي النقيب محمد عبد العليم وقابلني قائد السجن الحربي حمزة البسيوني وصفوت الروبي وأحضروهم لي جميعا في مكتب بالسجن الحربي.

وحضر المقابلة عادل عبد الرحمن شقيق زغلول عبد الرحمن الذي كان معتقلا في ذلك الوقت، وعند رؤيتي لهم لم أستطع أن أتحمل المنظر البشع الذي رأيتهم عليه، وكانوا مربوطي الأرجل والأيدي ولم أتحمل أن أمكث أكثر من خمس دقائق . ورجعت إلى مكتب حمزة البسيوني وقلت له مش حرام اللي بتعملوه في الناس دول.. فقال لي : أوامر وليس لي ذنب.

وعدت إلى منزل السيد المشير وخرج معي في ذلك الوقت مساء وأبلغته عن رؤيتي للناس فلم يرد.. وللمرة الثانية قال لي أن هؤلاء الناس مظلومين وسيفرج عنهم في القريب العاجل عندما يأتي الوقت المناسب، ولما ينسى الرأي العام شويه وتأكيدا لذلك أرسلني إلى كريمة عبد المنعم أبو زيد في حفل زفافها وأعطاني مبلغ ٢٠٠ جنيه لتوصيلها إلى والدتها.

وفعلا قام بتنفيذ الوعد وأصدر قرار في يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧ بالإفراج عن هؤلاء الناس جميعا ومعهم آخرين منهم زغلول عبد الرحمن، وبعض المتهمين في قضايا أخرى. وكان ذلك اليوم هو اليوم الأخير في معركة ١٩٦٧ .

وجاء عبد المنعم أبو زيد إلى المشير بالحلمية حيث كان موجوداً في ذلك الوقت المشير، وبعض قادة الجيش.. ثم حدث بعد ذلك أن سافر المشير إلى اسطال ومعه عبد المنعم أبو زيد، وعاد بعد ذلك إلى القاهرة وبعد مضى ١٥ يوم عاد المشير من أسطال كتعليمات رئيس الجمهورية.. وبعد ذلك بيومين أو ثلاثة حادثني المشير بأن الرئيس جمال عبدالناصر أبلغه تليفونيا بأن عبد المنعم أبو زيد يشتمه أمام الناس وطلب أن يعود إلى السجن.

وفعلا عاد عبد المنعم أبو زيد إلى السجن برفقة النقيب أحمد أبو نار.. بعد ذلك طلب المشير من محمود طنطاوى وكان يعمل سكرتير عسكرى للمشير بأن يسحب ملف قضية أفراد مكتب المشير من القضاء العسكرى حتى يتمكن من تنفيذ قراره السابق بالإفراج عن أفراد المكتب فوعده محمود طنطاوى تنفيذ ذلك، ولكنه لم يقم بالتنفيذ ويرجع ذلك لأن المشير حين طلب ذلك من محمود طنطاوى، لم يكن فى السلطة، ولأن محمود طنطاوى قبل أن يشغل منصبه كسكرتير عسكرى للمشير كان قبل ذلك سكرتير لشمس بدران، بالإضافة إلى سابق عمله فى منشية البكرى، وأقصد بذلك أنه كان ينقل المعلومات التى يحصل عليها بحكم عمله فى مكتب المشير من هذا المكتب إلى منزل رئيس الجمهورية نظراً للخلاف الذى كان قائما بين الرئيس جمال عبدالناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر.

وكان عبد المنعم أبو زيد كاتم أسرار المشير عامر وسكرتيره الخصوصى، قد قال فى التحقيق أن المشير عامر استدعاه من السجن وذهب لمقابلته فى منزل عباس رضوان أمين الاتحاد الاشتراكى ووزير الداخلية السابق لسؤاله عن الصورة المفقودة، ولكنه أنكر معرفته بأمر هذه الصورة، وقال أنه سمع أن المشير قد طلب من تناولهم التحقيق لمقابلته.

فى التحقيق اعترف عباس رضوان بأن أبو زيد خرج من السجن الحربى وجاء لمنزله، وقابله مرة واحدة، ولم ينف أنه قابل المشير فى مرة ثانية بمنزله، ولكنه قال أنه لايذكر.. وأضاف:

دخل عبد المنعم علىّ مرتديا قميص وبنطلون ممزق وإحدى يديه فى ضمادة نتيجة جرح، وأذكر أنه طلب منى إخطار المشير عامر بأنه عذب فى السجن الحربى، وطلب منى بنطلون، وأحد الأطباء للكشف عليه بالسجن الحربى وتضميد جراحه، وأبلغت المشير عن حالته وقال المشير أنه سيرسل إليه الطبيب.

وحوالى ٩/٦/١٩٦٧ كنت فى زيارة المشير بمنزله بالجيزة وجدت عبد المنعم أبو زيد موجوداً، وعلمت أنه صدر أمر بالإفراج عنه هو وبعض المحكوم عليهم،

واستمر عبد المنعم مفرجا عنه على ما أذكر، وكان ذلك باتفاق بين المشير والمرحوم عبد الناصر.. ثم علمت أن جمال عبد الناصر طلب من عبد الحكيم عامر عودة المفرج عنهم إلى السجن، وفعلا عاد عبد المنعم إلى السجن، وكان ذلك في تقديري مرجعه انعدام الثقة بين المشير من ناحية وبين جمال عبد الناصر من ناحية أخرى.

س: ما الحالة التي كان عليها عبد المنعم في ذلك الوقت.؟

ج : لا أذكر غير أن بنطلونه كان ممزقا، وذكر لي أن ذلك نتيجة هجوم بعض الكلاب عليه بالسجن، وكانت إحدى يديه عليها ضمادة من الشاش، وكانت ملفوفة، وعلى ما اذكر كان حافيا، وجلس على الأرض ولاحظت أنه كان مرهقا وكان تعبان ويبدو عليه بوضوح الإرهاق الشديد وكانت حالته تدل على أنه منهار.

س: هل ذكر لك نوع التعذيب؟

ج: هو ذكر لي أنه انضرب بالكرباج واستخدمت معه الكلاب وقال لي أن شمس بدران أمر بضربه وتعليقه.. وأنا باعتباري صديقا للمشير عامر، أعرف خلفيات موضوع التحقيق، وأن تعذيب عبد المنعم ربما كان يقصد حمله على اتهام على شفيق بالاشتراك في موضوع التحقيق والخاص بالتصرفات المالية.

س: من أين لكم الاعتقاد بأن تعذيب عبد المنعم كان لذلك الغرض.؟؟

ج: هذا الاعتقاد نتيجة الخلاف الذي كان قائما بين على شفيق وبين شمس بدران.

س: يقول عبد المنعم أنه ذهب لمنزلك مرتين خلال التحقيق وأنه في المرة الأولى قابل المشير، وشمس، وعلى شفيق، وسأله المشير عن موقفه وقضية زكريا الطاهر، والصورة التي فقدت من حفل عيد الميلاد، وأن المرة الثانية كانت بعد عشرة أيام وفيها قلت له: إنه خائن للمشير.. وهي المرة التي طلب فيها سروالا، وفزعت مربية الأطفال لرؤيته بعد أن رأته مصابا والدماء على ملابسه.

ج: الحقيقة أنني لا أذكر المرة الأولى، وأذكر المرة الثانية التي طلب فيها بنطلون، وأذكر أيضا أن الشغالة لم كمال صرخت حين رأته بالحالة التي ذكرتها، وتأثرت حين رأت منظره. (١)

■ ■

وتقدم عبد المنعم أبو زيد فيما بعد بمذكرة إلى رئيس محكمة الحراسة بطلب رفع الحراسه عن ممتلكاته بعد أن أفرج عنه السادات وفى هذه المذكرة الطويلة ٢٨ صفحة على الماكينة» يقول أن قضية انحراف مكتب المشير ملفقة .. ونحن نختلف معه فى أن القضية ملفقة.. أو أنه لم تكن هناك انحرافات فى مكتب المشير ولكن الغريب هو رؤيته لأسباب تلفيق القضية من وجهة نظره؛ ونحن ننقل بالنص ثلاث صفحات فقط من هذه المذكرة تعكس أسباب تلفيق القضية، وقد لا نوافقه عليها، ولكنها على كل حال وجهة نظر سبق أن رواها لى.. وسجلها بنفسه فى مذكرة محفوظة بقضيته ولا شك أن الاطلاع عليها مفيد لاستكمال الرؤية يقول بالنص:

كيف قابلت السيدة نفيسة عبد الحميد «برلنتى» وظروف ذلك عام ١٩٦٢ كلفنى العقيد على شفيق بالبحث عن فيللا مناسبة لسكن خبير ألمانى ، ومعه زوجته فى منطقة الهرم أو المعادى تكون غير مكشوفة ، وسهلة المواصلات والحراسة واعتبر ذلك أمراً سريا هاما نظرا لحدوث اعتداءات على بعض الخبراء.

كنت أبحث وأسلمه عناوين ما أجده ، وفى إحدى سفرياتنا باليمن أمرنى المشير بالنزول للقاهرة لمدة ٢٤ ساعة أبرم فيها عقد الفيللا ، وأختار أثاثاتها على أن تكون جاهزة للإقامة خلال أسبوع من نزولنا من اليمن ، وعدت لليمن بعد ٢٤ ساعة موقعا عقد الفيللا باسم ممدوح إبراهيم البريرى وهو السكرتير المدنى للمشير ، وقريب العقيد على شفيق، وأخذت مساحات الغرف ، واتفقت مع «الصيرفى» الموبيليا اللازمة.. وبعد أسبوع من عودة المرحوم المشير عامر من اليمن كانت الفيللا جاهزة لإقامة الخبير الألمانى . وذهب معى المشير ليلاً ، وأعجب بالفيللا، وتعرّف على

---

(١) هذه التحقيقات أجريت بعد رحيل عبد الناصر بسنوات.

الجناينى إسحق وعائلته ، واستلم المفاتيح ، وانتهت علاقتى بهذه المأمورية اللهم إلا إرسال الإيجار كل أول شهر .

ولكن مع الوقت ، الثلاجة عطلت فأعطانى العقيد على شفيق المفتاح لأصلحها ، كذلك حرارة التليفون انقطعت ، الكهرباء، فكنت أذهب للإصلاح ، وأتصل به من هناك، وكثيراً ما طلب منى العودة قبل إتمام الإصلاح ، وتكررت زياراتى دون أن أرى أحداً وإن كان أن وجدت بعض مناديل المرحوم المشير هناك .. وفى يوم ما .. كنت أحاول إصلاح الثلاجة بنفسى ومعى إسحق ،إذا بزوجته تهرول قائلة «الست الخواجاية جت » فخرجت فورا من باب المطبخ إلى السيارة ؛ وما إن أدرت السيارة ، حتى وجدت سيدة ترتدى بنطلوناً تنادى يا إستاذ عبد المنعم .

فعدت وتقدمت منها ، وسلمت علىّ من عتبة المطبخ ، ولدهشتى وجدتها تشكرنى على ذوقى فى اختيار المفروشات والموبيليات ، وعندما وجدتها تسألنى عن صحة زوجتى ومرضها ، وأولادى كل باسمه ، وما هو مشهور عنه ، كل ده ، وأنا مرتبك ، ومش قادر أعرف مين دى فقدكانت معلوماتهم عنى أننى أتحلى بأخلاق فلاح وشهامة أولاد البلد ، لذلك كما علمت فيما بعد ، اتفقت برلنتى مع المشير على أن أوضع أمام الأمر الواقع ، فكانت تمثيلية هذا اللقاء !!

خرجت لأواجه العقيد على شفيق ، والأسئلة تلح على ... هل دى صحيح برلنتى، وإزاى ... واشمعنى ...وطلبنى المشير وسألنى ومن حركات إيديه وهزات رأسى عرف ما يجول بخاطرى، فقال لى مطمئنا «دى بنت طيبة ، وبكره تعرفها كويس، ومالهاش أى مطامع فينا» .

ومضت الأمور، وأنا مقتنع تماما بخطأ ما وصلنا إليه ، وقد كشفت عن مخاوفى على المشير منها أمام العقيد على شفيق، ومتولى السيد مرافق المشير، وتأكدت من تصرفاتها أن هدفها هو الاستيلاء على المشير والزواج منه، وفى سبيل الوصول إلى هذه الحقيقة وتعريتها تظاهرت بإخلاصى لها، وكنت أبلغ المشير عن كل تصرفاتها ، وكانت تطمع فى العربة المرسيدس ١٨٠ التى يركبها ، فأمر بإعطائها عربتى الخاصة فيات ١٣٠٠ وظلت معها إلى أن أقنعت المشير وألحت عليه ،فأمر على شفيق لصرف

لها عربة فيات ٢٣٠٠ باسم والدتها «سيدة محمود فراج» على اعتبار أنها أرملة الشهيد الرائد محمد أنور عوني ، وقد كانت تتظاهر أمامه بالقناعة حتى أنني عندما أكدت له في آخر عام ١٩٦٥ من هدفها ، بتطلعاتها ، وإصرارها على الزواج منه قال : دي بتنتقد الإسراف حتى في الأكل ، ومستعدة تعيش على البتاو والجبنة القريش ، وتعيش على حصيرة وطبلية ولمبة جاز.

كانت يتردد ذلك دائما حتى صدقها تماما . وكانت أمها تخطط إلى الزواج .. وحاولت برلنتي الاتصال بالسيدة الجليلة حرم المشير لتبلغها عن علاقته بها ، وتضعه أمام الأمر الواقع ، لجأت لكل الطرق حتى الشعوذة والأحجبة ، وبلغته أنا ذلك ، وأمسك بالأحجبة المستخرجة من ثنايا المراتب والمخدة ومزقها وادعى أن المخابرات تبلغه .. وآخر عام ١٩٦٥ قبل أعياد النصر أبلغت المشير ما دار بيني وبين والدتها ويحضورها عن الزواج ، وكيف طلبت مني أن أساعدها في إثارة شكوك السيدة حرمه ، وعزمها على تكليف شقيقتها زهرة للاتصال تليفونيا بها ، وإخطارها بأن المشير متزوج من برلنتي عبد الحميد.

وإزاء إصراري أمامه وكنا عائدين من الحلمية في يناير ١٩٦٥ ، وقبل سحور رمضان ، وسيادته يعارضني وينكر نية الزواج قلت له : دي يا أفندم مش استنتاجات لي ، أو تحليل موقف ، ده واقع ، وبيكلموني فيه مباشرة ظانين أنني لن أبلغك لثقتهم في ، قال جواز لا ..أروح فين من الناس لو تعلم .

وواجهني بأنه يشك تماما في معلوماتي ، وحتى يصدقني كان عليّ بتسجيل هذا الكلام، فاستكثرت على نفسي أن أقدر على تنفيلها والتسجيل عليها .. وقلت له ... مين يعرف يسجل على دي ... !! الساعة ٩ صباحا أيقظوني من النوم لوجود مندوب للسيد صلاح نصر في انتظاري منذ الساعة الثامنة في الحلمية .. لأمر عاجل وهام .. وجدت «رائد» من المخابرات سلمني جهاز تسجيل متوسط الحجم وعرفني كيفية تشغيله ،وقال « إن السيد صلاح نصر أرسله به علشان المأمورية المطلوبة منك ...»

دارت بي الأرض ... كيف أن المشير بعد هذه العشرة الطويلة يشك في صدقي .. واستهولت احتمال أن أعجز عن التسجيل عليها فأفقد ثقته .

ذهبت إلى مكتبي بالجيزة ولم يكن هناك سوى تليفونجي وثلاث أفراد حراسة ، وجلست أفكر وهداني الله لحكمة كانت خافية أن أحاول التسجيل عليها من التليفون .. وجربت ونجحت فقد جاءني صوتها عبر الأسلاك في لهفة أنت فين ...؟ ده أنا قلت الدكتور - أي المشير - ضحك عليك ووقعت بكلام أدامه !! لأنه منذ الفجر بيكلمني كلام غريب زي ما يكون حاسس بحاجة فطمأنتها عليّ ; وفتحت معها الموضوع الذي كانت تقوله لي .. بإختصار نجحت تماما في كشف سترها وما تخفيه عنه .. ومحاولاتها اتصال شقيقتها بحرم المشير ... أفصحت بوضوح عن نيتها وآمالها وكيفية الوصول إلى ذلك وأول غرض هو الزواج منه وكانت تجاهر دائما بأنها ليست أقل من زوجات كبار رجال الدولة وليس المشير أكثر من السيد كمال الدين حسين الذي تزوج التبن .. ولا السيد حسن ابراهيم ولا السيد كمال رفعت.. ولا أعرف مين تعرف الكلام ده .

سلمت المرحوم المشير التسجيل وعليه الشريط ... فطلب مني نقله على ال ٦٠ «تي كي» وقد كان وحمدت الله على نجاحي علشان ما أطلعش كذاب ... وانتظرت لأرى تصرفه ... ولكن كانت قد تسلطت عليه وتحكمت وأدمنها .. وكنت «أدن في مالطة» ..كانت زوجتي السابقة السيدة سهير فخري تبلغني الكثير من تصرفاتهم .. لذلك كنت أجاهر أمام العقيد علي شفيق، ومتولي السيد، على النتيجة السيئة التي وصلنا إليها .. وبدأت هي تقرب إليها متولي، وتعتمد عليه ، وابتعدت نسبيا كما ابتعدت زوجتي عنها تماما .. فقد وجدتْ في وجودي خطراً شديداً عليها .. لعلمي أسرارها وحقيقة نواياها .. ولتأكدها من أنني خدعتها وأعارض في زواجها ، بل والأكثر من ذلك سجلت عليها وكشفتها للمشير.. واتضح فيما بعد أن التسجيل الذي سجلته عليها قدمه لها المرحوم المشير ، وأنه تم ضبط هذا الشريط بواسطة المخابرات العامة عام ١٩٦٧ ، في منزل برلنتي عبد الحميد في العجوزة .. وكان التدبير والانقلاب الخطير .. وكان الانتقام الرهيب .

ففى نهاية ٦٥ أقامت حفلة فى فيللا الهرم بمناسبة عيد ميلاد المرحوم المشير .. ولم أحضرها ولم أكن بها .. واتصلت بى زوجتى السابقة فى مكتبى بالجيزة ليلا لتقول لى إن برلنتى اتصلت بها وطلبت منها ضرورة الحضور للمشاركة فى عيد ميلاد المشير .. واعتذرت .. وفوجئت بعد ذلك بالمرحوم المشير يطلبها ويبلغها ضرورة حضورها .. فأخذت تاكسى وحضرت الحفل .. وأعادوها بعد انتهائه إلى منزلها.

فى الصباح فوجئت بالمرحوم المشير يأمرنى بالتوجه إلى الهرم للبحث عن صورة فقدت فى حفلة أمس .. وبالبحث لم نجد شيئا .. كما بحث على شفيق معى .. ولاحظت أن برلنتى توجهنى وتحاول إقناعي بأن أطفال إسحق الجناينى وجدوها ووضعوها فى نار كانوا يتدفأوا عليها ضمن ورق ومجلات .. الخ .

وكان ممكن أن أوافق وينتهى الموضوع .. ولكن عندما سألت عن نوع الصورة الناقصة وما تحويه من أفراد ، علمت بأنها صورة تحوى المشير وبجواره تحت إبطه برلنتى عبد الحميد يحيط بهما شقيقاه السيد حسن عامر والسيد مصطفى عامر ، وأن الصور التى التقطت للحفل تعدت مائة صورة على الماكينة «البولورايد» ولم تنقص سوى هذه الصورة ... ورأيت أن وراء اختفاء الصورة برلنتى ووالدتها، لأن هذه الصورة العائلية تعتبر بمثابة عقد زواج شرعى قد تحرر بالصورة بدل القلم وأن شاهدى العقد شقيقاه ..قلت للمرحوم رأيى وقلت للعقيد على شفيق رأيى فى ذلك ..

اتهمتنى برلنتى بالتقاعس عن التحقيق والبحث ، وأن إسحق «البواب» سافر إلى بلده بحجة زيارة والدته المريضة وأنه أخفاها هناك ... إلخ .. حتى أن المشير صدقها وبدأ التحقيق بنفسه مع إسحق وأولاده ... ومع الأسف امتدت يده بالضرب والإيذاء على إسحق البواب.. ترضية لها ... وسألنى المشير بحضورها عما قلت له بينى وبينه عن أصحاب المصلحة فى الاستيلاء على الصورة .. وجاهرت برأيى أى بوضوح باستبعاد استيلاء إسحق وأولاده على الصورة .

كذلك عملت برلنتي على بث بذور الشك من جهتي ... مدعية بأن سهير استولت عليها يوم الحفل وأرسلتها لي وسلمتها بدوري إلى زكريا الطاهر ليبيعها لحسابي في إيطاليا.

والسيد زكريا الطاهر الذي أشاد بوطنيته ورجولته وجهاده المرحوم المشير، جاءني ومعه اللاجئ السياسي العراقي العقيد عرفان .. واشتكى لي من تصرف مدير مكتب الرئيس السيد فتحي الديب وزير الشئون العربية ، وأنه آثر العودة دون مقابلة الوزير رغم أنه كان عاوز يبلغ عن موضوع مهم جداً لأشرحته للمشير، فقال لي هاته يقابلني بكره.. فلما أخبرته أنه سيسافر على طائرة الصباح إلى روما أمرني بضرورة الاتصال بالسيد زكريا في جناحه بأوتيل شبرد وأبلغه تقدير المشير وأن السيد حسن صبري الخولي سوف يقابله في أي وقت بعد عودته.. وفعلا أبلغته ذلك.. وأعطيته رقم تليفوني للاتصال بي فور عودته.. وهكذا وصمت بأني بعت المشير وخنت الأمانة.. وعزز ذلك شمس بدران بتقارير.. وبذلك فرط فيّ المرحوم المشير.. عندما التقت رغبة شمس بدران وبرلنتي عبدالحميد للإطاحة بي والإجهاز عليّ.. وزحزحتي من طريقهما .. أما شمس فهدفه الإطاحة بالعقيد علي شفيق والإطاحة بي هي أول الطريق، وكانت القضية أو الأكذوبة الكبرى.. وبحثوا عن الصورة المفقودة، وتظاهروا بذلك أمام المشير فلما لم يجدوها.. وتقرر وضعي وراء الشمس، ولو لفترة حتى لا أستفيد في ظنهم بالصورة أو تفقد أهميتها .. حسب الظروف.

ولابد من متابعة مكتب المشير عامر في الشهور السابقة على هزيمة سنة ١٩٦٧، ولنري ماذا كان يشغله، وما هي القضايا الأساسية التي يهتم بها مكتب القائد العام للقوات المسلحة، ونعود إلى مذكرة عبدالمنعم أبو زيد المقدمة إلى المحكمة والتي يروي فيها كيف تم لشمس بدران ما أراد وتحقق طموحه في إزاحته وإزاحة علي شفيق من طريقه وأصبح وزيراً للحربية.. ومسئولا عن مكتب المشير واختصاصاته.

يقول عبدالمنعم أبو زيد تم لبرلنتي عبدالحميد ماأرادت وجنت نتيجة التقاء إرادتها

بإرادة شمس بدران وتحققت آمالها وتخطيطها ويقول أبو زيد أنها وضعتني بالسجن المؤبد حتى لا أعارض ولا أقاوم زواجها من المرحوم المشير ولتكون السيدة نفيسة عبدالحميد حرم المشير !!

وترقبوا عودة زكريا الطاهر من روما ، وكنت بالسجن وأعدوا جهاز تسجيل على التليفون ، وطلبوه في فندق شبرد ، وطلبوا مني أنه ما إن يرد على التليفون .. أسلم عليه .. وأقول له أنني في مأمورية ، وبعد الحمد لله على السلامة أقول له جبت لي إيه .. وعملت في اللي معاك إيه .. ولكن زكريا لم يشأ أن يرد علينا مباشرة .. وقال : اللي عاوزني يسيب نمرة التليفون ليطلبه هو بمعرفته .. طبعا لم نعط النمرة .. وقاموا بتحرياتهم حوله .. وثبت ان ادعاءهم غير صحيح.

■ ■

وتستمر مذكرة عبد المنعم أبوزيد في شرح تفاصيل القضية من وجهة نظره ويحكي فيها عن بعض المخالفات الأخرى في مكتب المشير ويسهب في وصف مالقيه من تعذيب.. والمذكرة على كل حال هي وجهة النظر الخاصة لعبد المنعم أبوزيد.. وهي تشرح قصة الصورة الضائعة ، وتلقى ضوءاً على جزء من علاقة عبد الحكيم عامر وبرلنتي عبد الحميد.

وكان المتهمون في قضية انحراف مكتب المشير عامر ثمانية على رأسهم عبد المنعم أبوزيد. وقد نسبت إليهم تهمة اختلاس أموال أميرية قدرها ٣٠ ألف جنيه وبعضهم نسبت إليه تهمة التزوير في مستندات عدد من عربات السيارة نصر المخصصة للعائدين من اليمن مما ترتب عليه تهريب هذه السيارات وبيعها في السوق المحلية وأنهم اتفقوا مع التاجر محمد الصيرفي وضبطت في مخازنه ست ثلاجات وعشرة أفران بوتاجاز، و٩ مراوح ، و٨ خلاطات وثمانية أجهزة تسجيل وقد وضع جميع المتهمين تحت الحراسة .. وقد أصدر المشير عامر قرارا بتشكيل مجلس عسكري برئاسة اللواء محمد أحمد صادق لمحاكمتهم .

وقد كتب محمد حسنين هيكل قائلا « أن جميع الموظفين الذين ثبت عليهم الانحراف فصلوا من وظائفهم وقدموا لمحاكمة عسكرية ، ووضعت أموالهم تحت

الحراسة ، وأن موضوع الانحراف ، بضعة ألوف من الجنيهات ، وكان العقاب رادعا كالسيف البتار !!

ومن الطريف أن عبد المنعم أبوزيد الذى تقدم لمحكمة عسكرية كان موظفا مدنيا فى مصانع الطائرات كما هو ثابت فى سجلات السجن الحربى ، ويعمل فى مكتب المشير .. وقد صدر قرار بتكليفه للخدمة العسكرية ، وهو فى السجن الحربى بعد توجيه الاتهامات إليه وذلك حتى يمكن محاكمته أمام المحكمة العسكرية !.. والحقيقة أن عدد الثلاجات والبوتاجازات وغيرها من السلع التى ضبطت أقل كثيرا من أن تكون مادة لقضية كبيرة إلى هذا الحد، مما يوحى بأنه كانت لها خلفيات أخرى .. كما أن حجم التعذيب كان أكبر بكثير جدا من حجم المبالغ المختلسة أوحتى التى أصدرت المحكمة حكما بردها وهى عشرة آلاف جنيه وفقاً لحكم المحكمة ، وقد حكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة !

ومن الملفت أيضا أنه منع المحامين جميعا من حضور القضية أو الدفاع عن المتهمين حتى لاتفوح رائحة أشياء كان لابد أن تختفى ، ولم تكن بالطبيعة هى الثلاجات ولا بيع سيارات «نصر» فى السوق السوداء بعد الحصول عليها بأسماء وهمية لأمهات الشهداء، فقد ثبت أن ذلك وقع كثيرا ، وأن كثيرات من الفنانات حصلن على سيارات نصر من مكتب المشير بعلمه أو بدون علمه على أنهن أمهات شهداء .. والاستثناء كان فى أولوية الحجز ، فقد كن يدفعن ثمن السيارات وثبت من التحقيق أن والدة السيدة برلنتى عبد الحميد واسمها «سيدة محمود فراج» قد حصلت على سيارة على أنها أم شهيد وكذلك والدة السيدة مها صبرى ، بل وخالها أيضا !

وكان الذى يسهل كل هذه العمليات «على شفيق صفوت» وله دور آخر فى القضية حتى أن عبد المنعم أبوزيد يقول إن شمس كان يريد ان يلفق لهما اتهاما آخر بمعاونة الإخوان المسلمين ، فقد كانت زوجة على شفيق الأولى والسابقة على مها صبرى هى السيدة سوزان ابنة الفنان الراحل حسين صدقى وكانت هى ووالدتها

متعاطفتين جدا مع الحاجة زينب الغزالى ، لذلك فقد كنا ـ كمسلمين ـ نجمع للسيدة زينب الغزالى أموالا من أفراد الحراسة .. ومن الذى يرفض أن يتبرع من أجل الفتيات المسلمات اليتيمات اللواتى تقوم الحاجة زينب بالإشراف على تعليمهن التطريز والخياطة ؟.

وكنا قد أحضرنا لها ـ للسيدة زينب الغزالى ـ أيضا خمسمائة جنيه من أموال الشئون العامة للقوات المسلحة وتوسطنا حتى صرفت خمسمائة جنيه أخرى من وزارة الأوقاف على سبيل الإعانة للمعاونة فى أعمال جمعيتها، وهذا ثابت فى التحقيقات لذلك عندما سمعت من بعض رجال الحرس عن تعذيب وقع على السيدة زينب الغزالى بعد القبض عليها عام ١٩٦٥ أبلغت المشير فغضب شمس بدران ، وكاد يلفق لنا اتهاما بمعاونة الإخوان المسلمين !؟

■ ■

ويقول عبد المنعم أبوزيد أن ابنته سامية اتصلت به فى العمل لتبلغه أن أفرادا يدعون أنهم من المباحث الجنائية العسكرية جاءوا يفتشون المنزل ، وانهم أحضروا حقيبة ، وجمعوا فيها جميع الصور الموجودة بالمنزل .

بعدها استدعاه اللواء حسن خليل بحجة أنه يريد أن يراه فوراً وذهب إليه ، ولكنه لم يعد ... فقد ألقى القبض عليه ، واستمرت عملية تعذيبه حتى خرج معصوب العينين ليجد نفسه أمام المشير فى منزل عباس رضوان ، هناك قال له المشير : إيه حكاية الصورة !

ـ صورة إيه ياأفندم .. أنا عندى مئات الصور؟ ..

ـ الصورة اللى أعطيتها لزكريا الطاهر .. المجموعة رقم كذا فى المخابرات أكدت أنك أخذت الصورة ، وشمس جاله تقرير تانى إنك أعطيتها لزكريا الطاهر عندما تقابلتم فى فندق شيرد وأخذها وطار إلى إيطاليا لتنشر فى الصحف.

ولم أجد أمامى إلا البكاء.. ولكن المشير قال : قول لنا الصورة فين واحنا نتصرف!

ولأول مرة بعد هذه المقابلة أفهم حكاية الصورة .. وسبب القبض على.. وكانت

التقارير تقول أنني قد أعطيت الصورة لزكريا الطاهر نظير نصف مليون جنيه ، وأخذها هو وطار إلى إيطاليا ليستغلها في التشهير .. وكان الهدف من تعذيبي أن أعترف حتى يمكن مواجهة الأمر أو أقتل حتى لا أستفيد بالمبلغ !

والحقيقة أن المشير قد أقام عيد ميلاده .. ولم أذهب .. بل ذهبت زوجتي سهير التي كانت مترددة لأنها لم تكن ترتاح لبرلنتي في الأيام الأخيرة ، لأن برلنتي كانت تعاملها كما كان المشير يعاملني ... كانت تريدها وصيفة لها !

كان هناك فارق كبير بين المشير القائد العام ، ونائب رئيس الجمهورية وبيني، وكانت برلنتي تريد أن يكون نفس هذا الفارق بينها وبين سهير، ولم يكن بين الفنانة سهير صديقة الفنانة برلنتي القديمة وزميلتها مثل هذا الفارق.

وقد تردد في التحقيق أن الصورة قد وجدت فيما بعد وكانت تحتفظ بها السيدة برلنتي كوثيقة إثبات في حالة ما اذا لم يتزوجها المشير عامر.

■ ■

بقيت في قضية مكتب المشير عامر حكاية الفنانة سهير فخرى التي كانت متزوجة من محمد كامل حسن المحامي ، والتي أنجبت منه ولدا وبنتا !! وهي قضية أكثر حساسية أيضاً.. فقد كان محمد كامل حسن يباشر قضايا السيدة برلنتي منذ كانت متزوجة من المرحوم محمود سهمان المنتج السينمائي ، وأرادت السيدة نفيسة عبدالحميد الشهيرة ببرلنتي أن تعرفه على المشير .. وقالت لكامل حسن أنها تعرف شخصية مهمة وقد تصور كامل حسن أنه شخص من أعضاء مجلس قيادة الثورة ذكر اسمه ، ولكنه لم يكن يتصور أنه المشير على نحو ماكتبه في مذكراته .. وكان محمد كامل حسن من أشهر كتاب المسلسلات الإذاعية البوليسية في الخمسينيات ، كما أنتج عددا من الأفلام وكتب العديد من روايات السينما المصرية ..!!

ولقد كتب محمد كامل حسن نفسه قبل وفاته قصته، وروى فيها كيف التقى بالمشير لأول مرة في الطريق الصحراوي .. فقد حملته سيارة إلى منتصف الطريق هو

وزوجته سهير فخري ونـزل منها إلى سيارة بها برلنتي عبد الحـميد ، وشخص ملثم، وعندما رفع اللثام عرفه .. كان المشير عامر.

وذهب الأربعة إلى استراحة كنج مريوط !.. وكان اللقاء الأول .

ويحـكي عبـد المنعـم أبوزيد قـصة هذا الـلقـاء الأول قائلا : كـنا في طـريقـنا إلى الإسكندرية طلعنا بسيارتين قـال لي المشير : خذ العنوان ده ... عند الأوبرج ... شارع في بيت الأستاذ محـمد كامل حسـن المحامي، هم منتظرين هنـاك تجيبهم مـن هناك وتيجـي !.. وإذا لم تجدني، فسوف أنـتظـرك على الـطـريق الصحراوي. كـنا في الليل أحـضرت الأستاذ كامل حسن هو وزوجته ، وكانت أول مرة أراه فيها ..ركـب إلى جواري ، وزوجته في الخـلف ، على الـطريق وجدت الـسيارة الأولى ... كـانت برلنـتي عبد الحـميد تقود الـسيارة ، وإلى جوارهـا المشير، وفي المـقعد الخلفي تجلس أخت برلنتي وانـتـقل كامل وزوجته إلى سيارة المشير .. وقدت الـسيارة الثانية وحدي حتى وصلنا إلى كنج مريوط.

تركناهم يقيمون في البيت ، وأوصلنا المـشير إلى استراحة برج العرب حيث تكلم في التليـفون .. باعتبار أنه في برج الـعرب .. وعدت به إلى البيت ، وأمضيت الليل في استراحة برج العرب حتى إذا حدث شيء هام أو اتصل به أحد أبلغه!

وكان مـحمد كامل حسـن يفـقد الـسيطرة عـلى نفـسه بعـد أن يـشـرب، وأحيـانا يقـول كـلاما غير مسئـول، لـذلك فـقد عـرض عـليـه المـشير أن يعالجه، ويعينه مستشارا للسينما بالـشئون العامة للقوات المسلحة ورضي .. وبناء على طلب من المشير كان مـحمد كامل حسن يذهب إلى المستشفى يدخـلها و يخرج منها دون إذن ، ودون أن يعرف أحد.

وذات يوم خرج من المستشفى في حالة هياج شديد ، وذهب إلى بيته في الجيزة ، واعتدى على زوجته حتى استدعيـنا الدكتور فتحي لوزة الذي يعالجه .. بعدها طلقت منه السيدة سهير فخري ، وكانت العصمة بيدها !

تزوجت السيدة سهير فخرى بعد ذلك عبدالمنعم أبو زيد ، والمعروف أن على شفيق تزوج السيدة «مها صبرى» التى كان قد تعرف عليها بعيدا عن طريق برلنتى..

ويقول المقربون من محمد كامل حسن أنه ذهب بعد ذلك إلى سفير الكويت فى مصر وتعاقد معه على إنتاج وإخراج فيلم عن صيد اللؤلؤ فى الكويت والخليج.. وعندما جاء موعد السفر فوجئ بأنه ممنوع من السفر ، فأبرق إلى عبدالناصر قائلا: أنه ليس سياسيا، ولاعلاقة له بالسياسة فكيف يمنع من السفر ، ولكن البرقية لم تصل لجمال عبد الناصر ، وألقى القبض عليه وأودع سجن المخابرات ولم يفرج عنه إلا بعد انتهاء حرب ٦٧ وقبل أن يترك صلاح نصر المخابرات العامة .

وكان كامل حسن أحد الشهود فى قضية انحراف المخابرات العامة إلا أنه شهد لصالح صلاح نصر، وأشاد بالمعاملة الحسنة التى لقيها أثناء سجنه !

بعدها خرج كامل حسن من مصر ، وأمضى فترة فى الكويت ، نشر خلالها قصة حياته تحت عنوان «الأفعى البيضاء» ووضع فيها كثيراً من خيالات الروائى ، ثم ترك الكويت إلى بيروت ، وكان قد أقلع عن الشرب، وتصوف واتجه إلى الله ، وأمضى بقية عمره فى كتابة الروايات الإسلامية. وتأليف كتب قصصية عن أبطال الإسلام... حتى أنه أصدر أكثر من تسعين كتابا من هذه السلاسل !!

حدثت كل هذه الحكايات الشبيهة بحواديت ألف ليلة وليلة قبل عدوان ١٩٦٧ .. أو قبل العام الحزين على حد تعبير صلاح نصر فهل كان قد بقى وقت للقيادات العسكرية العليا لتشغل نفسها بتدريب القوات المسلحة، وتأهيلها وإعدادها ..

كانت هذه القيادات العسكرية فى واد مختلف ، بينما كانت القيادة السياسية بعيدة تماما عن كل ذلك .

الهزيمة



تقرير للمخابرات العامة يشرح الأوضاع السياسية والاقتصادية قبل حرب ١٩٦٧ .
ويشرح صلاح نصر كيف عاشت المخابرات العامة تطورات الأحداث ساعة بساعة . في هذا الوقت طلب عامر أن يعين رئيساً للوزراء...

مع بداية ١٩٦٧ تقدم المشير عامر إلى عبد الناصر بطلب غريب حمله إليه شمس بدران .. وكان هذا الطلب أن يعين المشير عبد الحكيم عامر رئيساً للوزراء ! .. ولم يكن ينقص عامر إلا هذا المنصب ، فقد استولى على كل المناصب، ومنها القوات المسلحة، واللجنة العليا للإقطاع، والاتحاد الاشتراكى ، ومنظمة الشباب، ومجلس الأمة ووزارة الخارجية ، كل الشئون الداخلية ، والرياضية ، ولم يبق أمامه إلامنصب رئيس الوزراء. صحيح أن هذا المنصب لا يضيف إليه شيئا ، ولكن يبدو أن أعوانه كانوا يلحون عليه بعد أن دخل الجيش فى كل الأمور التنفيذية فلم يبق إلا أن يستولى على هذا الموقع الجديد .

وقال عبد الناصر للسادات على حد روايته : «إننى أخذت الموضوع ببساطة ، وقلت لبدران : قل للمشير «أنا معنديش مانع ، أنا موافق بس يترك القوات المسلحة ، أنا حالاًلى مين يمسك الوزارة أحسن من عبد الحكيم »

ويقول السادات: إن رد عامر كان الصمت ، فهو يعتبر القوات المسلحة مكانه الطبيعى ، ولايمكن أن يتخلى عنها لأى سبب لكونها مركز القوة الأول .

ويقول السادات أيضا إن عبد الناصر قال له «إن البلد تحكمه عصابة» وأنه عاد إلى التفكير فى أن يترك رئاسة الجمهورية ، ويتولى مسئولية الاتحاد الاشتراكى إلا أن السادات أثناه عن هذه الفكرة قائلا : « مش معقول بإجمال تسيب رياسة الجمهورية وتقعد فى الاتحاد الاشتراكى علشان عبد الحكيم وأعوانه يحكموا مصر ، إنت عارف إن عبد الحكيم أسوأ من يختار معاونيه ، وهم اللى تسببوا فى فشل الوحدة مع سوريا، ومع ذلك فعبد الحكيم متعصب لمعاونيه تعصبا قبليا . تقول له تشيل صدقى قائد الطيران يقول لك قبل ماتشيلوه شيلونى أنا».

وهكذا يرى السادات ـ البحث عن الذات ـ أنه فى نهاية عام ١٩٦٦ كان الصراع بين ناصر وعامر على أشده ، فكل منهما متربص بالآخر ، خاصة أن عامر كان يوسّع سلطانه كل يوم .فعن طريق لجنة تصفية الإقطاع ، والتعلل بالثورة المضادة،

استطاع أن يضرب من يشاء ويعزل أو ينفى من يشاء فى مؤسسات الدولة، وجميع مناصبها بما فيها النوادى الرياضية ، بل إن شكاوى الهيئات العامة كانت تحال إلى القوات المسلحة للنظر فيها وحلها حسب ما يتراءى لها . وهكذا تراكمت السلطات فى يد عامر حتى أصبح الآمر الناهى والمتحكم فى مصير الناس وفى كل مايتعلق بالبلد من أحداث.

وكانت هذه هى الصورة من وجهة نظر أنور السادات حول بدايات ما أطلق عليه صلاح نصر اسم «العام الحزين»

■ ■

أما صلاح نصر فيرى أن عام ١٩٦٦ كان ملتهباً بالأحداث والمشاكل فالغرب تكتل ضد عبد الناصر ، والعلاقات مع الاتحاد السوفييتى فاترة لأن مصر — على حد روايته لىّ — لم توافق على طلبه بإقامة قاعدة استطلاع جوى، والخلافات مشتعلة فى العالم العربى ، والجيش المصرى يقاتل فى اليمن مع مايسببه ذلك من نفقات إلى جانب نفقات إقامة السد العالى .

وفى بداية ١٩٦٧ كان اهتمام عبد الناصر يتركز على حل المشكلة الاقتصادية ، وفرضت الحكومة بعض الإجراءات التموينية من بينها بيع اللحوم أربعة أيام فى الأسبوع . وكانت مصر تستهلك أربعة ملايين طن من القمح تنتج منها مليونين ونصف مليون طن ، وتتلقى من الاتحاد السوفييتى مليون طن ، والباقى تبحث عنه فى السوق العالمية بعد أن أوقفت الولايات المتحدة منذ يونيو ١٩٦٦ إرسال القمح إلى مصر .

وعندما وقع انقلاب اليونان العسكرى فى ابريل ١٩٦٧ ، وأعلنت هناك، حكومة ديكتاتورية يمينية كان التقدير الذى وضعته المخابرات العامة أمام عبد الناصر يقول : أن هذا التغيير يعد بمثابة تطور جديد فى الهجوم الغربى على منطقة الشرق الأوسط فسوف تنضم اليونان إلى تركيا لكى تصبحا سويا القاعدة الخلفية للمخطط الغربى فى

الشرق الأوسط ، بينما تقوم إسرائيل بدور رأس الحربة لهذا المخطط ، بحيث يكون هدف إسرائيل تنفيذ سياسة الغرب، وعزل عبد الناصر عن طريق تحويل سوريا ، نحو الغرب بالضغط عليها من إسرائيل .. وبعدها حصلت المخابرات العامة على وثيقة عن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، وكانت تهدف أساسا إلى عزل عبد الناصر والقضاء على أنظمة مشابهة فى المنطقة خاصة سوريا، وفى الوقت نفسه تدعيم إيران لتكون بمثابة قوة تهدد جارتها العراق.

وكان يدور في ذهن واضعى السياسة الأمريكية أن عبد الناصر لن يقف مكتوف اليدين لو تعرضت سوريا لغزو على مستوى كبير، لذلك كان الإيهام بمحاولة الاعتداء على سوريا ، وهى المحاولة التى ثبت أنها كانت وهما وخدعة كبرى ، وهذه هى رؤية صلاح نصر التى يواصلها قائلا : وقد عاشت المخابرات العامة أحداث تلك الفترة يوما بيوم، وساعة بساعة تضع تقديراتها للموقف وتطوراته واحتمالاته فى كل من إسرائيل والولايات المتحدة ودول الغرب. حتى بعد أن تم إغلاق خليج العقبة الذى سبب فى إسرائيل ما قالت عنه المخابرات أنه إنقسام بين من يسمون أنفسهم بالصقور الذين هاجموا أشكول وقالوا أنه لو كان بن جوريون فى الحكم لما استطاع عبد الناصر القيام بهذا العمل ودفع ذلك ليفى أشكول إلى أن يتخذ موقفا متشددا.

وأرسل الرئيس الأميركى آنذاك «ليندون جونسون» إلى عبد الناصر يقترح أن يرسل نائبه هيوبرت همفرى إلى القاهرة لمناقشة الأمر مع عبد الناصر ، وقد وافق عبد الناصر واقترح أن يطير نائبه زكريا محيى الدين إلى أمريكا على الفور بدلا من انتظار حضور«همفرى» وتقرر سفر زكريا محيى الدين إلى واشنطن يوم ٦ يونيو ، ولكن إسرائيل بدأت الحرب يوم ٥ يونيو .. والذين يدرسون حرب يونيو من خلال الوثائق ، والوقائع والمحاكمات التى تمت يتعجبون كيف يمكن أن يقال أن حرب يونيو كانت مفاجأة .. وأن القيادة فوجئت بالضربة الجوية .. فالوثائق تشير إلى أن الحرب لم تكن مفاجئة ، وأن الضربة الجوية ، لم تكن بغتة ، لأن الحرب الجوية سبقتها تحركات برية .. ويقول الفريق صلاح الحديدى رئيس المحكمة العليا

التي حاكمت قادة الطيران -شاهد على حرب ٦٧- .. أن الرئيس جمال عبد الناصر أمر بعقد مؤتمر سياسي مساء يوم ٢ يونيو حضره كل من السادة أنور السادات ، وحسين الشافعي ، وزكريا محيي الدين ، وعلي صبري، وعدد من القيادات السياسية كما حضره المشير عبدالحكيم عامر، وقائد القوات الجوية ومساعدوه ، ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومساعدوه، ورؤساء الهيئات العسكرية ، وبعض مديري الإدارات ، وكان هذا أكبر مؤتمر سياسي عسكري عقد حتى ذلك الحين ونقطة التحول نحو المعركة.

واستعرض الرئيس الموقف السياسي بالتفصيل وانتهى إلى أننا كسبنا المعركة السياسية، وأن إسرائيل خسرتها على طول الخط .. ومن الناحية الأخرى فإن الظروف الدولية تحتم علينا ألا نتبع إستراتيجية عدوانية حتى لانضحي بموقف أمريكا، وباقي الدول الكبرى منا، ولاسيما بعد أن أعلن الجنرال ديجول أن فرنسا ستقف ضد البادئ بالعدوان .

وأوضح الرئيس بأن إسرائيل ليس أمامها إلا أن تُسلم بالأمر الواقع أو أن تشن حربا علينا ، وعلى الدول العربية المتاخمة .. وأشار إلى أنه لايستبعد الاحتمال الأخير، بل يتوقعه مائة في المائة، لاسيما بعد تشكيل وزارة حرب وتعيين الجنرال موشى ديان وزيراً للدفاع في هذه الوزارة، وكذا بعد الاتفاق الذي تم مع الحكومة العراقية على إرسال قواتها للأردن للمشاركة في المعركة القادمة .

وأعلن أن استراتيجيتنا وقد تحولت إلى إستراتيجية دفاعية بحتة تلزمنا أن نكون في حالة يقظة تامة من أي عمل عدواني وأن إسرائيل قد تقوم بعمليات هجومية واسعة وهذا غير مستبعد بل محتمل جداً ولن يتأخر قيامها بهذه العمليات عن يومين أو ثلاثة «أي ٤ أو ٥ يونيو»

وقد بنى عبد الناصر استنتاجه بالتوقيت على أساس أن إسرائيل لابد أن تقوم بهجومها قبل وصول قوات الجيش العراقي إلى الأردن وقبل أن تتخذ هذه القوات مواقعها في الجبهة .. وقال إن إسرائيل ستبدأ بضربة جوية ضد قواتنا المعسكرة ،

وطلب من العسكريين الاستعداد لتلقى هذه الضربة ، أو اتخاذ مايلزم لتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى، حتى يمكننا توجيه ضربة رادعة ضد قوات العدو الجوية .

وساد الوجوم غرفة الاجتماع واعترى العسكريين نوع من القلق والصمت ، قطعه قائد القوات الجوية موضحا أن تحول استراتيجيتنا من الهجوم إلى الدفاع سيؤثر تأثيراً كبيراً على موقف القوات الجوية ، وقال الرئيس أن القوة العسكرية أساسا تدعم السياسة الخارجية .

وتولى المشير عامر توضيح أسباب التحول فى إستراتيجيتنا فقال إننا إذا بدأنا الضربة الجوية الأولى فلن تقف الولايات المتحدة الأمريكية منتظرة تطور الأحداث بل ستتدخل بقواتها العسكرية بينما لو بدأت إسرائيل فلن تتدخل أمريكا بقواتها .

ويقول الفريق صلاح الحديدى «أن صدقى محمود اعترف فى المحكمة أمامى بأنه أصدر التعليمات لزيادة الاستعدادات بعد أن حضر هذا المؤتمر، وهذا الاعتراف من الفريق صدقى محمود حقيقة ، كما أن تحذير عبد الناصر حقيقة مثبتة فى السجلات العسكرية ، بل إن اللواء إسماعيل لبيب قائد الدفاع الجوى كان يعمل تحت إمرة صدقى مباشرة، والذى حوكم على تهمة واحدة وأدين فيها ، وهى أنه لم يبلغ المرءوسين له بتعليمات قائد الطيران الفريق صدقى الخاصة برفع درجات الاستعداد وقد دافع عن نفسه بأن القوات الجوية كانت فى أعلى درجات الاستعداد».

■ ■

ويروى الفريق محمد أحمد صادق رئيس المخابرات الحربية في ذلك الوقت قصة هذا المؤتمر بطريقة أخرى قائلا : أن عبد الناصر قد عقد مؤتمراً وهو مسجل بالصوت والصورة وأذكر أن السيد الرئيس عندما لاحظ تجمع قوات العدو أمام مثلث رفح والعريش أبو عجيلة خلاف مجموعة لواء مدرع أمام غزة أوصى بتقوية الدفاع فى اتجاه رفح .

وكنت قد أثرت فى تقريرى الذى قدمته له أن العدو أكمل استعداده للهجوم ، ويستطيع أن يبدأ من فجر ٣ يونيو، فرد الرئيس عبد الناصر قائلا « أعتقد أنه

من المرجح أن يبدأ في «٥ يونيو» وهذه حقيقة للتاريخ.. ! وعقب انتهاء الاجتماع توجهت إلى مكتب السيد المشير عبد الحكيم عامر، وبوجود الفريق صدقي محمود، واقترحت إخلاء مطارات سيناء المتقدمة لتعذر تجنب المفاجأة، وطلبت أن توزع الطائرات في المطارات الأخرى، ولكن الفريق صدقي رفض هذا الرأي، رغم أن المشير كان يضم رأيه إلى رأيي، وعقب صدقي وقال: أنه أدرى بعمله مني، وأنه لايريد أن يؤثر على الروح المعنوية لطياريه.

ويقول أمين هويدي: أن الرئيس عبدالناصر حدد تقديراته يوم ٢ يونيو كالآتي:

* أن إسرائيل سوف تبدأ عملياتها خلال يومين أوثلاثة بل حدد سيادته يوم ٥ يونيو موعداً لبدء الهجوم الإسرائيلي.

* أن إسرائيل سوف تبدأ عدوانها بالضربة الجوية.

* أن إسرائيل تعتمد على المفاجأة والمرونة وأن معركتها قصيرة.

ولكن هذه التقديرات لم تتجاوز في تبليغها إلى ما خارج القاعة .. حيث استمع القادة التوجيهات ولم يتخذوا أي قرار لتنفيذها، أو لتحويلها إلى عمل .. فخرجوا من الاجتماع الذي تحدد فيه موعد بدء الهجوم .. وكأنهم لم يسمعوا شيئا ..

ويؤكد هذه الرواية شهادة اللواء محمد عبد الحميد الدغيدي قائد الطيران في منطقة سيناء ــ خط المواجهة مع العدو ــ فيقول لي أنه لم يسمع بإنذار الرئيس إلابعد الهزيمة وأنه لم يصلني وأنا قائد القوات الجوية، والدفاع الجوي عن سيناء، الأمر الذي يستوجب أن أكون أول من يعرفه، بل لم يكن لهذا الإنذار أي رد فعل في القوات المسلحة عامة ولم تتخذ أية إجراءات مضاعفة، أو تصدر أوامر استثنائية لمواجهته، ولابد أن يتحمل القادة الذين شهدوا الاجتماع، والاستماع إلى الإنذار مسئولية ما حدث.. ولم أكن وحدي الذي لم أخطر بإنذار الرئيس عبدالناصر ــ هكذا يقول اللواء الدغيدي ــ بل إن الفريق عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة المصرية والفريق عبد المنعم رياض قائد الجبهة الأردنية لم يخطرا به، ولم يُخطر أيضا قائد الجبهة السورية الحليفة.

ويؤكد ذلك الفريق محمد فوزى الذى يرى أن رجال المشير لم يخطروا أحدا بما سمعوه من الرئيس بل إنه سرت بينهم همهمة تقول «هو يعنى تقديراته كانت سليمة سنة ١٩٥٦».

■ ■

وقد روى السادات كيف اتخذ قرار إغلاق خليج العقبة فى اجتماع عقده عبدالناصر للجنة التنفيذية العليا ، وحضره عامر وزكريا محيى الدين والسادات وحسين الشافعى وعلى صبرى وصدقى سليمان فقال :

«قال لنا عبد الناصر إن حشودنا فى سيناء تجعل الحرب محتملة بنسبة ٥٠٪ أما إذا أقفلنا المضايق فالحرب مؤكدة مائة فى المائة ، ثم إلتفت إلى عامر و سأله عن استعداد القوات المسلحة لخوض هذه الحرب، فأجاب عامر قائلا : « برقبتى ياريس، كل شيء على أتم الاستعداد» !

وكان شمس بدران قد قام برحلة إلى الاتحاد السوفيتى يوم ٢٨ مايو ثم عاد بعد أربعة أيام ، وذهب من المطار إلى عبد الناصر فى القيادة مباشرة ليقول له : إن جريشكو وزير الدفاع السوفيتى انتحى به جانبا وأبلغه وهو يودعه فى مطار موسكو أنهم سيقفون بجانب مصر فى حال وقوع الحرب .

وفى اجتماع لمجلس الوزراء قبل بدء الحرب ذكر شمس بدران أن السوفييت سيقفون بجانب مصر ، وتساءل أنور سلامة وزير العمل عن موقف الأسطول السادس فى البحر المتوسط فرد شمس بدران : «هناك القوة التى يمكنها أن تحول هذا الأسطول إلى علب من السردين»!

ولم يكن ذلك صحيحا فالسوفييت نصحوا بضبط النفس، ولكن عندما كان وزير الدفاع السوفييتى يودع شمس بدران فى المطار شد على يديه، وقال له «نحن معكم» من قبيل المجاملة .. ولكنها أخذت على معنى مختلف كما قال لى د. مراد غالب سفير مصر فى موسكو.. وكانت نصيحة كل من أمريكا والاتحاد السوفييتى ألاتبدأ مصر بالقتال وأن تعمل على ضبط النفس.. وقال ديجول أيضا «فرنسا» أنه سيحدد موقفه على أساس من يبدأ بالضربة الأولى.

ويقول أمين هويدي «أننا نعطى هذا الأمر أهمية قصوى ، رغم أن إسرائيل فى حرب ١٩٧٣ وجهت إليها الجيوش العربية الضربة الأولى، ومع ذلك قاتلت ولم يحدث لها انهيار تام ، فالضربة الأولى رغم أهميتها ليست مفتاح النصر أو الهزيمة ، فألمانيا وجهت الضربة الأولى إلى الحلفاء فى الغرب ومع ذلك هُزمت ألمانيا ، كما أنها وجهت الضربة الأولى إلى الاتحاد السوفيتى وهُزمت ، واليابان وجهت الضربة الأولى فى «بيرل هاربول» والباسفيك ضد الولايات المتحدة ورغم ذلك هزمت اليابان.

وفى التحقيقات التى تمت فى قضية مؤامرة رجال المشير يروى شمس بدران قصة «الضربة الأولى قائلا : عدت من موسكو بعد أربعة أيام وكان الرئيس فى غرفة العمليات فأبلغته نتائج محادثات موسكو فقال الرئيس : احتمال الحرب ارتفع من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وقال : «عندى معلومات مؤكدة بأن اليهود سيهاجمون بعد غدة وأنه عرف ذلك من مصدر أمريكى وقال إن الموقف السياسى يحرمنا من الضربة الأولى «لأن أمريكا ستدخل فى الحرب لو حدث هذا وإحنا مش حمل الكلام ده» .

واعترض صدقى محمود قائد الطيران وقال : « الضربة الأولى من اليهود ستصيبنى بالشلل».. وقال له المشير : تحب الضربة الأولى ، ولا تحب أن يدخل الأسطول السادس..

صدقى : خلاص .

المشير : ماهى الخسائر ؟

صدقى : الخسائر ٢٠٪

المشير : عجز ٢٠٪ وتحارب إسرائيل أم تحارب أمريكا ؟

صدقى : أحارب إسرائيل فقط .

وهكذا وافق المشير على تحمل الضربة الأولى ولو أنه كان فى ضيق من هذه «التكتيفة» .. وجاء فى أحد التقارير أن الروح المعنوية للطيارين انخفضت ولكن

الحقيقة أن التدريب كان جيداً والإيمان فى القلوب ، ولكن المعلومات عن العدو كانت غير صحيحة.

■ ■

ومع ذلك يرفض صلاح نصر تحميل المخابرات أي جزء من مسئولية الهزيمة العسكرية ، فقد كانت المخابرات العامة تضع القيادة السياسية فى الصورة دائما ، وهناك المخابرات الحربية التى كانت تقع عليها أيضا مسؤلية وضع المعلومات العسكرية أمام القيادة السياسية .. ويقول صلاح نصر أنه فى يوم ٣ يونيو وصلت الساعة ٢٠٠٠ (الثامنة مساء) رسالة من المخابرات الإيطالية قالت فيها أنه صدرت الأوامر فى إسرائيل بتعزيز استعدادات المقاومة والوقاية المدنية. استعدادا لرد الفعل الناتج عن هجوم إسرائيلى مفاجئ .. وكانت المخابرات يوم ٣ يونيو قد جددت عن طريق مصادرها الخاصة أن إسرائيل ستقوم بضربتها الأولى خلال ٤٨ ساعة . وعلى أساس هذه المعلومات عقد عبد الناصر المؤتمر السياسى العسكرى فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وحضره نوابه وقائد الطيران الفريق صدقى محمود وبعض القادة العسكريين .

وإذا كان صلاح نصر يقول إن المعلومات العسكرية من اختصاص المخابرات الحربية، ومع ذلك فإن المخابرات العامة نبهت إلى ما يجرى ووضعت أمام القيادة ما توصلت إليه من معلومات ،أيضاً الفريق محمد أحمد صادق الذى كان مسئولاً عن المخابرات الحربية فى تلك الفترة يؤكد نفس الشيء قائلا : « أن المعلومات التى تم الحصول عليها بمعرفة إدارة المخابرات الحربية عن طريق مكاتبها فى كل من غزة والعريش ومصادر أخرى كانت كافية تماما وتوضح حجم قوات العدو وأوضاعه ونواياه المحتملة.. وقد كانت هذه المعلومات ترسل إلى جهات التوزيع فى صورة تقارير معلومات مفصلة يومية وكان يرفق بهذه التقارير صورة موضحة لهذه المعلومات لو أخذت بجدية لكان الوضع مختلفا تماما !

وحول القوات الجوية بالذات يقول الفريق محمد أحمد صادق «أن التقارير التى أصدرتها المخابرات الحربية عام ١٩٦٦ قبل أن أتولى رئاستها عام ١٩٦٧ أعطت

صورة واضحة تماما لأسلوب الضربة الجوية الإسرائيلية المحتملة ونتائجها ، وقد ثبت صحتها بدرجة كبيرة للغاية إلا أن موقف قيادة القوات الجوية وميولها الاستقلالية والانفصالية عن القوات المسلحة منعتها من الاستفادة من المعلومات الموجودة فى هذه التقارير».

■ ■

كان هذا التحذير بموعد بدء الهجوم يمكن أن يكون دافعا للتحرك .. ولكن ذلك لم يحدث .. وكانت المفاجأة التى اتضحت من خلال المحاكمات التى أجريت لقادة الجيش بعد الهزيمة أن الضربة الجوية لم تكن هى بداية الحرب ، فإن إسرائيل قد بدأت العمليات العسكرية فعلا قبلها .. بتحريك القوات البرية.

يقول الفريق صلاح الحديدى : إن كل المراقبين ، والمعلقين يجمعون على أن إسرائيل بدأت حربها فى يونيو ١٩٦٧ ، بالضربة الجوية ضد المطارات المصرية فى الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحا.. والواقع أن هذا القول غير صحيح بصفة عامة وغير دقيق بالقدر اللازم ، إذ أنه حدث هجوم برى إسرائيلى على الحدود المصرية فى الساعة السابعة والربع من صباح نفس اليوم ٥ يونيو ، وأن هذا الهجوم قامت بـه طلائع القوات الإسرائيلية على المحور الأوسط فى سيناء ، حيث قامت إسرائيل باحتلال موقع متقدم داخل حدودنا المصرية كانت تدافع عنه سرية مشاة مدرعة فى منطقة «أم بسيس» الأمامية.

أى أن الهجوم البرى قامت به إسرائيل قبل الهجوم الجوى المشهور بحوالى تسعين دقيقة ، والتفسير الوحيد الراجح هو أن إسرائيل قامت بهذا الهجوم كاختبار أخير لجس نبض رد الفعل المصرى.

والواقع أنه لو كان هذا الهجوم قد وجد العناية الكافية من القيادات المحلية لاعتبر بمثابة إعلان للحرب بيننا وبين إسرائيل ، ولكن الغريب أن هذا الهجوم لم يأبه له القادة المحليون بل لم يعتبروه حدثا هاما ينبئ بأحداث أكثر جسامة لابد أن تقع فى

أعقابه ، وبالطبع مالبث الهجوم البرى أن فقد أهميته عندما بدأ الهجوم الجوى الرئيسى ضد الطيران المصرى فى التاسعة إلا ربع .

إسرائيل بدأت هجومها إذن بقوات برية على منطقة «أم بسيس» الأمامية قبل هجومها بالطيران بساعة ونصف .. وكان يمكن أن يكون ذلك بمثابة إعلان الحرب، وبمثابة الضربة الأولى لتحرك قواتنا ، أو على الأقل لوقاية الطيران ، ولكن ذلك لم يحدث، بل إن اللواء عبد الحميد الدغيدى قائد قوات سيناء قال لى أننى لم أسمع بالعدوان على «أم بسيس» أيضا إلا فى المحكمة العسكرية، وأنا أحاكم عندما سألنى المدعى العسكرى ماذا فعلت عندما سمعت بنبأ الهجوم على «أم بسيس» الساعة السابعة والنصف وأجبت أنه لأول مرة فى حياتى أسمع عن الهجوم على «أم بسيس».

ويقول الفريق أول محمد فوزى أن المقدم إبراهيم سلامة قائد مكتب مخابرات العريش قد أرسل إنذارا فى الساعة السابعة صباحا ـ أى قبل احتلال قرية «أم بسيس» ـ يتحدث فيه عن تجميع لدوريات العدو ومشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير، واستعداد للهجوم .. وقد حدث ذلك حوالى الساعة الرابعة من صباح ٥ يونيو ، وأرسلت الإشارة فى السابعة صباحا إلى مكتب وزير الحربية شمس بدران .. واستقبلت الإشارة ، وأرسلت من كوبرى القبة إلى مدينة نصر للقيادة العامة حيث كان المشير نائما ، وتسلمها على شفيق ، وعرضها على المشير فى غرفة نومه ، ولم يؤشر عليها أحد ... ولكنها وصلت لهيئة العمليات فى الساعة العاشرة إلا ثلث أى بعد حدوث الهجوم الإسرائيلى الفعلى.

وكان هذا إنذاراً ثانياً ... إذا كانت القيادة العسكرية واعية وعلى حذر .. أو على الأقل تمارس مسئولياتها العادية فقد كان الأمر فى هذه الحالة يختلف كثيراً .

■ ■

وكان هناك إنذار ثالث شهير .. هو ما أطلق عليه «إشارة عجلون » كان الفريق عبد المنعم رياض قد سافر إلى الأردن ليتولى قيادة الجبهة هناك ولاحظت قواته على شاشات الرادارات الأردنية إقلاع الطائرات الإسرائيلية بأعداد كبيرة .. وقامت القوات

الأردنية بإبلاغ هذه المعلومات لاسلكيا إلى القيادة العامة فى مصر، وإلى قيادة القوات الجوية.

ويقول اللواء صلاح الحديدى -شاهد على حرب ٦٧- أنه كان من الممكن أن تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا فى تاريخ المعركة لو أنها وصلت فى الوقت المناسب وأمكن الاستفادة من المعلومات التى تحملها ولكن القدر من ناحية والإهمال من ناحية أخرى وعدم أخذ الأمور بالجدية اللازمة من ناحية ثالثة حالت دون الإستفادة من هذه المعلومات الثمينة بل التى لاتقدر بثمن ، حيث إن مفتاح هذه الشفرة كان قد تغير فى الدقائق الأولى من يوم ٥ يونيو ولم يتمكن الذى استقبلها فى القاهرة من فك رموزها فقد استخدم مفتاح الشفرة التى سبقت يوم ٥ يونيو بجهل وإهمال.

ويقول اللواء الدغيدى : إننا عندما سألنا الفريق عبد المنعم رياض فى المحكمة عما إذا كان هناك اتفاق على أن يشتغل رادار عجلون لرؤية أى طائرات تتحرك من المطارات الإسرائيلية وإرسال رسالة بالشفرة لنا فورا.. قال نعم .. وقد أرسلت الإشارة فعلا .

ويرى اللواء الدغيدى أن مسئولية ذلك تقع على الفريق محمد فوزى رئيس هيئة الأركان ، فالمفروض أن الإشارات تصب فى مراكز العمليات ولكن للأسف كان مركز عمليات القيادة العامة مغلقا بالرغم من رفع درجة الاستعداد من يوم ١٥ مايو إلى الحالة القصوى ومركز القيادة هذا خاص بالمشير ، والفريق فوزى، فإذا كان المشير قد طار إلى سيناء فكان لابد من وجود فوزى ليفتح مركز القيادة .

ومن العجيب أنه قد انتهت إشارة عجلون التى كان يمكن أن تغير مجرى التاريخ إلى محاكمة عريف ، وعزله إلى رتبة عسكرى.. بينما يُبعد الفريق فوزى المسئولية عن نفسه ، لأنه كان هناك محطتان للاستقبال المحطة الرئيسية وقد غيرت ترددا الاستقبال للوصول إلى استماع أفضل ، وقال فى التحقيق أن توقيت العمل بالتردد القديم حسب جدول العمل بالشفرة انتهى فغير على التردد الثانى .. أما المحطة الثانية

فكانت فى مكتب شمس بدران ، وكانت واضحة إلا أن الضابط المناوب فى كوبرى القبة لم يسلمها للوزير لعدم وجوده فى مكتبه !!

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية فى ذلك الوقت: يقال أن محتويات هذه الرسالة كانت ستغير مجرى الحرب ، فهل يمكن الأخذ بصحة هذا الرأى ..ألم يكن الطيران الإسرائيلى ملقنا بضرورة العودة مباشرة إذا ما ظهرت له قوات غير متوقعة من الطائرات المصرية فى سماء سيناء ، وفى هذه الحالة فإن ما حدث سيعتبر اختراقا عاديا للمجال الجوى المصرى، ثم هل كانت الزعامة المصرية ستغير قرارها بألا تكون البادئة بالضربة الأولى ، أظن أنها ما كانت ستتخذ هذه الخطوة وأن القوات الإسرائيلية كانت ستتحسس مناسبة أخرى قد تأتى بعد يوم أو أكثر لتضرب ضربتها المقررة بعد الحصول على المفاجأة التى وضعتها كشرط أساسى لنجاحها!!

هذه هى الآراء المختلفة حول الهجوم البرى الذى وقع قبل الضربة الجوية ، والرد على الإهمال وتبريره باستنتاجات فقط .

ـ وبدأت الحرب ـ كما هو شائع ـ يوم ٥ يونيو بضربة جوية فكيف تصرفت القيادة .. وهل فوجئت بها .. بعد الهجوم البرى .. وبعد تحذير عبد الناصر ، وتحديده يوم بدء الهجوم على وجه الدقة .

بداية يرى الفريق محمد صادق أنه يجب أن نستبعد كلمة المفاجأة فمصر حشدت قواتها ، وأغلقت المضايق ، وطردت قوات الطوارئ الدولية، وإسرائيل بدأت فى حشد قواتها لمواجهة الهجوم المصرى المنتظر، فأين المفاجأة .. إذا كان كل طرف حشد للصدام مع الطرف الآخر .. فإذا قام الآخر بهجوم فهل تعتبر هذه مفاجأة فضلا عن تقارير المخابرات الحربية اليومية، والاسبوعية، والشهرية ، وهى مستندات موجودة ويمكن الرجوع إليها .. والتى تقول فيها أن إسرائيل قد أتمت استعدادها للهجوم... ألم يقل عبد الناصر أن المعركة ستكون يوم ٥ يونيو، وقالت ذلك المخابرات الحربية يوم ٣ يونيو !

والحقيقة أن القضية لم تكن هى المفاجأة ... بل اللامبالاة ؛ وإلا فبماذا نفسر بعد ذلك كله الحفل الذى أقامته القوات الجوية فى أنشاص، وضم كل قادة القوات : وكان الحفل مخططاً له أن يكون قاصرا على الشاى والموسيقى فقط .. ولكنه فجأة تحول إلى حفل ساهر ضم المطربين والمطربات وعدداً من الراقصات . وقد استمر إلى ساعة متأخرة من الليل .

كان هذا الحفل مساء ٤ يونيو وليلة ٥ يونيو وقد ذهب أفراد القوات الجوية مرهقين بعد الحفل الساهر لينامو ا .. بينما كانت إسرائيل تقوم بتحريك قواتها .

ماذا حدث بعد ذلك صباح يوم ٥ يونيو .. اليوم المحدد لقيام الحرب ولتلقى ضربة إسرائيل الجوية ؟

يصف اللواء عبد الحميد الدغيدي قائد الطيران فى سيناء ماحدث صبيحة ٥ يونيو قائلا : إن قائد الجبهة كان غائبا ، وقائد الجيش كان غائبا، وكان القادة الذين يعلونهم غائبين .. كل هؤلاء كانوا غير موجودين فى قياداتهم ، ومراكز عملياتهم لحظة نشوب القتال، وكانت هذه أول حرب من نوعها فى تاريخ الحروب تبدأ وكل قادتها بعيدون عن مواقعهم ، ولم نقرأ أو نسمع عن شىء كهذا حدث فى تاريخ الحروب قديمها وحديثها .

■ ■

ويروى أنور السادات أنه عرف من الراديو أن إسرائيل قد بدأت الهجوم وتوجه إلى القيادة ووصلها فى الساعة الحادية عشرة حيث وجد سيارة السفير الروسى تتقدم سيارته .. وعندما دخل القيادة سأل عن الأخبار فقال له أحد الضباط أسقطنا الآن ٤٠ طائرة .. ويقول السادات دخلت مكتب عبد الحكيم عامر فوجدته واقفا يتطلع حواليه بعينين زائغتين فقلت له : صباح الخير ..فلم يرد .. أعدت التحية فردها رقيقة.. على الفور أدركت أن فى الأمر شيئا ..سألت بعض الموجودين فقالوا سلاح

الطيران قد ضرب بأكمله وهو على الأرض. وبعد قليل رأيت جمال عبد الناصر يخرج من الصالون ثم بدأ عامر يلقى باللوم كله على الأمريكان قائلا إن سلاح الطيران الأمريكي هو الذى ضربنا ، وليست إسرائيل .. ورد عبد الناصر : أنا لست مستعداً لتصديق هذا الكلام ، ولا إلى إصدار بيان رسمي بأن أمريكا هي التي اعتدت علينا إلا إذا أتيت ليّ بجناح طائرة واحدة عليها العلامة الأمريكية .

وكان إصرار عبد الناصر على موقفه هذا قويا لايقبل الشك أو التردد، ولكنه بعد ذلك عندما أدرك مدى الكارثة تراجع وأصدر بيانا يتهم فيه أمريكا بالعدوان علينا وكان هدفه من هذا تغطية الموقف سياسيا أمام الشعب .

■ ■

وقد حدث وانهار عبدالحكيم عامر عندما علم أنه فقد قواته الجوية وأخذ يتصرف بعصبية شديدة.. وكان عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى الذين تركوا المسئولية قد اجتمعوا وقرروا أن يعرضوا مساهماتهم . واتصلوا بعامر الذي رحب بهم، فذهبوا إلى القيادة حيث حاولوا أن يقفوا على سير العمليات، وكان عامر يطمئنهم بأن المعركة تسير في اتجاهها الصحيح ، ولكن الحاضرين وهم عبد اللطيف البغدادي وكمال حسين وحسن إبراهيم ، لاحظوا أن قائد الطيران يتصل كل خمس دقائق بالمشير، وأحسوا أنه منهار وأنه يبكي ، وكان المشير يطمئنه ويطلب منه أن يضبط أعصابه .

ووفقا لرواية عبد اللطيف البغدادي فإن قائد الطيران أبلغ المشير أن الأمريكيين هم الذين يقومون بالهجوم ، وأن أحد ضباط الطيران شاهد الطائرات الأمريكية، وكان هذا الضابط هو حسني مبارك، واتصل المشير بالطيار حسني مبارك الذي نفى أن تكون الطائرات المهاجمة أمريكية .

ويقول البغدادي أنه عندما كان يتردد على القيادة أثناء الحرب كان يقول لزميله كمال الدين حسين : «تصور أن شمس بدران هو المسئول عندنا والمقابل لموشي دايان عند اليهود»..ويضيف البغدادي « وكنت أذكر هذا الكلام كلما ذهبنا إلى مكتب

عبدالحكيم ، وكان شمس طوال أيام المعركة موجوداً مع عبد الحكيم فى المكتب، وينام معه فى سرير واحد فى الغرفة الملحقة بمكتبه.. وكان واضحاً لنا جهله بإدارة العمليات الحربية ، ويظهر أنه كان يعلم ذلك عن نفسه ، ولذلك لم يكن يعمل شيئا طوال هذه الأزمة إلا عرض بعض الأوراق الواردة إلى عبد الحكيم وهذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية .

وكان القرار الكارثة فى الحرب هو قرار الانسحاب ويجمع العسكريون من مختلف الاتجاهات على أن المشير عامر هو صاحب هذا القرار.

وكان الفريق فوزى ، ومعه أنور القاضى وممدوح رجب التهامى، قد وضعوا ـ بناء على طلب المشير ـ خطة لانسحاب القوات إلى خط المضائق تتمسك به حتى آخر طلقة وآخر رجل وأن يتم هذا الانسحاب خلال ثلاثة أيام وأربع ليال.

ويقول أمين هويدى : أن عملية الانسحاب واحدة من مراحل المعركة تماما كالهجوم والدفاع ، ويلجأ إليها القادة لتفادى التورط فى موقف حرج ، ولها حساباتها وقواعدها ، التى تتدرب عليها القوات فى زمن السلم ، حتى يمكن تطبيقها فى زمن الحرب ، إذا دعت الحاجة إليها، وهى عملية معقدة خاصة إذا تمت أثناء الاشتباك مع العدو ، وعلى ذلك فالقوات الكبيرة لايمكن سحبها فى مدة قصيرة بسبب الحجم الكبير للأفراد والمركبات والمعدات ، ولذا تنسحب على عدد من الليالى .

وقد وقعت الكارثة نتيجة للانسحاب غير المنظم ، فقد أخذت القوات طريقها إلى الغرب ، وهى محملة على آلاف العربات دون تنظيم أو ضبط للحركة، وتصادمت القوات التى تتحرك على الطرق العرضية بالقوات التى تتحرك على الطرق الطولية، فتوقفت التحركات واكتظت الطرق، وطلع الصباح (يوم ٧ يونيو) وآلاف العربات وراء بعضها على طرق سيناء فكانت طعاما شهيا لطيران العدو ، وترك الجنود عرباتهم وبدأوا فى سير شاق طويل دون طعام أو ماء فقتل منهم من قتل، ومات من مات ، وأسر من أسر ، ووصل الآلاف منهم على الأقدام وهم لا يصدقون ماحدث ويقدر الفريق فوزى أن مائة ألف جندى ظلوا سائرين على أقدامهم لمدة أسبوع حتى وصلوا إلى قراهم .

ويرى الفريق مرتجى أن الانسحاب الشامل كان مفاجأة غير سارة لمركز القيادة المتقدم وأنه كان في الإمكان على أسوأ الاحتمالات أن ندافع عن المضائق لفترة طويلة قد تصل إلى أسابيع يمكن أثناءها أن تتدخل المحافل الدولية، وهنا سيكون موقفنا أحسن حالا بكثير ونحن نسيطر على المنطقة الحيوية في سيناء وقناة السويس خارج مرمى نيران مدفعية العدو.

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجى - في كتابه الفريق مرتجى يروى الحقائق - أنه سأل المشير عامر أثناء زيارته لمنزله يوم ٢٠ يوليو أي بعد الحرب، عن سبب العدول عن فكرة الدفاع والصمود في المضائق ، والأخذ بفكرة الانسحاب التام بما فيها من خطورة على القوات وكان تعليله أنه بعد أن أصبح طيراننا بدون فاعلية، وتقدمت القوات الإسرائيلية على المحور الشمالي والمحور الأوسط، اعتقدت أن قواتنا المسلحة على وشك أن تحاصر وتعزل ويقضى عليها تماما . لذلك وجدت أن الانسحاب هو الحل الوحيد لتفادي تدمير قواتنا وأسرها، وإذا كنا سنفقد بعض الأسلحة والمعدات فهذا يمكن تعويضه ، أما أن نفقد الأفراد فذلك أمر بالغ الخطورة، إن تجهيز مقاتلين جدد يحتاج إلى سنين طويلة ، وفيما يتعلق بالأرض المفقودة فلابد أن تكون لنا معهم جولة أخرى نسترد بها ما احتل من أرضنا بالكامل .

وقد رد الفريق مرتجى على المشير بأن المعلومات التي وضعت أمامه لم تكن سليمة لأن الصورة لم تكن قاتمة، وكان من الممكن القيام بمناورة بتعديل بعض أوضاع قواتنا .. وينسب الفريق مرتجى هذا القرار الخاطئ إلى أن أجهزة القيادة العليا لم تهيئ للمشير الجو المناسب الذي يمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة، وأن المعلومات كانت تصله بدون تقييم وبدون تعليق ، ولم يحاول كبار ضباط أركان الحرب الموجودون في القيادة العليا بما فيهم رئيس هيئة الأركان أن يقدموا للمشير المشورة السليمة !

وهو بذلك يريد أن يلقى المسئولية في التقصير على الفريق فوزي .

ويقول شمس بدران في التحقيق معه أن المشير عامر كان يرى أنه لابد من الانسحاب، وأخذ رأى القادة محمد فوزي ، وأنور القاضي وغيرهما ، واتفقوا

جميعاً على الانسحاب وهكذا تحدث المشير إلى الرئيس ، وأبلغه بذلك ودارت مناقشة وقال له المشير «أنا هأرجع لك كل ولادك سالمين».

ويقول الفريق صادق ــ جريدة البيان يونيو ١٩٨٠ ــ « لم أعلم وأنا مدير المخابرات الحربية بصدور أى أمر إلى القوات بالانسحاب إلا عندما اتصل بى قائد مكتب العريش تليفونيا من منطقة الحسنة وأبلغنى أن القوات تنسحب فى اتجاه القنال، وتسبقها القيادات وتوجد فوضى وحالة ذعر فى عمليات الانسحاب ، فاتصلت شخصيا بالمشير، وأبلغته بأن مكاتب المخابرات تبلغنى عن انسحاب القوات المصرية فى اتجاه القناة، وقد علمت منه أنه هو الذى أصدر أمره بذلك ، ولما أبديت له خطورة هذا الأمر وذكرته بمعركة سنة ١٩٥٦ ــ وكنت رئيس الأركان للقوات المقاتلة هناك وبمتاعب الانسحاب عاد المشير إلى الاتصال بى بعد حوالى نصف ساعة وسألنى إذا كان ممكناً إلغاء الأمر ، وكان هذا مستحيلا لأن القيادات تحركت فعلا قبل القوات .

كما تأكد لى أن الأمر الخاص بالانسحاب لم يبلغ إلى جميع القوات من قيادتها التى انسحبت تاركة قواتها فى حالة ضياع، ونشأت عن ذلك حالة من الفوضى ، كانت إلى جانب قلة الطرق السبب الرئيسى فى الكارثة ، وسهل على طيران العدو تدمير معظم القوات المنسحبة، ونتيجة لذلك استشهد عدد كبير من الجنود ولم يتم إسعاف المصابين مما زاد من الخسائر ، فضلا عن وقوع حوالى خمسة آلاف فى الأسر، كما تم تدمير معظم معدات القوات المسلحة أو الاستيلاء عليها.

وهكذا يتضح من شهادة الفريق صادق أن المشير عامر هو الذى أصدر أمر الانسحاب. ويروى الفريق أول محمد فوزى الطريقة التى صدر بها قرار الانسحاب قائلاً: أن المشير طلب منه وكانت حالته النفسية والعصبية منهارة، أن يضع خطة لانسحاب القوات من سيناء خلال عشرين دقيقة ، ولم يكن الموقف يسمح بالمناقشة فأسرع الفريق فوزى إلى غرفة العمليات حيث استدعى الفريق أنور القاضى رئيس هيئة الأركان ، واللواء ممدوح التهامى مساعديه بعد أن وضعوا الخطة مكتوبة توجها

إلى المشير الذى كان واقفاً خلف مكتبه ، واضعاً إحدى ساقيه على كرسى المكتب ومرتكزا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسى ، وعندما قال للمشير إنهم وضعوا الخطة على أن يتم سحب القوات بعد أربعة أيام رد عليه المشير قائلاً «أربعة أيام إيه يافوزى ؟ أنا أعطيت أمراً بالانسحاب.. خلاص»!

ودخل حجرة نومه بطريقة هستيرية وأصدر الأمر إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته، وقام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة إلى شخصه وفرقته فقط ، دون أن يخطر القيادات التى تجاوره، حتى أن الفريق مرتجى قائد الجبهة عرف بالقرار من القوات المنسحبة .

ولم يكن هناك قرار مكتوب أو منظم لعملية الانسحاب حتى أن بعض القوات كانت تنسحب بينما كانت هناك قوات أخرى متجهة إلى الجبهة ، بل إن المشير بعد ذلك أراد أن يدفع بالفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء بعد قرار الانسحاب بأربع وعشرين ساعة، إلا أن قادتها رفضوا رغم التعليمات التى أصدرها إليهم الفريق فوزى والتى حملها إليهم فى الإسماعيلية باسم المشير .

ويقول الفريق فوزى أن مرتجى رفض واتصل تليفونيا بالمشير الذى اقتنع بعدم جدوى دفع الفرقة الرابعة المدرعة بناء على رأى قادتها مادام لا يعاونهم غطاء جوى ، وكان قرار الانسحاب هو الذى سبب الكارثة للجيش المصرى فى هزيمة عام ١٩٦٧ .

أما أنور السادات فإنه حمل المشير عبد الحكيم عامر مسئولية إصدار قرار الانسحاب، وتساءل : « لماذا وقف عبد الناصر مكتوف اليدين أمام القرار الذى أصدره عامر إلى القوات بالانسحاب غرب القناة ؟ فليس هكذا يكون الانسحاب ، وأى عسكرى يعرف أن الذى يُبلغ بقرار الانسحاب هو مدير العمليات الذى عليه بدوره أن يضع الخطة اللازمة والجدول الزمنى المناسب لتنفيذ الانسحاب، ويعطيه للوحدات لتنسق كل منها انسحابها حسب الجدول والخطة ، ولكن هذا الأمر لم يحدث ولذلك كان أمر الانسحاب الذى أصدره عامر فى الحقيقة أمرا بالانتحار».

هذه هي وجهة نظر السادات الذي قال أنه كان قريباً من عبد الناصر ودائم الاتصال به.. ويرى عبد المحسن مرتجي «أن عبد الناصر كان يعلم بقرار الانسحاب عند صدوره ووافق عليه . فالمشير أخبره انه اتخذ القرار بالإتفاق مع الرئيس عبدالناصر، وأنه أخذ رأيه ولا يمكنه أن يتخذ القرار بدون علمه، وأن عبد الناصر أخبره بأن المشير قال له أن هناك مساعدات جوية أمريكية وإنجليزية قدمت لإسرائيل وأن القوات لو استمرت في مواقعها سيقضى عليها ، وعلى ذلك اضطر مرغماً على الموافقة على الانسحاب طالما أنه لايوجد حل آخر ، ويقول مرتجي إنه لم يتمكن من تحديد موعد صدور القرار رغم أنه لم يخطر به ، ولكن الخطأ تتحمله أكثر من جهة ، فقد صدرت تعليمات الانسحاب بسرعة من القيادة في الوقت الذي كانت فيه بعض التشكيلات قد صدر إليها قرار تنظيم الانسحاب في ثلاثة أيام ورئيس هيئة العمليات لايعلم ، والأوامر تصدر عن رئيس هيئة أركان الحرب ومن نائب القائد الأعلى مباشرة دون مراعاة التسلسل الطبيعي والقانوني».

ويقول أمين هويدي رداً على كلام الفريق مرتجي: أنه سمع من عبد الناصر أنه لم يتدخل في المعركة أبداً بعد بدء العمليات وأنه ترك الأمور كاملة في أيدي القيادة العامة للقوات المسلحة ! وعلى كل حال فإن قرار الانسحاب في حد ذاته لم يكن سبب الكارثة بل كان من الواجب اتخاذ مثل هذا القرار ، ولكن الذي أدى إلى الكارثة هو التخطيط العام للانسحاب بأن يتم في ١٢ ساعة وبقفزة واحدة إلى غرب القناة ، فتحول الإجراء الذي كان يقصد به إنقاذ القوات البرية في سيناء إلى نكسة عسكرية كاملة بأبعادها المؤسفة .

ومن الملفت أن عبد اللطيف البغدادي يذكر حواراً دار بينه وبين المشير قال له المشير خلاله أن عبد الناصر هو الذي اتخذ قرار الانسحاب «لينقذ أولادنا» .

ويواصل البغدادي روايته قائلا : وكان عبد الناصر قد ذهب إلى القيادة والتقى بعامر وسمع قرار الانسحاب فسأله عن سبب هذا القرار الخطير ، فقال عامر إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهي في الصحراء المكشوفة ولابد أن نسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها ، فقلت دون أن أدري : دي فضيحة .. ده عار !

فرد بقوله : المسألة ليست مسألة كرامة ولا شهامة ، إن المطلوب هو إنقاذ أولادنا والعدو دمر لنا فرقتين ..فقلت له : روميل انسحب من الصحراء ١٠٠٠ ميل وعبر البحر مرتين دون غطاء جوى والهجوم عليه من ناحيتين ، تونس والعلمين ، ونجح فى انسحابه وتكتيكه معروف فى الدفاع عن مدرعاته دون غطاء جوى لها .

فرد بأن ذلك كان عندما يجرى بمدرعاته حتى يصبح خارج مدى طائرات العدو .

فسألته عن رأى جمال عبد الناصر فى الانسحاب فقال «هو الذى اتخذ القرار لينقذ أولادنا».. ويقول البغدادى: إن عبد الحكيم عامر كان دائم الاتصال بقادته فى الجبهة ويصدر إليهم أوامر الانسحاب ، ويظهر أنه لم تكن هناك خطة للانسحاب ، وكانت أوامره إلى كل من اتصل به بضرورة الانسحاب ليلاً، ومحاولة الوصول إلى غرب قناة السويس قبل طلوع النهار، وترك أسلحتهم الثقيلة والاكتفاء بالخفيفة منها، وأن يسيروا فى مجموعات صغيرة متفرقة .

وشهادة البغدادى تناقض كل الشهادات التى أدلى بها الذين حضروا المعركة أو عايشوها سواء من أنصار المشير أو من خصومه ،الوحيد الذى قال أن عبد الناصر هو الذى أصدر قرار الانسحاب ــ وهو البغدادى ـ فى حين أكد وزير الخارجية محمود رياض أيضاً أن المشير هو الذى أصدر القرار .

وقد قال لى البغدادى أخيراً أنه اعتمد فى هذه الشهادة على ما سمعه من زكريا محيى الدين .. وفضلا عن ذلك فان دفاع المشير عن القرار بكل هذا الحماس فى تلك الظروف يدل على أنه هو الذى اتخذه .

وسوف تظل هزيمة ٥ يونيو موضع دراسات عديدة وسوف يظل الحوار حول المسئولين عنها طويلا .. !.. فإن مسئولية الهزيمة العسكرية لا يمكن أن تلقى على عاتق فرد.. فلابد أن لها أسبابها المتشابكة والعديدة التى تمتزج فيها الأوضاع الداخلية، بالأوضاع الخارجية .. للمسئولية السياسية، تمتزجة بالمسئولية العسكرية .. ولقد دُرست أسباب الهزيمة فى أكثر من مكان ، وأعدت تقارير رسمية كثيرة تحمل مختلف وجهات النظر حول أسبابها ، ويطالب الفريق صادق بنشر التقرير الذى أعده المرشال

زخاروف وزير الدفاع السوفيتى بعد الهزيمة مباشرة، لأنه كان يحمل دراسة جادة وموضوعية لكل أسباب الهزيمة.

ويقول أمين هويدى أنه تولى مسئولية وزارة الحربية عقب النكسة مباشرة وأنه كلف الفريق عبد المحسن مرتجى بإعداد دراسة سرية عن أسباب الهزيمة بناء على طلب جمال عبد الناصر، وقد أطلق الفريق مرتجى على مذكرته السرية الاسم الكودى (أمانة) إمعانا فى سريتها وأيضاً كتب الفريق صلاح محسن تقريراً رفع إلى أمين هويدى وزير الحربية حول أسباب الهزيمة .

ودونت وزارة الحربية فى كتاب مازال محفوظا بها، كل التواريخ الدقيقة للأحداث التى تمت فى تلك الفترة العصيبة. وقامت شعبة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة بإعداد مذكرة عن تحليل أسباب النكسة العسكرية. ثم كانت المحاكمات التى تولاها السيد حسين الشافعى عقب النكسة لرجال المشير . وقد كشفت كثيرا من أسرار تلك الفترة ، وكذلك محاكمة قادة الطيران التى أشرف عليها الفريق صلاح الحديدى .. وفى السنوات الأخيرة استمعت لجنة كتابة التاريخ إلى كل المسئولين الذين عاصروا أحداث النكسة مدنيين وعسكريين .

أى أن هناك دراسات متعددة حول أسباب الهزيمة العسكرية، ولكن رؤية المسئولين عن المخابرات قد تكون مفيدة فى هذه الدراسة.

يقول صلاح نصر فى حديث خاص معى أن أسباب الهزيمة العسكرية تتلخص فى:

* أن القوات المصرية لم تكن على استعداد للدخول فى حرب شاملة مع إسرائيل وبخاصة بعد معارك الاستنزاف فى اليمن ، هذا فضلاً عن أن القوات المصرية التى تمت تعبئتها كان ينقصها الإعداد والتدريب ، وقد تحركت هذه القوات بسرعة إلى سيناء كى تتخذ مواقع دفاعية لم تُجهز بعناية .

لقد تمت تعبئة هذه القوات بطريقة عشوائية لخدمة هدف سياسى، هو القيام بمظاهرة عسكرية ، وتم استدعاء قوات الاحتياط التى لم تستطع أن تتعود على مسرح العمليات فى هذا الوقت القصير، أى أنه كانت هناك قوات غير مستعدة

غير مدربة تحشد في أرض عمليات غريبة عليها .. بينما كان العدو يعرف كل شيء عن أرض العمليات .. كما أن قواتنا البرية لم تكن في مستوى القوات الإسرائيلية من ناحية التدريب على القتال الليلي ، فلم يكن في استطاعة قواتنا أن تفي بمتطلبات الحرب الحقيقية ، بينما نجح الإسرائيليون في استيعاب أسس هذه الحرب وقاموا بتطبيقها تطبيقاً سليماً.

* تخبط القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها في إصدار الأوامر المناسبة في الوقت المناسب ، وذلك بعد بداية المعارك نتيجة انعدام الرؤية أمامها بعد أن تم قطع اتصال القيادات مع تشكيلاتها أو مع قياداتها العليا ، ولذلك كانت الأوامر الصادرة متناقضة ، مما أدى إلى الفوضى، والاضطراب اللذين حدثا في القوات المسلحة.

* تدخل القيادة العليا في تفاصيل المعارك ، فقد كان مقر القيادة العامة في القاهرة أشبه بسوق عكاظ ، إذ جمع بين من يديرون المعركة، وبين من جاءوا لمجرد تسقط الأخبار ، ودس أنوفهم فيما لا يعنيهم .

فقد كان مكتب القائد العام الذي يدير المعركة يتسع لعدد كبير من الشخصيات المشتركين في الحكم أو التي تركت الحكم منذ سنوات وأعضاء مجلس الثورة القدامى ومعظم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

والتف الجميع حول عبد الناصر الذي كان يشارك في إدارة المعركة ، وأصبحت المعركة تدار وسط هذا الضجيج وفي ظل هذه الفوضى ، في الوقت الذي كان من المفروض أن تهيئ الفرصة الهادئة لإدارة المعركة .

لقد حدث الشيء ذاته سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي .. حتى اضطر عبدالناصر في ذلك الوقت أن يطرد من لاعمل له من مكتب القائد العام للقوات المسلحة .

* أما السبب الرابع فهو أن القوات المسلحة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت تعتمد على قيادات أمن ، أي قيادات يوثق فيها للحفاظ على أمن الثورة والنظام السياسي، وحينما بدأ الحشد كان لابد من تغيير القيادات إلى قيادات عمليات ، وكان القادة

الجند غرباء على الوحدات التى كانوا يقودونها ، ومن ثم انعدم الجانب الإنسانى الضرورى والذى يوثق العلاقة بين القائد وجنوده.

ومن المسلم به أن ذلك كان له أثر فعال على قيادة هؤلاء القادة الجدد لتشكيلاتهم ، ووحداتهم العسكرية وعلى إدارة المعركة.. على أن هذه ليست كل أسباب الهزيمة للقوات البرية ، فهناك عديد من العوامل الاقتصادية التى حدت من ميزانية القوات المسلحة ، ناهيك عن عوامل سياسية غيرت من الخطة ، وهناك كثير من العوامل التكتيكية ، أو التعبوية أو الفنية، لم أحاول أن أخوض فى تفاصيلها ،بل تركتها للعسكريين كى يجتهدوا فى مجال البحث والتقصى.

■ ■

ويختلف المسئول عن المخابرات الحربية مع المسئول عن المخابرات العامة فى تحديد أسباب الهزيمة، الفريق صادق يضع عددا من النقاط الأخرى كسبب للهزيمة قائلا:

١ ــ لم تكن قيادة القوات المسلحة فى أيدى قادة محترفين ذوى علم عسكرى أو كفاءة قتالية أو خبرة بالمعارك الحديثة التى تشترك فيها جيوش وفرق ، وتتعاون فيها الأسلحة المختلفة ، كما أن القوات المسلحة المصرية فى عام ١٩٦٧ لم تكن فى حالة تسمح لها بدخول عمليات حربية جديدة ، فقد قضت حرب اليمن ــ حوالى أربع سنوات ــ على المستوى القتالى والتدريبى، ولا وجه لمقارنة قوات مصر عام ١٩٦٢ بقوات مصر عام ١٩٦٧ فضلاً عن أن معظم معدات هذه القوات تلفت أو دمرت خلال حرب اليمن ، وكان لهذه الحرب أثر كبير على انحلال القيادات والقوات والروح المعنوية، وكان يجب على القيادة العسكرية إذا كان لديها الشجاعة والوطنية الحقة أن توضح ذلك بجلاء للقيادة السياسية وتضع جميع الحقائق أمامها قبل الموافقة على إجراء مثل هذا الحشد فى مسرح سيناء وللأسف كانت القيادة العسكرية تخفى الحقيقة دائما عن القيادة السياسية، ولا ننسى أن جزءا كبيرا من القوات المسلحة كان لا يزال يقاتل فى اليمن عند

صدور أوامر الحشد ، وبدون شك كان الوقت بالنسبة للعدو يعتبر من أنسب الأوقات لتدمير ما تبقى من القوات المصرية المسلحة قبل أن يعاد تنظيمها بعد حرب اليمن الطويلة المدمرة .

٢ ـ كانت القوات الجوية بقيادتها غير مستعدة مطلقا للقتال فى ذلك الوقت، وقد وضح ذلك من المعارك الجوية التى دارت وسبقت المعركة ومن سيطرة العدو الجوية ، فضلا عن عدد الطائرات وتسليحها ونوعها وعدد أفرادنا الطيارين الفنيين كل ذلك كان مؤشراً واضحاً على تخلفنا فى الطيران.. كذلك المطارات وأوضاعها وأعدادها ومواقعها بالنسبة لنوع طائراتنا ومداها ، لم يكن مناسبا للهجوم أو الدفاع أو تلقى الضربة الجوية أولا، أيضا الدفاع الجوى عن القواعد الجوية لم يكن كافياً بالرغم من أنه أدى واجبه .

وكانت القوات الجوية الإسرائيلية مفخرة إسرائيل ومصدر قوتها وغرورها، وكنا على العكس تماما ، وكان من الواجب على القيادة العسكرية والسياسية أن تعمل على العناية بقواتنا الجوية.

٣ ـ أسوأ ما فى معركة ١٩٦٧ خطة التعبئة فلم تكن سليمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر :

كانت الوحدات تشكو من وصول الاحتياط بملابسه المدنية إلى أرض المعركة بدون أسلحة فمثلاً المدرعات كانت الدبابات تدفع للعريش من المخازن بشحمها وبدون بطاريات أو ذخيرة أو حتى إبر ضرب النار، أو أى معدات كما دفعت دبابات شيرمان الغربية للمعركة دون ذخيرة .

كما كان تشكيل وحدات المشاة الاحتياطى يتم بدون عدد كاف من الضباط وبدون الأسلحة المعاونة وبالقرب من خط القتال.

ووصلت قوات كثيرة إلى سيناء بدون أن تكون لديها معلومات عن مجالاتها فى الخطة.

أيضا كانت تشحن إلى الجبهة وحدات من الحرس الوطنى دون مهام وكان ذلك يشكل عبئاً قيادياً وإدارياً ومعنوياً على قيادة المعركة وعلى مسرح العمليات بدون النظر لخطة إمداد، أو لتأمينها ، مما جعلها عرضة للتدمير والوقوع فى يد العدو.

وفى الساعات القليلة قبل المعركة عينت قيادات جديدة على مستوى الفرق واللواءات والوحدات مما كان له أثر كبير على هذه الوحدات عند بدء الهجوم.

ومن أدلة الفوضى القاسية أن دفعة كاملة من ضباط الكلية الحربية المستحدثين تخرجوا قبل المعركة بأيام أرسلوا إلى منطقة «جبل لبنى» ولم يتم توزيعهم حتى بدأت العمليات مما ضاعف من الخسائر بينهم .

ومن الأمثلة على الفوضى أيضاً ، دفع اللواء ١٤ مدرع من منطقة «تمادة» إلى منطقة جنوب «رفح» قبل المعركة بيومين لتدعيم المحور الساحلى ، وبعد أن استقر فى موقعه الجديد، أعيد قبل العمليات بساعات إلى منطقة «تمادة» ، وتركت منطقة «الماسورة» وجنوب«رفح» و «العريش» مكشوفة دون أى دفاعات مؤثرة بالرغم من أن هذا كان المحور الرئيسى للهجوم.

منطقة غزة ورفح لم تعط الاهتمام الكافى من ناحية كفاءة القادة وعدد الوحدات وتسليحها مما جعلها تنهار فى أول الهجوم. كما أن تغيير الأوضاع حول العريش قبل الهجوم أضعفها.

والقوات الاحتياطية وضعت فى أماكن حساسة بالرغم من معرفة القيادة العسكرية عدم كفاءتها القتالية مما أثر على سرعة انهيار الدفاعات.

٤ ــ بالرغم من معرفة القيادات كلها باحتمال وقوع هجوم العدو يوم ٥ يونيو كما قدرت المخابرات وأكد الرئيس عبد الناصر ، فقد سافر المشير ومعه قيادة القوات الجوية لعمل مؤتمر فى سيناء، وكان ينتظره بالمطار معظم القيادات عندما بدأت الضربة الجوية ، وقد يكون لعلم العدو بهذه التحركات أثر كبير فى اختيار الوقت وميعاد الضربة حين يكون الدفاع الجوى مقيداً !

لو أضيف إلى ماسبق انتظار قيادات الجبهة للأوامر من القاهرة التي كانت تدار منها المعركة جعلها في حالة شلل لمواجهة تطورات الموقف على الجبهة وإذا أضيف لذلك سوء الاتصالات بين القوات وقياداتها لوضح مدى فقدان السيطرة وخاصة عند بداية العمليات .

■ ■

والفريق عبد المحسن مرتجى قائد جبهة سيناء «وهو يروى الحقائق في كتابه» يرجع أسباب الهزيمة إلى عوامل عديدة من قيود على حرية الرأى وكبت للتحريات لم يسلم منها بيت، ومراكز قوى سياسية تتدخل في التخطيط العسكرى وتؤثر على القيادة العسكرية المسئولة .. وأن الزعامة السياسية اعتمدت على حسن الحظ الذى كثيراً ما وقف إلى جانبها ولم يتخل عنها فى جميع الأحداث التى مرت بمصر.

وأن مراكز القوى اتخذت القرار السياسى دون استشارة القادة المسئولين أو مجالس وأجهزة القوات العليا، فضلاً عن أن الغرض السياسى لم يكن واضحاً لديها، ولم تهيئ السياسة والدبلوماسية الجو المناسب للحرب على الصعيد الداخلى أو الخارجى.. ومن الناحية العسكرية يرى أنه قد عين على رأس القوات المسلحة من يشغل أكثر من منصب ، ويكلف بأكثر من نشاط من الأنشطة الحيوية فى الدولة فقد كان ضالعاً فى أعمال سياسية ورقابية أبعدته سواء عن قصد مرسوم أو حسن نية عن ممارسة القيادة العسكرية على أعلى مستوى ، فى الوقت الذى كان فى أشد الاحتياج ليتقنها لأنه لم يتدرج فى المناصب القيادية المختلفة ، ونظراً لانشغاله لم يجد لديه الوقت الكافى للدراسة والتعمق وهو هنا يقصد عامر طبعاً.

ويرى الفريق مرتجى أن جهاز المخابرات الحربية طلب منه التركيز على الداخل ، وأن القادة من مختلف المستويات تُختار على أساس الولاء وليس الكفاءة وجهاز هيئة أركان حرب القوات المسلحة عصب العمل يختار لها من لا يسمح تاريخه وخدمته فى القوات المسلحة ولا ماضيه ان يعتلى رئاستها ، وأخيرا يرجع قائد جبهة سيناء الهزيمة إلى التسليم للعدو بمبدأ المبادأة بـاختياره الوقت والمكان المناسبين لضربته ومن يحقق مبدأ المفاجأة يكسب من البداية ٧٠٪ من عناصر الفوز !

وكان الفريق مرتجى قد قدم دراسة عن أسباب الهزيمة لعبد الناصر إلا أنه روى هذه الحقائق أخيراً وهو يقارن بين هزيمة يونيو ، ونصر أكتوبر التى هى لها عكس ما حدث فى ٦٧ تماما !.. ومن الواضح أنه كقائد عسكرى يبعد المسئولية عن العسكريين ويتحدث عن أمور سياسية ويخلط بين مهمة المخابرات العامة والحربية.

وفى أوراقه التى لم تنشر يقول المرحوم الشهيد عبد المنعم رياض أن إسرائيل حققت أهدافها فى الجولة الثالثة، ويرجع سبب نصر إسرائيل إلى أربعة عوامل:

* التفوق النوعى للقوات المسلحة الإسرائيلية ، علاوة على خفة الحركة العالية لقواتها ، والمرونة الكبرى لأجهزة قيادتها والسيطرة الميدانية الكاملة .

* توفر المعلومات التفصيلية الدقيقة عن القوات المسلحة العربية وأماكن تمركزها على الجبهات الثلاث المحيطة بإسرائيل ، وعن مواقعها وأعدادها ونمط الحياة السائدة فيها، وخاصة عن القوات الجوية المصرية، وذلك عن طريق مصادر المخابرات الإسرائيلية والغربية ، واستخدام أحدث الوسائل التكنيكية كالأقمار الصناعية الأمريكية ، وكل ما يستخدم من وسائل بما يسمح بالحصول على كل ما يتغير ويتبدل من معلومات .

* الدعم الخارجى العسكرى المستتر والعلنى من جانب المعسكر الغربى ، وخاصة أمريكا وألمانيا الغربية ، وكل دول الفلك الغربى ، بما يوفر لمخاطرة إسرائيل المحسوبة أفضل فرص النجاح ويدرأ عنها خطر تدخل المعسكر الآخر .

* استغلال نقط الضعف العربى، أبرع استغلال وأهم هذه النقاط : التخلف التكنولوجى العسكرى وتفتت قدرات القوات المصرية وهبوط كفاءتها القتالية ، وتراكم مفاهيم عسكرية خاطئة لديها عن أساليب معركة الأسلحة المشتركة الحديثة وذلك نتيجة للخدمة الطويلة بمسرح اليمن وضعف القدرة العسكرية فى البلاد المجاورة.

وبعد ذلك .. تطرح السؤال الذى مازال موضع خلاف حتى اليوم ... من هو المسئول عن الهزيمة العسكرية .. عبد الناصر ... أم عامر؟!

والانقسام فى الرأى حول المسئولية عن الهزيمة العسكرية ، قديم ولم يحسم .. وسيظل مسألة صعبة جدا.. وبعيداً عن المؤامرات الدولية التى دبرت ضد مصر حيث ثبت أن الحرب كانت مؤامرة معدة بأحكام لإجهاض الثورة العربية نحاول أن نرصد المسئولية الداخلية فى مصر ..

إن جانباً من العسكريين .. وأنصار المشير .. والذين شاركوا فى الحرب وحوكموا يبرئون أنفسهم ... لأنهم اقتيدوا إلى حرب هزموا فيها، ولم يكونوا مسئولين عنها .. ولا مستعدين لها !

وجانباً آخر من العسكريين .. وأنصار عبد الناصر، والذين شاركوا فى حرب الاستنزاف يقررون أن المسئول عن الهزيمة العسكرية ... هم القادة العسكريون الذين وافقوا على كل الإجراءات التى سبقت الحرب ولم يعترضوا .. ولو اعترض واحد منهم وقال إنهم غير مستعدين لما خاضت مصر الحرب، ولو أعلنوا حقيقة القوات المسلحة لترددت القيادة السياسية فى اتخاذ أى قرار.

الفريق الذى يحمل المسئولية لعبد الناصر يقول أنه جر مصر إلى حرب لم تكن مؤهلة لها .. فاقتصادها متعب ، وجيشها فى اليمن .. وإنه كان يقصد بكل ما فعله مجرد مظاهرة عسكرية يحصل بها على كسب سياسى وينتهى الأمر !

■ ■

وينقسم المحللون العسكريون أيضا فى توزيع المسئولية ومن الذين يرون أن المؤسسة العسكرية مسئولة عن الهزيمة يعبر عنهم أمين هويدى قائلاً لى:

أنه لابد أن نفرق بين تعبيرين.. القيادة السياسية، والقائد السياسى .. فالقيادة السياسية هى مجموع الأفراد الذين يكونون عادة رؤساء مؤسسات أو هيئات أو أفراد ذوى حيثية فى البلد ويعاونون القائد السياسى فى اتخاذ القرار. والمؤسسة العسكرية تكون ممثلة فى القيادة السياسية بالقائد العسكرى..

فأى قرار سياسى يُتخذ، القيادة العسكرية مشاركة فيه.. وهذا ضد ما يقال من أن القيادة السياسية كانت تتخذ قراراتها من وراء ظهر القيادة العسكرية.

والقيادة العسكرية .. أو أي فرد من القيادة العسكرية له حق الاعتراض، ولكنه إذا قبل المهمة فقد وافق عليها، وأصبح مسئولا عنها، وإلا فإذا وجد أنه من الصعب عليه أن يوفق بين معتقداته، وبين آراء القيادة السياسية فعليه أن يذهب أو يستقيل ليفسح الطريق لغيره، ولكن بمجرد أن يقبل المهمة، انتهى الموضوع، وأصبح مسئولا.

وفي محاكمة قضية المؤامرة التي دبرها بعض رجال المشير عامر - وكانت جلساتها علنية- قال العقيد محمد حلمي عبد الخالق.. أن المشير عامر قال له أن هناك اعتقادا بين الضباط بأنه مسئول كقائد عن الظروف التي ساعدت على الهزيمة العسكرية ، وأن هذه المسئولية هي التي أوجبت استقالته ، وأنه يجب القيام بعملية تلقين للضباط لوقف هذا الاعتقاد السائد ينتهم بأن يعرف الضباط بأن القوات التي حشدت في سيناء لم تكن بعد قد استكملت كل ما كان يجب عليها استكماله، لتتابع العوامل السياسية بسرعة كسحب البوليس الدولي، وإغلاق خليج العقبة.

وقد رد عليه رئيس المحكمة حسين الشافعي وكشف في رده تفاصيل واقعتين شهدهما بنفسه فقال: أن الرئيس جمال عبد الناصر عقد اجتماعا شهده جميع نوابه وعرض عليهم مسألة سحب البوليس الدولي باعتبار أنه حق لمصر ـ الدولة التي استضافت هذا البوليس ـ وقد وافق الجميع على أن هذه العملية تزيد من احتمالات المواجهة العسكرية من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ ونظر إلى المشير عامر فأبدى موافقة كاملة على ما قاله الرئيس من توقع، وأبدي موافقته على التنفيذ على أساس أن الموقف العسكري مستعد للزيادة المتوقعة في نسبة احتمالات المواجهة العسكرية إلى ٨٠٪.

وقال رئيس المحكمة حسين الشافعي : أنه فيما يتعلق بإغلاق خليج العقبة فإن الرئيس جمال عبد الناصر عقد اجتماعا آخر شهده جميع نوابه، وعرض فيه مسألة إغلاق خليج العقبة كآخر أثر بقي من آثار عدوان ١٩٥٦ . يمكن تصفيته وقال الرئيس أن هذا العمل سوف يرفع احتمالات المواجهة العسكرية من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وأن المشير عامر قال حينذاك بالحرف الواحدة برقبتي يا ريس"!

ولو كان المشير عامر أبدى أقل بادرة فيما يتعلق باستكمال الاستعداد لكانت هذه البادرة هى الرأى الحاسم فى الموضوع.

وقد عقد الرئيس اجتماعا آخر، وحدد فيه موعد العدوان على وجه التقريب، وقال أنه سيبدأ بضربة جوية ، فرد الفريق صدقى محمود وقال أنه يفضل أن نبدأ بالضربة الأولى، ورد عليه المشير، وقال أنه سيخسر حوالى ١٠٪ فى الضربة الأولى وقال له عبد الناصر يكفينى حتى ٢٠٪.

ولكن أحدا لم يثر قضية الاستعدادات العسكرية، ولا غيرها من القضايا التى أثيرت بعد ذلك.

■ ■

ويضيف الفريق صلاح الحديدى عددا من النقاط الهامة فى كتابه «شاهد على حرب ٦٧» بعد أيام قليلة من إعلان حالة الاستعداد صدر قرار مفاجىء بإنشاء قيادة جديدة تعلو المنطقة العسكرية الشرقية التى كان مقررا لها أن تتولى جميع المسئوليات شرق القناة، وأطلق على هذه القيادة الجديدة القيادة الأمامية للجبهة، وعين قائد القوات البرية« عبد المحسن مرتجى» قائدا لها. كما عين معه عدد ضخم من الضباط وأركان الحرب ممثلين للأسلحة الثلاثة.. ومن الواضح أن هذه القيادة كلها لم تكن لها صلة سابقة بمسرح العمليات أو خططه المعدة، بل إن كثيرا من ضباطها كان بعيدا كل البعد عن سيناء جسما وتفكيرا واهتماما كما أن قائدها لم يسبق له الخدمة فى سيناء ومنذ سنوات عديدة مضت قبل عدوان عام ١٩٥٦.

وصدرت الأوامر فى مايو بتغيير عدد من القادة لغير أسباب واضحة اللهم إلا إذا كانت الكفاءة قد انتصرت على الولاء.

فمثلا ضابط كبير كان يعمل فى عاصمة ألمانيا الغربية لتوفير احتياجات القوات المسلحة من أوربا كان فى زيارة خاصة للقاهرة لقضاء بضعة أيام، فوقعت عليه عيون المسئولين، وعينوه قائدا لتشكيل فى سيناء، ومن سوء الطالع أن يطلب هذا الزائر تعيين

صديق له لكي يعمل رئيسا لأركان تشكيله، وكان يشغل وظيفة تعليمية فى القاهرة، وأصبح على رأس التشكيل قائد ورئيس أركان لاتربطهما به سابق معرفة.

كذلك كثير من الضباط خشوا أن يفوتهم القطار وهم قابعون فى مكاتبهم بالقاهرة، فيضيع عليهم شرف المساهمة فى هذا النشاط العسكرى الكبير الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ استعداد القوات المسلحة أثناء الأزمات الدولية أو العربية الكبيرة التى مرت بها البلاد، فسعوا للانضمام إلى القوات المقاتلة فى سيناء وأجيبت مساعيهم، وهذه كلها من مسئوليات القيادة العسكرية.

■ ■

اللواء عثمان نصار أحد الذين حوكموا فى مؤامرة رجال المشير قال فى المحكمة : أن الجيش المصرى لم يكن ذاهبا لحرب حقيقية، صعب تصور أن قيادة الجيش كانت جادة فى دخول الحرب.. لقد صدرت لىّ الأوامر بالتحرك إلى سيناء كقائد فرقة مشاة تتضمن لواء مدرعا من مائة دبابة، كانت جميعها غير مزودة بأجهزة اللاسلكى.. ومعنى ذلك أنى كقائد لهذا اللواء أنزل من دبابتى وأجرى بين المدرعات وأخبط بيدى على كل دبابة وأقول لمن فيها: «تقدم يا على ... تقدم يا محمد... اضرب ياخليل .. ارجع يا موسى».

وهذه بالتأكيد مسئولية القيادة العسكرية..

■ ■

وكان المشير قد أصدر قراراً بإنشاء قيادة جديدة يقول العسكريون أنه لانظير لها فى معظم جيوش العالم، هى قيادة القوات البرية، أعطيت مهمة الإشراف على القوات البرية، وأعفى الفريق محمد فوزى رئيس هيئة الأركان من الإشراف المباشر على التشكيلات والوحدات.

ويقول الفريق صلاح الحديدى: أن رئاسة الأركان لم تكن منسجمة فى التفكير أو موفقة فى السيطرة على القيادات التابعة للقيادة العامة. فقد كان كل فرع من فروعها

ميالا إلى الاستقلال عن بقية الفروع، عاملاً على عزل نفسه عنها، يغترف المزايا لضباطه قدر المستطاع ولايعترف إلا شكلا برئاسة الأركان العامة وزادت المنافسة حتى أصبحت رئاسة الأركان العامة آخر من يعلم عن الأمور التى تجرى داخل الفروع المختلفة، وحاولت قيادة القوات الجوية، والبحرية الاستقلال عن رئاسة الأركان التى أصبحت بلا سلطات حقيقية.

وكان شمس بدران مدير مكتب المشير يتولى منصب وزير الحربية.. وكان قد تخصص فى الإشراف على الشئون العامة للقوات المسلحة مثل تنقلات الأفراد وترقياتهم، وبعثاتهم، والخدمات التى تقدم لهم، وارتبط به الضباط حتى أصبح المتصرف فى شئون القوات المسلحة.

وقد صدر قرار جمهورى بأن يكون وزير الحربية مسئولا أمام المشير، وأصدر المشير عامر قرارا حدد فيه اختصاصات الوزير فى أن تتبعه أجهزة وزارة الحربية كإدارة الأسرار، والشئون العامة، والتوجيه المعنوى، والقضاء العسكرى والمخابرات الحربية. وهى نفس الاختصاصات التى كان يتولاها عندما كان مديرا لمكتب المشير عامر!

وهكذا حتى الآن تشير كل الآراء حتى آراء العسكريين إلى مسئولية القيادة العسكرية.

وفى كتابه «أضواء على النكسة» يرد أمين هويدى وزير الدولة فى ذلك الوقت على الذين يقولون أن الأمر كان مجرد مظاهرة عسكرية، بأن ذلك ليس صحيحا فمن الناحية المدنية كان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعات متتالية ووضع خططا للدفاع المدنى، وللتهجير، وللخدمات الطبية، والتموين.. وأخليت أجزاء من المستشفيات واستكملت مخازن المحافظات من الأدوية، وكتبت فصائل الدم فى البطاقات.. وتم بحث حتى إمكانية نقل الركاب والبضائع التى يمكن أن تتأثر بالمعارك الحربية.. وبحث موقف التأمين من ناحية المواد التموينية... وتم إخلاء كافة التكدسات بميناء الإسكندرية خاصة القابلة للاشتعال.. وأعطيت أسبقية فى خطط الدفاع المدنى

للقاهرة والسويس والإسكندرية وكفر الدوار وبور سعيد والمحلة الكبرى فهل كان ذلك إلا للإحساس الجاد بأن الحرب قادمة، هذا بالنسبة للقطاع المدنى.. أما القطاع العسكرى، فإنه لايجب أن يثير مثل هذه القضية أبدا..فمنذ الأيام الأولى للأزمة كان الإحساس بنشوب القتال موجودا سواء كان ذلك من واقع التوجيهات الصادرة أو من واقع التحركات والتحضيرات التى تمت.. ففى يوم ١٤ مايو عقد المشير عامر مؤتمراً فى قيادة القوات الجوية - حضره قادة الأفرع وأعطى توجيهاته بحشد قوات فى مسرح سيناء تكون قادرة على الدفاع بل وعلى القيام بأعمال هجومية محددة إذا لزم الأمر.

إذن كانت التوجيهات تقضى بحشد القوات فى سيناء لتنفيذ الخطة الدفاعية المعدة من قبل، والتى كان اسمها الكودى «قاهر» والقيام بأعمال هجومية!

ولم يحدث اعتراض من أحد.. ولو حدث اعتراض لكان بمثابة فرملة لأى إجراءات سياسية فى الأيام القليلة القادمة، ولكان ذلك يوضع فى اعتبار القيادة السياسية وخاصة أن الاعتراض كان يأتى من أكبر القادة العسكريين.

وفى يوم ١٥ مايو.. عقد اجتماع فى مكتب قائد القوات الجوية وأعطى توجيهاته برفع درجة الاستعداد، كما أمر رئيس الأركان بإعداد تجهيز الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية، وفى نفس اليوم بدأ مركز القيادة المتقدم فى العمل وعين الفريق مرتجى قائداً للجبهة.. ولم يحدث اعتراض من أحد.. وهكذا فإن رفع درجة الاستعداد كان قبل ٥ يونيو بثلاثة أسابيع.. وصدرت التوجيهات بالإعداد لسحب قوات الطوارئ الدولية، ولم يحدث اعتراض من أحد، كما لم يذكر أحد من القادة شيئا عن عدم استعداد القوات المسلحة أو سوء تدريبها بل سارع الجميع بالتنفيذ.

وفى يوم ١٦ مايو أصدر المشير توجيهاته التى نصت على أنه تقرر سحب قوات الطوارئ الدولية.. وجاءت توجيهات المشير أن انسحاب القوات الدولية قد يكون مبررا لاحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكرى خصوصا وقد بدأ ظهور تحركات إسرائيلية فى اتجاه حدودنا.. وأرسل الفريق فوزى رئيس هيئة أركان الحرب برقية فى

نفس اليوم للجنرال «ريكي» قائد قوات الطوارئ بناء على توجيهات المشير.. ولم يحدث أي نقاش أو اعتراض.. وهذا القرار لم يتم فجأة يوم ١٦ بل بناء على توجيهات المشير يوم ١٥ ولو أن الاعتراضات قيلت لربما ترددت ولم تكن القرارات قد تتابعت، ولو أن هذه الاعتراضات لاتُلزم القائد السياسى وإلا كان القائد العسكرى هو القائد فعلا، ومع ذلك فإنه لم يحدث اعتراض..

ولقد أصبح فى يقين المشير فى ذلك اليوم أن إسرائيل ستقوم بالعدوان، وهذه المشاهد الواضحة والطويلة من أمين هويدي تقول أن المسألة لم تكن مجرد مظاهرة عسكرية.

■ ■

واللواء عبد الحميد الدغيدى يقول لى : أن المسئول عادة فى الحروب هى القيادة العسكرية التى تتسلم أمر المعركة من القيادة السياسية وتوافق عليه وتقبله وتقوم بتنفيذه.. والقيادة هى عقل القوات المسلحة، وجيش بلا عقل لايمكن أن ينتصر مهما كانت عدته وعتاده وكفاءة رجاله.وهزيمته محققة مهما كان عدده.

ومأساة الحرب فى ١٩٦٧ أن المعركة بدأت واستمرت ساعاتها الأولى بلا قيادة.. فقد كانت القيادة غائبة تماما.

ويقول الفريق محمد صادق أن أسباب الهزيمة لاتنصب على شخص واحد ولا على سلاح واحد.. ولكن لها أسباب متعددة أكثرها سوءاً هو خوف القادة العسكريين المسئولين من مجابهة القيادة بالنصيحة بأن التصرفات التى أدت للمعركة كلها خاطئة.. كما أن نظام الحشد العسكرى كان أسوأ من السوء.

ويقول الفريق صادق أن القائد العسكرى العام وهو المشير عبد الحكيم عامر، كان أقرب ما يكون إلى كونه قائدا سياسيا، وليس عسكريا، وكانت القيادة العسكرية متمثلة فى عبد الحكيم عامر تستطيع – وكان لها من القوة – أن تلزم القيادة السياسية بعدم الدخول فى هذه المغامرة خصوصا بعد أن أرهقت حرب اليمن الجيش المصرى وأوصلت إلى مراكز القيادة فى غرف العمليات ضباطا جهلاء، لايعلمون شيئا عن العلم والفن العسكرى الحديث مما ساعد على سرعة الانهيار.

أيا كان المسئول فإن ماحدث بعد انتهاء الحرب كان مثيرا، وأدى إلى قطيعة بين الصديقين.. ناصر.. وعامر..

■ ■

ونشرت الصحف يوم ١١ يونيو نبأ استقالة جميع قادة القوات المسلحة!.. وكان جمال عبد الناصر قد أعلن عدوله عن التنحي يوم ١٠ يونيو...!!

ويتردد أنه كان هناك اتفاق بين عبد الناصر وعامر على أن يتنحيا سويا، ولكن لم يثبت أنهما التقيا منذ غادر عبد الناصر القيادة أثناء الحرب حتى يحدث مثل هذا الاتفاق.

وكان صلاح نصر قد زار عبد الناصر في بيته بعد إذاعة خطاب التنحي على حد روايته لي وفي مكتبه كان عبد الناصر يذرع الحجرة كالطير الجريح الحبيس في القفص، وكان على أن أقول له شيئا في هذه المحنة، محاولا التخفيف عنه، فقلت إن هذه ليست أول هزيمة في التاريخ، والدول تهزم عسكريا، ولكنها تستطيع أن تستعيد نفسها.. وبصوت مليء بالأسى والألم جاءتني كلمات عبد الناصر:

– دي حكاية محمد على بتتكرر ياصلاح!

ولكن شمس بدران يقول أن عبد الناصر والمشير قد اتفقا على التنحي وأن يكون زكريا محيي الدين رئيسا للجمهورية لأن عنده خبرة وله اتصالات بالأمريكان.. لأن أمريكا تطلب رأس الرئيس شخصيا (وبدل ما يخربوا البلد أسبق أنا واتنحى ويجي زكريا محيي الدين).

ويقول أنور السادات أن عامر اتصل بالرئيس قبل أن يلقي خطاب التنحي، وطلب أن يعلن تنحيه معه إلا أن عبد الناصر قال له: – «سبني يا عبد الحكيم أعمل آخر عملية لوحدي.. أنا باخلص مسئوليتي وبعد ذلك إذا كنت عاوز تقدم استقالتك ابقى قدمها!».. وهذا معناه أنهما لم يتفقا معاً على التنحي!

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجي: «إنه كان من المفروض أن يذيع المشير بيانا

يعلن فيه تنحيه - هذا ما قاله لي المشير وعندما كان الرئيس عبد الناصر يذيع بيانه ذهب المشير إلى مبنى الإذاعة وبعث بورقة لرئيس الجمهورية أثناء تلاوة بيانه طالبا أن يسمح له بإذاعة بيانه هو الآخر فرفض هذا الطلب».

ويبدو أن هذه الواقعة ليست صحيحة لأن عبد الناصر أذاع البيان من منزله، ولم تكن هناك ضرورة لإرسال مثل هذه الورقة في منتصف الخطاب، فكان يمكن الانتظار لدقائق، وقد قال السادات أن عبد الناصر جاءته رسالة عاجلة من السوفييت عرضت عليه وهو يقرأ بيانه يطلبون منه ألا يتنحى.

وكان عبد الناصر قد أعلن في خطاب عودته بعد التنحي بناء على رغبة الجماهير المصرية والعربية الكاسحة أنه سيبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان.. وأن الهزيمة لابد أن تضيف إلى تجربتنا عمقا جديدا، وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وواعية على كثير من جوانب عملنا.

ويقول محمد حسنين هيكل : أن عبد الناصر كان صادقا تمام الصدق في موضوع التنحي وعندما كتبت خطبة التنحي كانت فيها عبارة: «إنني مستعد لتحمل نصيبي في المسئولية» لكنه عدل هذه العبارة بخط يده لتصبح «إنني مستعد لأن أتحمل المسئولية كلها..» وكان مصمما بالفعل على أن يتنحى.. وكان عبد الناصر قد اتصل بي يوم الخميس ٨ يونيو ليلا وحدثني في ما يريد أن يضمنه الخطاب، وكان رأيه أن يعلن تنحيه لشمس بدران وزير الحربية لأنه تصور أن مشاكل ستحدث بين القيادة السياسية في مصر والقيادة العسكرية، وأن مثل هذا الاختيار يجنب البلد أي شقاق بحيث لاتصطدم السلطة المدنية بالسلطة العسكرية، ويحفظ وحدة القيادة لفترة وفي اليوم التالي توجهت إليه ومعي الخطاب وقد تركت مكان الاسم فارغا أي أنني لم أكتب شمس بدران. وهذه الواقعة يعرفها كثير من المسئولين الذين كانوا في موقع السلطة آنذاك .. وأعطيت الخطبة لعبد الناصر وقلت له أنني شخصيا غير مقتنع بمسألة التنحي لشمس بدران، لأن مانواجهه الآن أبعد بكثير من موضوع احتمال اصطدام السلطة العسكرية بالسلطة المدنية.. وبعد مناقشة طويلة اقتنع بضرورة أن يكون

الشخص الذي يتنحى له غير شمس بدران.. واستقر رأيه على زكريا محيي الدين على أساس أنه أقدم الباقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة. وليس على أساس آخر وقد تردد أن هذا الاختيار كان لأن زكريا محيي الدين يمكن أن يكون مقبولاً من الغرب، وهذا هراء فزكريا محيي الدين من الوطنيين ومن الذين شاركوا في الثورة.

وكانت الجماهير قد احتشدت عقب سماعها خطاب عبد الناصر. ورأى بعضهم محمد فايق وزير الإعلام في سيارته متجها إلى منزل الرئيس، فاعتدوا عليه لأنهم تصوروا أنه زكريا محيي الدين الذي يشبهه، والملفت أن حشود الجماهير امتدت من المدن إلى القرى .. ومن مصر إلى سائر البلدان العربية، ومن البلدان العربية إلى الجاليات العربية في أوربا وأمريكا.

ويقول عبد المحسن مرتجي: «أن الرئيس أخبره أنه سأل المشير عمن يصلح ليكون رئيسا للجمهورية بعده، فأجابه المشير على الفور شمس بدران».

وطلب المشير من الرئيس أن يجعل هذا الأمر سريا بينهما وقال الرئيس – حسب رواية الفريق مرتجي – أن المشير لم يحتفظ بسر الاختيار المبدئي لشمس بدران ليكون رئيسا للجمهورية، وأنه أبلغ شمس في نفس الليلة، وعلى ذلك نام شمس بدران وهو يحلم برئاسة الجمهورية التي سينالها اعتبارا من مساء يوم ٩ يونيو»!

ويبدو أن هذه الشهادة ليست دقيقة لأن عبد الناصر لم يلتق بالمشير.

■ ■

عاد عبد الناصر لموقعه.. ونشر نبأ عن استقالة المشير، وقامت أول مظاهرة من رجاله في القوات المسلحة حيث احتشدوا في فناء منزل المشير في حلمية الزيتون، وهم يهتفون «لا قائد إلا المشير».

ويقول الفريق مرتجي أن الضباط تجمعوا وطالبوا بضرورة بقاء الرئيس والمشير.

لكن السادات يقول أن عبد الناصر فوجئ يوم ١١ يونيو بعدد كبير من الضباط في بيته يطلبون منه عودة المشير عامر، وأنه جاءته أخبار أن البوليس الحربي يتحرك من

قشلاق الحلمية في طريقه إلى بيت عبد الناصر ليطالب بعودة عامر، وكان الحرس الجمهوري قد اشترك في المعركة، فأخذ عبد الناصر طبنجته ووضعها بجوار فراشه وجلس ينتظر، وفي هذه الأثناء حاول الاتصال بعامر دون جدوى فاتصل بمحمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلحة في القيادة الذي أخبره بأن هناك ٦٠٠ ضابط وأربعة فرقاء متجمعين في القيادة ويطالبون بعودة عامر.. على الفور أصدر عبد الناصر أمره إلى فوزي بأنه قد عينه قائدا عاما للقوات المسلحة، وعليه أن يبلغ الفرقاء الأربعة بأن عبد الناصر قد استغنى عن خدماتهم، ثم يتصرف مع الستمائة ضابط فيصرفهم أو يلقى القبض عليهم..

نفذ فوزي الأوامر وأبلغ عبد الناصر بذلك فطلب منه الحضور لمقابلته ومعه عبد المنعم رياض في مساء نفس اليوم حيث وضعوا الجدول الزمني الذي بمقتضاه يعاد بناء القوات المسلحة، وكان ذلك أول عمل يباشره عبد الناصر بعد عودته!

ويروي الفريق محمد فوزي أنه في هذا اليوم حدث تجمهر من ألوية وعمداء وعقداء القوات البرية «المقربون» في مقر القيادة وطالبوا بعودة المشير وقد واجهت هذا التجمهر بمفردي وهتف الضباط لا قائد إلا المشير.. وعلمت بعد ذلك أنهم.. خرجوا ورابطوا في منزل المشير بأسلحتهم وذخائرهم وعرباتهم وفي الساعة الثانية بعد الظهر اتصل بي عبد الناصر وأخطرني بأنه تم تعييني قائدا عاما للقوات المسلحة، وسألني عن مدى تحملي المسئولية فأجبته بموافقتي على تحمل هذه المسئولية، ثم اتصل بي الرئيس وأخطرني بأنه قبل استقالة القادة الذين قدموا استقالاتهم وهم الفرقاء:

سليمان عزت قائد القوات البحرية، محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية، محمد أحمد حليم إمام مساعد المشير، هلال عبد الله هلال مساعد المشير، جمال عفيفي نائب قائد القوات الجوية، وعبد المحسن مرتجى قائد عام الجبهة، أنور القاضي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة.

كما أصدر الرئيس أمره بإحالة عدد من الضباط إلى المعاش.. وأمر بإعادة

عبدالمنعم أبو زيد إلى السجن.. ثم عين الفريق مدكور أبو العز قائدا للقوات الجوية. وعبد المنعم رياض رئيسا للأركان.. وأمين هويدي وزيرا للحربية.

■ ■

وكان المشير قد انتقل يوم ١٠ يونيو بعد عدول الرئيس عن التنحي إلى منزله في الجيزة حيث يقول لي صلاح نصر في هذا الشأن: في هذه الليلة تجمهر عدد غفير من ضباط القوات المسلحة بمختلف رتبهم بمنزل المشير في شارع الطحاوية بالجيزة وذلك بعد أن سمعوا بعودة عبد الناصر إلى الحكم، وطالبوا بعودة المشير عبد الحكيم عامر إلى مناصبه.. وكان المشير عبد الحكيم عامر قد غادر منزله صباح هذا اليوم إلى منزل يقع في شارع أحمد حشمت بالزمالك كان معدا لزواج ابنة عصام خليل، حتى يبتعد عن مقابلة أي إنسان، وبخاصة الضباط، كي لا تؤول هذه المقابلات في صورة ما».

«وساد الهرج والمرج منزل عبد الحكيم عامر في الجيزة، وبدأ الضباط وكأنهم في شبه مظاهرة تطالب بعودة قائدهم وعلا الصخب والضجيج، ولم يستطع أحد إقناعهم، فاتصل بي هاتفيا تابع للمشير يدعى متولي السيد. ورجاني أن أحضر إلى المنزل لأطيب خاطر الضباط وأصرفهم بالحسنى، وسألت متولي عن المشير فذكر لي عنوانه في شارع أحمد حشمت وأعطاني رقم هاتف المنزل الذي يقيم فيه».

«ولم أشأ أن أتدخل في هذا الأمر بنفسي، ذلك أنني آليت على نفسي منذ عدة سنين ألا أتدخل في شئون الجيش، وذلك بعد أن حاول بعض المحيطين بعبد الناصر الدس لي لديه بأنني أتقابل مع بعض ضباط الجيش لأدبر انقلابا عليه.

«واتصلت بعبد الحكيم عامر هاتفيا، ورجوته أن يعود إلى منزله ليصرف الضباط، ولكنه ذكر لي أنه سيرسل لهم من يصرفهم وكلف ضباط مكتبه بهذه المهمة، ولكن الضباط رفضوا الانصراف، إلى أن خرج لهم الفريق صدقي محمود قائد الطيران وأبلغهم أن المشير سيتوجه إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في صباح اليوم

التالى.. ولم يكن هذا يمت إلى الحقيقة بشيء»، فلم تكن فى نية المشير عامر أن يذهب إلى القيادة، ولكنه اتخذ هذا السبيل حتى يصرف الضباط من منزله، ولايؤول تجمعهم بأى معنى.. ويواصل صلاح نصر قوله لـى: «وفى صباح اليوم التالى أى يوم ١١ من يونيـو توجه لفيف من القادة وعدد كبير من الضباط من مختلف الرتب، إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة. ووجدوا الفريق أول محمد فوزى يجلس على مكتب المشير عامر. وثار بعض الضباط على مسلك محمد فوزى، وصاح اللواء عبد الرحمن فهمى غاضبا، وقال إن فوزى يريد اغتصاب منصب المشير عامر، وأثار ذلك سخط أغلب الضباط الذين كانوا فى المكتب ووجهوا إليه سبابا لاذعا.

وفى صباح هذا اليوم كان قادة الأسلحة الثلاثة - الجيش والبحرية والطيران - وبعض كبار القادة قد اجتمعوا فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وقدموا استقالاتهم إلى رئيس الجمهورية.

وعلم عبد الناصر بما حدث فى مقر القيادة العامة، فقبل على الفور استقالة القادة الكبار، وأحال إلى التقاعد الرتب الأخرى، وكانت هذه بمثابة أول حركة تطهير للتخلص من الذين تعاطفوا مع المشيرعامر ..

وأثار الضباط المحتشدون فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة مناقشات ومجادلات، وطالب أغلبهم بضرورة عودة المشير عامر إلى منصبه طالما عاد عبد الناصر إلى الحكم.. ووقف بعض الضباط موقف المشاهد بينما تطوعت قلة منهم مدعية بأنها عليمة ببواطن الأمور، لإقناع الحاضرين بأن ما جرى فى اليومين السابقين متفق عليه بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر لغرض سياسى، وأن الأمور سترجع إلى ماكانت عليه، وتعود المياه إلى مجاريها.

وتعقد الموقف نتيجة حماس سرية المشير عبد الحكيم عامر المعسكرة داخل ثكنات الحلمية، واستقل أفرادها العربات برئاسة الرائد أحمد أبو نار، وتحركوا إلى خارج مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، مرددين الهتاف: ناصر.. عامر.

ونقل قائد الشرطة العسكرية هذه الصورة مشوهة إلى عبد الناصر، وأفهمه أن هناك مظاهرة عسكرية قامت بها سرية حرس المشير، واقتحمت مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة كنوع من الضغط على عبد الناصر لعودة المشير عبد الحكيم عامر، مما أغضب عبد الناصر، وقرر نقل ضباط السرية.

واتصل بى عبد الناصر فى صباح اليوم التالى، وكان غاضبا وطلب منى أن أبحث هذا الأمر، وأبلغنى أنه سيرسل لى قائد الشرطة الذى لديه كل المعلومات عن هذا الأمر.. وحضر لى فى المكتب، واتضح من مناقشته أن الأمر لايتعدى مظاهرة سلمية أراد بها الضباط والجنود أن يعبروا عن مشاعرهم إزاء إحساسهم بالعلاقة التى تربط بين عبد الناصر وعامر، كما أن العربات التى كانت تقل الجنود لم تقتحم مقر القيادة، بل بقى الجنود خارج المبنى.

كانت هذه أول بذور الفتنة بعد انتهاء العمليات الحربية، ووقف إطلاق النار، بذرها من أرادوا الوقيعة بين عبد الناصر وعامر، إذ كانوا يأملون أن الجو سيخلو لهم بعد التخلص من عبد الحكيم عامر.. كنت فى ذلك اليوم أحس بإرهاق شديد نتيجة العمل المضنى المتواصل فى الأيام السابقة، وحاولت أن أحصل على قسط من الراحة، فاعتكفت بالمنزل، وقرابة الساعة الثانية عشرة ظهرا اتصل بى عبد الناصر هاتفيا، وسألنى عن المشير عامر، فأخبرته بأننى علمت أنه يقيم فى شقة بالزمالك تخص ابنة عصام خليل، وذلك كى لايقابل الضباط الذين كانوا قد تجمعوا فى منزله بشارع الطحاوية بالجيزة».

■ ■

ويقول شمس بدران ـ فى المحكمة ـ أنه عقب عدول عبد الناصر عن التنحى يوم ١٠ يونيو توجهت مظاهرة من الضباط تهتف «لانريد إلا عامر.. شمس وعامر» وكان مشهدا بعيدا عن العسكرية ولكن الضباط كانوا يحبون المشير جدا!!.. كان الجيش لايريد تنحى المشير، فتجمعوا بالآلاف فى مبنى القيادة، وفى منزل المشير وأعلنوا الاعتصام، وأنهم سيبيتون حتى الصباح إلى أن يتحدث إليهم المشير، وانصرفوا بعد

أن وعدهم المشير بالتحدث إليهم فى اليوم التالى، وانصرف الضباط، ولكنهم توجهوا فى الصباح التالى إلى مبنى القيادة الجديدة فى مدينة نصر ينتظرون المشير!

■ ■

وبدأ الضباط يحتشدون فى منزل المشير بالمئات.. وتم سحب الحرس الخاص بالمشير. فأحضر المشير حرسا خاصا مسلحا من بلدته أسطال.. وتحول منزل المشير إلى ترسانة مسلحة حتى أنه عندما أخرج منه، حملت الأسلحة ١٢ سيارة نقل، حمولة كل منها ٣ طن.

وعندما طُلب صدقى محمود للتحقيق معه فى مسئوليته عن النكسة ومحاكمته كقائد للطيران، اتصل بعبد الحكيم عامر، الذى طلب إليه أن يذهب إليه فى منزله ليكون فى حمايته ولن يجرؤ أحد على استدعائه للتحقيق.

بينما كان منزل المشير عامر يتحول إلى ترسانة عسكرية، ويعتصم به الضباط.. كان عبد الناصر قد شكل لجنة لتطهير القوات المسلحة برئاسة زكريا محيى الدين، ولجنة أخرى برئاسته حضرها كل من زكريا محيى الدين ومحمد فوزى قائد عام القوات المسلحة، ومدكور أبو العز قائد الطيران، واللواء أبو ذكرى قائد القوات البحرية، ووحيد عبد الرحيم كاتم أسرار حربية وصلاح نصر.

ويواصل صلاح نصر روايته للأحداث قائلا لى:

أن عبد الناصر قال فى بدء هذا المؤتمر ما يفيد بأن اللجنة ينبغى أن تكون محايدة بعيدة عن الانتقام، فقد قاد محمد فوزى حملة عنيفة للتخلص من كل من أبدى تعاطفا مع المشير عامر، ولتصفية خلافات قديمة.

قال عبد الناصر: إننا يجب أن نراعى المصلحة العامة... ولايعنى أن اتصال ضباط بشمس بدران يجلب إليهم أى شبهة، فشمس بدران كان مسئولا عن تأمين القوات المسلحة، وكان واجبه أن يتصل بالضباط.

وقرر المشير عامر أن يبتعد عن القاهرة بعد تعيين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة -- والحديث مازال لصلاح نصر -- فغادر القاهرة إلى قريته أسطال بمحافظة المنيا وصحبه فى الرحلة مدير مكتبه السابق ووزيره وصديقه شمس بدران.. الذى يقول أن الرحلة كانت تهدف البعد حتى تهدأ النفوس.. ولكن النفوس لم تهدأ، بل لقد ازدادت النار اشتعالا.. وبدأ رجال المشير يرسمون إما لعودته او لعزل عبد الناصر وحاول عبد الناصر إحتواء الأزمة.

■ ■

عرض عبد الناصر على المشير عامر، فى محاولة لاحتواء الأزمة أن يعود كنائب لرئيس الجمهورية، على ألا تكون له علاقة بالقوات المسلحة، ولكن المشير رفض أن يبتعد عن رجاله، وقال لصلاح نصر«هل ترضى أن أصبح تشريفاتى لاستقبال القادمين من الخارج وتوديع الضيوف المغادرين ثم أقف مكتوف اليدين بينما هو يبطش بالضباط؟»

ويقول شمس بدران أنه توسط بين عبد الناصر وعامر لكن الرئيس قال له: «أن عبد الحكيم لن يعود إلى الجيش».

وبعد أسبوع واحد فى «أسطال» عاد عبد الحكيم عامر إلى القاهرة، وخلال هذا الأسبوع تردد شمس بدران بين القاهرة وأسطال أكثر من مرة فى محاولة للتوسط بين ناصر وعامر.. ويقول شمس بدران:«كنت أعتبر نفسى أقدر واحد فى البلد على إتمام هذه التسوية لأننى سبق أن عملتها».

ويقول صلاح نصر: إن عبد الناصر اتصل به عندما عاد عامر من «أسطال»، وسأله عن سبب حضوره وطلب إليه أن يذهب إلى المشير ويخيره بين أحد أمرين: إما الإقامة فى الخارج (يوغوسلافيا) أو القبول بمنصب نائب رئيس الجمهورية دون أن تكون له علاقة بالقوات المسلحة.. ورفض المشير العرضين قائلا أنه سيترك القاهرة ويعود إلى «أسطال».. وتدخل شقيق عبد الناصر، المتزوج من كريمة المشير، لدى صلاح نصر للتوسط بين أخيه وصهره.. وطلب عبد الناصر بأن يذهب صلاح إلى المشير فى أسطال قائلاً له: اذهب إليه، ولكن لا مناقشة فى عودته إلى الجيش.

استقل صلاح نصر طائرة حربية إلى المنيا، وحاول إقناع المشير بأن يعود معه، ويلتقي بعبد الناصر لتسوية الأزمة على الأسس التي يراها عبد الناصر لكن المشير رفض.. وعاد صلاح نصر بعد أن أخفق في مهمته، وبعد أيام جاء عبد الحكيم عامر إلى القاهرة، وكان ذلك بداية تفاقم الأزمة.

يقول صلاح نصر: «إن بعض الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد أقاموا في منزل المشير، فتحدثت إلى المشير في صرفهم حتى لايزيد من حدة الموقف ولكنه بطبيعته كرجل صعيدي، وجد حرجا في طردهم من بيته، وكان على هؤلاء الضباط أن يقدروا الموقف. وينصرفوا من تلقاء أنفسهم حتى ولو كانوا سيتعرضون للاعتقال».

■ ■

ويقول صلاح نصر: إنه في تلك الأثناء وقع حادث صغير ترك أثرا كبيرا في نفس المشير عامر، فقد كانت إحدى سيارات المخابرات العامة تراقب جاسوسا أجنبيا في منزل يقع في المنطقة التي يقيم فيها المشير، وكانت السيارة تقف على مقربة من بيت عامر حتى تبقى بعيدة عن منزل الشخص المراقب، وهو أمر طبيعي، فما كان من أحد الضباط المقيمين مع المشير إلا أن اعتقل طاقم المراقبة وأدخله إلى المنزل، وأوهم عبد الحكيم عامر أنهم يراقبونه فاتصل بي المشير عامر تليفونيا، ووجدته لأول مرة منذ عرفته زميلا في الكلية الحربية عام ١٩٣٨ غاضبا متأثرا، وهو يقول لي: «انت بتراقبني؟» فوجهت لوما إلى عامر لأنه تصور أنني أراقبه. وأنا لا أقول ذلك الآن فقط، ففي محكمة الثورة سألني رئيس المحكمة «انت قلت في التحقيق أنهم لو كانوا طلبوا مني مراقبة عبد الحكيم لرفضت».

فأجبت رئيس المحكمة قائلا: لم أقل هذا.. بل قلت لو كانوا طلبوا مني مراقبة المشير عامر لاستقلت، وهناك فرق بين الرفض والاستقالة، ففي حالة الاستقالة هناك غيري ممن يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

من أجل ذلك أحزنني جدا أن يشك عبد الحكيم عامر في صديق عمره، وفي الوقت الذي كنت أقوم فيه بدور حمامة السلام لتصفية كل الخلافات، وآلمني أن تهتز

صداقة العمر فى لعبة السياسة، ولم يهدأ المشير، فقد أقدم على تصرفين زادا من حدة الموقف.. الأول: أنه طبع استقالته التى سبق أن قدمها إلى عبد الناصر عام ١٩٦٢ ووزعها على أعضاء مجلس الأمة، وبعض المؤسسات... والثانى: أنه اتصل بالسفير السوفيتى تليفونيا، واتهم السوفييت بأنهم مشتركون فى مؤامرة دولية ضد مصر مما تسبب فى الهزيمة العسكرية، وكان فى نيته أن يرسل خطابا رسمياً بذلك إلى السفير لنشره فى الخارج ولكنى أثنيته عن ذلك... وقد جاء تصرفه بعد الحملة التى شُنت على القوات المسلحة فى الداخل ونتيجة لقيام السوفييت بالهجوم فى الخارج على الجيش ووصمه بالرجعية والقصور.

وهناك عامل آخر وهم المحيطون بعبد الناصر الذين عملوا على إشعال الفتنة، فقد كلف سامى شرف اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية بالقبض على جلال هريدى قائد قوات الصاعقة. الذى كان يقيم بعد النكسة فى منزل المشير بصفة دائمة ونصبوا له كمينا بالقرب من منزل عبد الحكيم عامر، وحاولوا القبض عليه ولكنه نادى بأعلى صوته على زميل له فى الداخل هو الضابط المتقاعد مختار حسين الذى أسرع إليه مسلحا لينجده وحينما أحست سيارة المخابرات الحربية بذلك أسرعت بالفرار تطاردها طلقات نارية سمعها كل سكان المنطقة التى تطل على النيل، وظن المشير أن هناك هجوما على منزله فخرج، وقد تسلح بعدة قنابل يدوية.

وبعض المحيطين بعبد الناصر كلفوا المباحث العامة والمخابرات الحربية بمراقبة تحركات المشير عامر، ظنا منهم أن تخريب العلاقة بين عبد الناصر وعامر سيفتح الباب أمامهم واسعا، وكانت كل هذه الأحداث تدور، وأنا بعيد عنها لملازمتى الفراش إثر سقوطى فى مكتبى بأزمة قلبية، وظللت مدة أسبوعين بلا حركة بناء على نصيحة الأطباء، وزارنى كل المسئولين ومن بينهم عبد الحكيم أكثر من مرة، ثم خرجت من مكتبى إلى إحدى الاستراحات الحكومية فى الزمالك.

ويضيف صلاح نصر قائلاً: فى اليوم التالى أى الرابع والعشرين من أغسطس زارنى فى الاستراحة المشير عامر وبصحبته شمس بدران وكان أول لقاء لى مع

شمس منذ مرضي، وما إن جلس المشير معي، حتى دق جرس الهاتف وكان المتحدث جلال هريدي من منزل المشير يبلغه أن الرئيس عبد الناصر يريده على الهاتف، وحاول المشير أن يتصل بعبد الناصر، إلا أنه أخفق. .ثم حضر من أبلغني بأن أمين هويدي قد عين مشرفاً على المخابرات فشرعت في كتابة استقالتي.

■ ■

ويواصل صلاح نصر رواية ما حدث قائلاً: «ما إن انتهيت من كتابة استقالتي حتى حضر إليّ في الاستراحة عباس رضوان وقال إن عبد الناصر إتصل به هاتفيا في منزله، وأبلغه أن المشير عنده وأنه أرسل قوة بقيادة الفريق أول محمد فوزي لإخراج الضباط المقيمين في منزل المشير.. وقال رضوان للرئيس عبد الناصر«وهل كان من الضروري إرسال هذه القوة؟».. فرد عليه بالقول: «عبد الحكيم مش عاوز يسلمهم وبيقول يخرجوا واحداً واحداً».

فاقترح عباس رضوان على عبد الناصر أن يعود عبد الحكيم عامر إلى منزله ويتولى هذا الأمر.

ولكن عبد الناصر قال له إنهما لم ينتهيا بعد من مناقشة بعض الموضوعات، وطلب منه أن يذهب إلى منزل المشير في الجيزة ويقنع الضباط بأن يسلموا أنفسهم.

وكان منزل عباس رضوان قريبا من منزل المشير، فذهب إليهم مساء على قدميه، ووجد أن المنطقة الممتدة من كوبري الجامعة حتى منزل المشير محاطة بقوات في حجم لواء، وكأن هناك معركة حربية على وشك النشوب.

وحينما وصل عباس رضوان إلى منزل المشير وجد الفريق محمد فوزي، ومعه قائد القوة اللواء سليمان مظهر، يتحدث مع الضباط المقيمين داخل المنزل، ولم يكونوا يتعدون أصابع اليد، ويطلبون منه أن يدخل المنزل لمناقشته.

ورأى عباس رضوان الموقف يتطور سريعا، وقد أقنع الضباط بالخروج بعد أن قال لهم: إنه لايمكننا أن نسمح بأن يلحق أدنى ضرر بأسرة المشير، وأن فوزي سينفذ

أوامر عبد الناصر، ولهذا ليس هناك سبيل سوى أن تخرجوا.. واقتنع الضباط وخرجوا وتم القبض عليهم، وتم تغيير الحرس القديم بحرس جديد.. وعاد المشير فوجد أن كل شيء قد انتهى وأنه أصبح سجينا داخل منزله، وفي العاشرة صباحا توجه عباس رضوان إليّ في الاستراحة التي كنت أقيم فيها ليقص على مغامرة الليل.. وبعد ذلك روى محمد أحمد، أمين رئاسة الجمهورية لصلاح نصر شهادته عن أحداث تلك الليلة في منزل الرئيس قائلا: أنه لاحظ جوا غريبا يحيط بمنزل عبدالناصر، فوزير الداخلية. ومدير المباحث العامة ومأمور مصر الجديدة، وعدد من ضباط الشرطة كلهم أمام بوابة بيت عبد الناصر، فدخل محمد أحمد على عبدالناصر مسرعا يسأله بلهفة: «إيه اللي بيحصل ده يافندم؟».

فقال له عبد الناصر: «النواب جايين دي الوقت... دخلهم أوضة المكتب والمشير جاي برضه دخله الصالون الكبير، وروح لسامي شرف يقولك التفاصيل».

وحضر نواب رئيس الجمهورية ثم المشير. بينما ذهب محمد أحمد إلى المنزل المقابل حيث يقع مكتب سامي شرف ليجد في حديقة بيت عبد الناصر بعض ضباط الحرس الجمهوري بقيادة اللواء الليثي ناصف.. ولم يكن من المعتاد دخولهم مسلحين بالرشاشات الخفيفة، فسأل الليثي ناصف عن السبب فأجابه «إحنا ضيوف عندكم شوية».

وكان المشير قد ترك مسدسه في سيارته قبل أن يدخل منزل عبد الناصر، وفي مكتب سامي شرف عرف محمد أحمد القصة وهي أن المشير سوف تحدد إقامته.

■ ■

وفي مواجهة استمرت خمس ساعات بين عبد الناصر وعامر، أحس عبد الحكيم أن عبد الناصر قد أعد كمينا لمحاكمته !!..

فقد كان يتصور أن عبد الناصر قد وجه الدعوة إليه ليتناولا طعام العشاء معا، ثم يصحبه إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربي.. وقد زاد من اعتقاده هذا أن بعض

المحيطين به أقنعوه بأن عبد الناصر لن يستطيع مواجهة الملوك والرؤساء العرب بعد الهزيمة، ومن المؤكد أنه سوف يصحبه معه لكى تتجه إليه الأنظار. ويقع اللوم عليه، ويتحدث هو فى تبرير ما حدث!

وعندما دخل منزل عبد الناصر وجد زملاءه أعضاء مجلس الثورة.. فأحس بأن الجو مختلف، وأنها لن تكون جلسة بينهما فقط!

قبلها بيوم واحد كان اللواء عثمان نصار والعقيد جلال هريدى من بين المعتصمين فى منزل المشير.. قد حاولا تشجيع المشير على اتخاذ موقف ما.. وقال له عثمان نصار: وحياة النبى ما تمكنش الراجل ده منك، ومنا، لأنه لن يتورع عن بهدلتنا والقضاء علينا وعليك، إنه أنانى، ولا يحب إلا نفسه!

وسألهم المشير عن طريقة عودته إلى موقعه فقالوا له: المسألة بسيطة سيادتك تلبس البدلة الكاكى، وتتفضل تذهب لمكتبك بالقيادة، والكل سيكون تمام.. فهز المشير رأسه متسائلا: والكرامة ياناس.؟؟ كرامة القائد.. إن كان ولابد يجب أن أعود بكرامة رافع رأسى.. ولن يكون ذلك إلا إذا قمنا بأى عمل كبير يرد اعتبارنا وبدون هذا فلن أعود حتى لو اعتقلت أو ذبحت.

وتم التفكير فى أن تجرى عملية اشتباك انتحارية مع إسرائيل، تهلل لها أجهزة الإعلام تكون هى المناسبة لعودة المشير إلى موقعه!

وأعدت الخطة كاملة.. وفيما بعد سوف يقوم شمس بدران بإحراقها فى حمام منزل المشير ضمن الأوراق المحروقة عندما يرى أنه سوف يتم القبض عليهم.

وكانت المعلومات من منزل المشير، وما يحدث فيه، والضباط الذين يجندونهم تصل إلى عبد الناصر ساعة بساعة.. فقد فرضت رقابة على منزل المشير، بعد أن أبلغ عدد من الضباط أن هناك من يتصل بهم لعمل انقلاب.

وكان أمر الانقلاب وارداً.. حتى أن ضابطاً من أتباع المشير قال في المحكمة أنه ذهب إليه شاكياً قائلاً له: لقد كشف أمرنا.. حتى أن صديقاً لي كان يركب سيارة تاكسي فقال له السائق إن انقلاباً سوف يحدث بعد غد!

وقيل أن الاتحاد السوفييتي أبلغ عبد الناصر بموعد الانقلاب الذي سيقوم به المشير ورجاله بيد أن ذلك لم يكن صحيحاً! وكان تيتو قد زار القاهرة، واجتمع بعبد الناصر في الإسكندرية بعد النكسة، وقال له أنه لابد من مواجهة رجال المشير حتى لاتتسع العملية، ويحدث صراع كبير في وقت تعاني فيه البلاد من الهزيمة والتمزق.

ورؤى أن أفضل وسيلة لمواجهة هذا الموقف هو إجهاض المؤامرة واعتقال رجاله قبل أن يقوموا بها.. ولم يكن ذلك سهلاً، بعد أن باءت محاولات لإخراجهم من منزل المشير أو حتى لإلقاء القبض علي أحدهم.. فكان الأمر مستحيلاً فمثل هذه المواجهة تحتاج إلى معركة حربية قد يكون ضحاياها كثيرين..

ووضعت خطة تقوم على أساس تسوية الموقف بين عبد الناصر وعامر، فإذا تمت التسوية، فانه سوف يلقى القبض على كل من في منزله، ويتركون القوات المسلحة، ويحاكمون أيضا.. أما إذا فشلت المحاولة في تسوية الموقف، فإنه سوف تحدد إقامة المشير عبد الحكيم عامر، ويلقى القبض على من في المنزل.. ويكون مصير عامر مرتبطاً بما تسفر عنه التحقيقات التي سيقوم بها المحققون.. وهكذا استدعى عامر للاجتماع بعبد الناصر في منزله.. وكان عامر سعيداً بهذا اللقاء، فقد أحس أنه وهو في منزله أنه مازال مركز قوة، وأن عبد الناصر أرسل يستدعيه للتفاهم معه وليصحبه إلى الخرطوم.. وبذلك يكون قد انتصر.. ويبدو أن عامر لم يحس بما حدث من تفتيش لسيارته عند دخوله بيت عبد الناصر، ولكنه عندما دخل حجرة المكتب أيقن أن الموضوع مختلف بعدما رأى زملاءه أعضاء مجلس الثورة.. إذن فعبد الناصر يستدعيه لكي يحاكمه لا ليصالحه.. وكانت هذه الجلسة بمثابة المحاكمة الثانية لعامر.

للمحاكمة الأولى كانت خلال فترة مجلس الرئاسة، وبعد تقديم الاستقالة المشهورة.. وفي هذه المرة قال له عبد الناصر نفس ما قاله في جلسات سابقة عندما سأله «لماذا تربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش، هل عندما قمنا بالثورة كان هدفنا أن تتولى أنت قيادة الجيش، وأتولى أنا رئاسة الجمهورية.. ثم من الذى اقترح تعيينك قائدا عاما للجيش ألست أنا.. وإذا كان الأمر كذلك، أفلم يكن من الطبيعي بعد انفصال سوريا، وموقف الجيش ودورك أن تحاسب على ماجرى؟!..

وبدأ عبد الناصر يروى قصة العلاقة بينهما.. وتعرض لكل المؤتمرات التى عقدت قبل الحرب، وحماس عامر والقيادات العسكرية للحرب.

وسأله: هل اعترضتم يا عبد الحكيم.. هل قلتم أنكم غير مستعدين؟

وانتقل عبد الناصر إلى الحديث عن أفراد مكتب المشير.. سلوكهم العام والخاص.

وسأله: كيف تتآمر علىّ يا عبد الحكيم؟؟

ورد عبد الحكيم أنه لم يتآمر على عبد الناصر، وأن العلاقة بينهما أقوى من الدسائس.. وأنه لم يفكر فى هذا الأمر مطلقا!

وسأله عبد الناصر: لماذا أرسلت إلى صدقى محمود تطلب منه أن يكون معكم فى الانقلاب...؟؟

ونفى عبد الحكيم عامر ولكن ناصر قال له لقد أرسلت له سكرتيرك محمود طنطاوى.

وقال المشير أن عبد الناصر لو طلب منه ذبح أحد أولاده لذبحه.

وقد استمرت الجلسة خمس ساعات حضرها زكريا والشافعى والسادات، وسجلها سامى شرف من مكتبه، وكان فى الصالة وعلى مقربة من الجالسين أمين هويدى ومحمد المصرى ومحمد أحمد...

وأثناء هذه الجلسة كانت قد تمت تصفية بيت المشير ممن فيه، وهم الذين كانوا يخططون للمؤامرة ضد عبد الناصر.

في المحكمة قال العقيد محمود طنطاوي رئيس حراسة المشير أنه أوفده لاختبار مشاركة الفريق صدقي محمود في الانقلاب إلا أن صدقي محمود رفض.

وعاد إلى المشير ليبلغه رفض الفريق صدقي فكان رد جلال هريدي: «ماكنتش قادر تجيبه بالقوة».. ولكنه لم تكن لديه تعليمات بإحضاره بالقوة، فاكتفى بمقابلة زوجته التي أعلنت له رفضه.

وقال: أنه نقل الأسلحة من مخازن الجيش إلى بيت المشير الذي كان به ٨٠ سيارة و ٣٠ موظفا.

وقال محمود طنطاوي : أن المشير قد طلب توزيع الاستقالة التي كان قدمها سنة ١٩٦٢ على أفراد الحراسة حول المنزل حتى يمكن أن يتابعوا السياسة.

وقال أحد الضباط الذين التفوا حول المشير أثناء المحاكمة إننا كنا حول المشير لأنه قال لنا إنه يطالب بالمعارضة! وأننا لابد أن نبلغ ذلك لكل الضباط..

وسأله رئيس المحكمة حسين الشافعي: هل سمع أحد منكم هذه المطالب من المشير وهو في السلطة؟

وقال علي نور الدين النائب العام: أية ديمقراطية هذه التي كان يدعو إليها شمس بدران، وصلاح نصر، هل هي ديمقراطية المخابرات العامة التي انحرفت في عهد صلاح نصر، أم ديمقراطية المباحث الجنائية العسكرية التي كانت تأتمر بأمر شمس بدران.

وقال حلمي عبد الخالق: أن هدف المشير كان الإثارة والبلبلة.

وشرح حسين الشافعي: إن وجود أحزاب يعني أن تنحاز لليمين أو اليسار ونحن في مرحلة بناء، وأننا ملتزمون بميثاق للعمل الوطني.

■ ■

وكان الحرس الجمهوري قد فتش سيارة المشير عندما دخل لمقابلة جمال عبدالناصر، وتم تجريدها من الأسلحة.

وتم تغيير الحارس الخاص للمشير واستبدل بحارس آخر..

وكان معروفا سلفًا أن المشير سوف يعود إلى منزله محدد الإقامة، على أن يتم إخلاء المنزل من كل من فيه من الضباط أثناء وجوده مع عبد الناصر.. لأن القيام بمثل هذه العملية أثناء وجود المشير فى منزله قد يعرض حياته وحياة أسرته للخطر حيث أنه لايمكن أن يستسلم أمام ضباطه وأهل منزله، وقد يحولها إلى معركة خاصة بعد أن تحول منزله إلى ترسانة مسلحة.

وكان الفريقان محمد فوزى وعبد المنعم رياض يقودان معركة تصفية العسكريين في منزل المشير.. والاستيلاء على ما فيه من أسلحة، والقبض على من فيه.. أثناء المناقشة الطويلة بين عبد الناصر وعامر بحضور أعضاء مجلس الثورة، وعندما تأكد شمس بدران أنه سيلقى القبض عليهم أحرق خرائط المؤامرة والمنشورات، واتصل بعدد من الضباط ليبلغهم أن المشير قد ألقى القبض عليه وأنه لا داعى لتواجدهم!

■ ■

وكان قد تحدد يوم ٢٩ أغسطس موعدًا للقيام بالمؤامرة تحت اسم «نصر» وهى نفس كلمة السر التى استخدمت عند القيام بثورة يوليو.

وكان شعار هذه المؤامرة وحتى يلتف حولها الضباط.. ضرورة قيام حكم ديمقراطى، وأن الجيش قد ظلم بالحملة عليه، فقد تورط فى حرب لم يكن مستعدا لها.. وحتى تبدو قضية الديمقراطية واضحة ومنطقية، فقد اتصل المشير بعدد من أعضاء مجلس الأمة، وسلمهم استقالته التى كان قد تقدم بها سنة ١٩٦٢ بعد أن أعيدت كتابتها على ورق«نائب القائد الأعلى» وطلب إليهم توزيعها على نطاق واسع.

وقد اتضح أن السيدة برلنتى عبد الحميد هى التى قامت بالطبع فى قريتها بواسطة شقيقتها وألقى القبض على أعضاء مجلس الأمة الذين وزعوا هذه الاستقالة، بل وضعوا تحت الحراسة أيضا، وهم غالبا أعضاء مجلس الشعب عن المنيا من رجال المشير وحوارييه والمحيطين به!.. وكان من بينهم عبدالصمد محمد عبدالصمد.

وكانت بداية المؤامرة - وفقاً لما اتفقوا عليه - هى القيام بمظاهرة من القوات المسلحة - مثل المظاهرات التى وقعت فى ٩ و ١٠ يونيو - تطالب بعودة المشير وتتوجه لمنزل عبد الناصر.. وقد اتضح من خلال المحاكمة أن المشير كان يقابل الضباط للاتفاق معهم فى « المشتل » المجاور لمنزله، حيث كان يخرج إليهم من الباب السرى الخلفى، يتفق معهم على أنه إذا لم يرضخ عبد الناصر لإعادته، فلابد من القيام بانقلاب لإرغامه.

وقد اقترح شمس بدران خطف جمال عبد الناصر كما ورد بالتحقيقات..

وقد اعترف أحمد أبو نار أنه طلب تجهيز سرية بمعدات الحرب.

وقال أحمد الجنيدى ضابط شبكة اللاسلكى: أنه زود خطة المؤامرة بتقرير كامل بالخرائط لمواقع القوات المسلحة المصرية فى منطقة القناة.

وقال عثمان نصار: أنه عقد اجتماعا مع المشير وشمس بدران وجلال هريدى وناقشوا فيه الخطة!

وقال شمس بدران فى المحكمة: أن عبد الناصر رأى إخراج صدقى محمود وجمال عفيفى من قيادة القوات الجوية عام ١٩٥٧، وقامت أزمة عنيفة فى ذلك الوقت، وأن عبد الناصر أراد إخراج جلال هريدى من الصاعقة بعد ماحدث منه فى سوريا، ولكن المشير عارض وغضب .

وقال إن كل الاتصالات التى كانت تتم مع جمال عبد الناصر كانت خطة لتغطية خطة الاستيلاء على القيادة، وأن عبد الناصر رأى أن يترك جميع نوابه - عقب الانفصال - مواقعهم وينزلوا للعمل الشعبى، ولكنه أقنع المشير بألايترك القوات المسلحة، ونقل إلى الرئيس ضرورة بقاء المشير فى القوات المسلحة لتأمينها، وأن المشير صمم على الانتحار بعد إصدار قرار سحب القوات من سيناء.

وقال أحمد عبد الله : أنه أقنع المشير بأن يكون الانقلاب يوم ٢٧ بدلا من ٢٩ لأن المخابرات تتعقبه وأن المشير حدثه فى تفاصيل الاستيلاء على القيادة وأنه قال للمشير أن فى مقدوره تحريك رجال الصاعقة ليكونوا تحت تصرف المشير .

وألقى القبض على ٥٥ ضابطا وقدموا لمحكمة خاصة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم والاستيلاء على القيادة العامة .. وكان على رأس المقبوض عليهم شمس بدران ، وصلاح نصر ، وعباس رضوان الذى نسب إليه الاحتفاظ بالأموال والجنيهات الذهبية فى خمسة أكياس كل كيس يحتوى على ألف جنيه ذهب وأنه كان يخفيها فى قريته بالخرانية على أساس أن هذه الأموال هى جزء من أدوات المؤامرة .. وأنه أخذ أموالا أخرى كانت فى خزينة القوات المسلحة ، ونقلت إلى منزل المشير..

وكان موسى صبرى قد كتب مقالا تحت عنوان «ذهب .. ذهب ... ذهب» وعندما التقى الرئيس عبد الناصر - فى نفس يوم نشر المقال - بالصحفيين العرب الذين كانوا يعقدون مؤتمرهم فى القاهرة رد على موسى صبرى ، ودافع عن رجال المشير بأنهم ليسوا لصوصا ، وأن الذهب مثل الدبابة أحد أدوات المؤامرة وأسلحتها .

بعدها نقل موسى صبرى من جريدة الأخبار إلى جريدة الجمهورية ، باعتبار أن ذلك محاولة للتشهير .. وكانت كل المحاكمات علنية تنشر تفاصيل مايدور فيها بالنص .

■ ■

وكانت خطة المؤامرة ـــ كما اتضح فى المحكمة العلنية ـــ قد وضعت على أساس أنه إذا لم يستجب جمال عبد الناصر للضغط نتيجة المظاهرة العسكرية التى تذهب اليه هاتفة «لاقائد إلا عامر» فإن البديل يكون جاهزا لإعلان نظام جديد يقبله الناس ويقال لهم أننا هزمنا لأنه لاديمقراطية ولا معارضة، لذلك لابدمن حكم ديمقراطى.

أى أنه حتى فى هذه اللحظات فإن الحديث عن الديمقراطية له هدف ... وأنهم جاهزون لتبرير المؤامرة إذا لم يوافق عبد الناصر ، فإذا وافق فإن الديمقراطية على ما يرام .. وأن النكسة لها أسبابها الأخرى !

وقد كانت بداية الخطة معتمدة فى الأساس على فرقة مدرعة فى دهشور، تتحرك تحت مظلة الطيران . ويتم أيضا الاستيلاء على فرقة ثانية لتأمين القاهرة ، ويتم

الاستيلاء كذلك على البوليس الحربي .. وقد وضعت جميع التفصيلات ، وتم الاتصال بجميع الضباط؛ كما تم تعبئة بقية الضباط الذين تم الاتصال بهم إما عن طريق المنشورات ــ وهي استقالة المشير القديمة ــ وإما بالإقناع الشخصي .

■ ■

وانتهى كل شيء .. واتصل الفريق فوزي بمنزل الرئيس يعلن أنه قد تم القبض على جميع الذين كانوا في منزل المشير.

وكان عبد الناصر قد أرهق من المناقشة.. فصعد إلى حجرته وظل مع عبد الحكيم عامر حسين الشافعي، وزكريا محيي الدين ، وأنور السادات.. وحاول عامر الانتحار بعد أن أحس أنه فقد كل شيء لكن تم اسعافه وصحبه حسين الشافعي إلى منزله..

الآن.. المشير عامر.. تخلى عنه رجاله.. قطعت عنه التليفونات .. تغيرت الحراسة.. قبض على من أحضرهم من بلده.. أخذت الأسلحة منه.

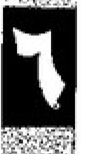
إنه وحيد في بيته.. زال عنه كل النفوذ.. وكل السلطات ... وهو أيضا لا يستطيع أن يغادر منزله.. حيث إقامته محددة داخل منزله.

ولكنه لم يسكت.. بدأ يتحرك عن طريق أولاده الذين يوفدهم لمقابلة بعض الضباط حاملين منه رسائل.. وكان التحقيق قد بدأ... واعترف العسكريون بالمؤامرة، وتحدثوا عن الخطة التي وضعها عامر، والباب السرى الذى فتح في الفيللا ليقوده إلى المشتل، حيث يجتمع بالضباط، وتعليماته وخطط الأمن.

ولم يخف رجال المشير شيئا، فقد كان موقفهم واضحا.. إنهم ضد عبد الناصر، ويريدون إعادة المشير إلى مكانه... أو هم على أقل تقدير مع المشير.. ويريدون له أن يستمر في موقعه!

بعد ذلك تقرر أن يلقى القبض على المشير، وأن تحدد إقامته بعيدا عن أسرته.. وكان هذا القرار هو بداية نهاية المشير.. اتخذ القرار يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧.. وانتهى المشير بعده بأيام.

الانتحـــار



السؤال الحائر الذي مازال يتردد حتي الآن.. هل انتحر عامر أم قتل؟.. الإجابة علي السؤال ـ حتي تكون مقنعة وسليمة ـ لابد أن نرجع إلي جذور المشكلة، وكل الآراء حولها، قبل أن نحسم الإجابة علي السؤال الحائر، ونصل إلي نتيجة صحيحة.

صدرت صحف القاهرة يوم ١٦ سبتمبر ١٩٦٧ وهي تحمل نبأ انتحار المشير عبدالحكيم عامر، بعد أن تناول كمية سامة من مادة مخدرة! وروج البعض كثيرا من الشائعات التي استمرت ووجدت من يغذيها لأسباب لا تخفى على أحد، تقول هذه الشائعات أن المشير لم ينتحر، ولكنه قتل.

وفي أغسطس ١٩٧٥ فتح المستشار محمد الخولي المحامي العام التحقيق من جديد في حادث انتحار عبد الحكيم عامر بناء على شكاوى متعددة، وهي ليست من أسرة المشير الأصلية زوجته وأولاده، كانت الشكاوى التي قدمت للمدعي العام تقول أن المشير قتل.. واستمع المحامي العام في التحقيق الذي فتحه من جديد إلى شهادة بعض الشهود، بل وتطوع أحد خبراء السموم بالمركز القومي للبحوث، وأعد تقريرا قال فيه أن المشير قتل، ولم ينتحر!

وانتهى التحقيق إلى الحفظ لعدم الوصول إلى شيء محدد يثبت هذه الادعاءات.. وسوف تظل قضية «انتحار» المشير موضع تشكيك البعض رغم أن كل الوقائع، والشواهد، والتقارير، والدراسات تقول أنه انتحر. ومنها الأحداث التي رواها كل الشهود، والتقرير الذي أعده خبراء الطب الشرعي!

والمنطق- فضلا عن الوقائع- يمكن أن يشير إلى انتحار عبد الحكيم عامر.. كما أن أي شخص آخر في موقعه كان لابد أن ينتحر ويتخلص من حياته بعد الهزيمة أو عندما يجد نفسه وقد زال عنه كل شيء، وأصبح محدد الإقامة ومطلوبا للتحقيق.. وهو من؟ الرجل الثاني.. والنائب الأول لرئيس الجمهورية.

إنه عبد الحكيم عامر قائد الجيش، وأقوى شخص في الدولة، ثم هو الرجل الصعيدي الشهم الذي لا تقبل شخصيته أي مساس بها!

ليس غريبا أن يفكر في الانتحار، ويقدم عليه، وهو الذي كان من قبل يفكر في الانتحار بل وحاوله في منزل جمال عبد الناصر على مرأى من زملائه أعضاء مجلس الثورة، بل أيضا وعقب الهزيمة العسكرية مباشرة على مرأى من شمس بدران.

وكان يمكن أن يقتل عبد الحكيم عامر- عندما كان متحصنا برجاله من الضباط والجنود- أما وقد ألقى القبض عليهم جميعا، بل وعليه أيضا، فماذا كانت تشكل خطورته حتى يقتل.. كان سيحاكم.. وإذا كانت لديه أسرار يخشى تسربها، فقد كان يمكن أن تكون للمحاكمة سرية بحجة الحفاظ على أمن القوات المسلحة في تلك الفترة! فكانت تبدو حجة مقبولة، وتجد من يدافع عنها، بل ويتحمس لها، وهذا ماحدث بالنسبة لصلاح نصر التي كانت محاكمته سرية، وفضلا عن ذلك فإن شقيقة السيدة برلنتي تقول في التحقيق أنه فكر في الانتحار عندما علم أن برلنتي استدعيت للتحقيق وأن سر زواجه منها قد انكشف!

يقول أنور السادات: أنه بعد جلسة المواجهة بين عبد الناصر، وعامر التي حضرها زكريا محيي الدين، وحسين الشافعي أحس عبد الناصر بالإعياء أو خشي أن يتراجع عن قراره فانسحب إلى حجرة نومه، ولحق به زكريا والشافعي.

فوجدت نفسي وجها لوجه مع عامر الذي قال لي أنه ذاهب إلى دورة المياه، فصاحبته ثم عدنا إلى الحجرة فإذا به يفاجئني بقوله أنه تناول«سيانور» لينتحر، ودهشت فأنا أعرف من قراءاتي أن السيانور إذا لمس الفم يموت من يتناوله في أقل من الثانية، ومع ذلك أرسلت في طلب الأطباء لإسعافه وفعلا حضروا، وأسعفوه.

إذن ففكرة الانتحار كانت تراود المشير عامر سواء أقدم عليها أو انه كان يرددها على سبيل الضغط.. بل إنه عند نقله من منزله كان يهدد أنه لن يخرج من بيته حيا.. وأنه احتج على نقله، وصرح بأنه سوف يتخلص من حياته.

يقول موسى صبري في كتابه «وثائق مايو» الذي ألقى فيه ظلالا متعمدة من الشكوك على انتحار عامر قال بالنص« أذكر أنني قصدت إلى عصام حسونة وزير العدل حينئذ وسألته عن الإشاعات التي راجت في ذلك الوقت عن مقتل المشير وقال لي عصام حسونة أنه كلف رجال النيابة العامة بكل الوضوح والصراحة أن يحققوا كل صغيرة وكبيرة في هذا الحادث وأن يراعوا وجه الحق والعدل مهما كانت النتائج، وأنه لا رقيب عليهم في عملهم إلا ضمير القاضي.. وأكد لي عصام حسونة أيضا أنه لن يسمح، ولا يمكن أن يسمح بتزييف حقائق التاريخ»!

ويقول شمس بدران في التحقيق أنه بعد أن أصدر المشير قرارا أن يتم الانسحاب استنتجت أنه يريد أن ينتحر، بعد أن رأى الموقف العسكري بهذه الصورة، مثل قادة التاريخ هانيبال وغيره.

واتصلت بالرئيس عبد الناصر في منزله، ولم أشأ أن أخبره بأن المشير يريد أن ينتحر، وطلبت منه أن يحضر إلى القيادة لأن الموقف يتطلب ذلك.. وقال «أنا آجي ليه.. العملية عملية عبد الحكيم، وهو واخد المسألة كلها».

«ولكن الرئيس عبد الناصر حضر عندما أبلغته خوفي من انتحار المشير..»

إذن فحتى آخر لحظة كان عبد الناصر حريصا على عامر.

مرة ثانية.. فكرة الانتحار إذن كانت واردة عند المشير من قبل، على حد تعبير شمس بدران وهو من أقرب الناس إليه. ولو كان المشير عامر قد انتحر في تلك الفترة، عقب هزيمة جيشه لكان موقفه مختلفا ... ولكنه انتحر بعد ذلك لأن سلطاته حددت، فهو لم ينتحر لأنه هزم.. ولكنه انتحر لأنه فقد السلطة!

■ ■

ويقول الدكتور ثروت عكاشة في مذكراته أنه في ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيو اتصل بي المرحوم صلاح نصر مدير المخابرات العامة تليفونيا ليبلغني أن عبدالحكيم عامر قد عقد العزم على الانتحار ورجاني لما يعرفه عما كان بيني وبين عبدالحكيم من ود قديم أن أسرع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه ، وسرعان ماغادرت بيتي قاصدا القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبد الحكيم عامر.. وفي الطريق إليه أخذت أقلب الرأي ، كيف لي أن أقنع رجلا يدفعه شعوره بالمسئولية أن يضع مثل هذا الحد لحياته إثر تلك الهزيمة، ورحت أراود نفسي هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الود أم أدعه يمضي فيما هم به استجابة لما يمليه عليه ضميره ؟ ولكن جانب العاطفة كان الأغلب فمضيت إليه وحين بلغت مقر القيادة العامة ــ وكنا عندئذ في منتصف الليل ــ لقيت صلاح نصر هناك فالفني وإياه صمت الذهول ، وبقينا كذلك لحظات تثقل علينا فيها خطى الدقائق وكأنها أقدام سنوات هرمة ، وفيما نحن كذلك

إذا الباب ينفتح فجأة ، وإذا وزير الحربية شمس بدران يواجهنا ، ثم يباغتنا بقوله ونحن في هذا الوجوم الحزين ـ وأحب هنا ان أسجل عبارته كما وردت على لسانه حتى لاأحملها غير مدلولها ـ : «أما اتخمينا حتة خمة!» ، لم تحرك تلك العبارة منا ساكنا ، فلقد كانت النكبة تغمرنا وتلجم ألسنتنا . وحين لم يجد منا من يرد عليه مضى فأضاف ـ وهنا أحب أن أسجل أيضا عبارته التى جاءت على لسانه ـ قائلا : «لِمَ أنتم هكذا حزانى، هل أنتم فى مأتم ؟ أأطلب لكم قهوة سادة!». وإنى أترك للقارئ الحكم على هذا المنطق».

ويواصل الدكتور ثروت عكاشة شهادته قائلاً : «أنه وبعد هنيهة صحبني أحد الضباط إلى غرفة صغيرة حيث كان عبد الحكيم عامر جالسا يترقب قدره فى صمت رهيب ، ورأيت فى عينيه ماهو عازم عليه وهنا تملكتنى رهبة ، وكدت أن أسلم معه بما هو مقدم عليه ، وكنت على وشك أن أعدل عما جئت له ، ولكنى لبثت بجواره حتى مطلع الفجر بعد أن عزّ علىّ أن يكون هذا مصيره ، فأخذت أسرّى عنه وأضرب له ماحضرنى من أمثلة من التاريخ تشابه مانحن فيه فكنت تارة أذكره بما أوقعته الأساطيل البريطانية والنمساوية والفرنسية بالأسطول المصرى فى «نوارين» بعد أن توغل إبراهيم باشا بالجيش المصرى فى الأناضول، لأن إرادة القوى الكبرى تأبى على مصر ان يكون لها نفوذ أوسلطان خارج نطاقها وما أشبه اليوم بالبارحة ، فها هى ذى القوى العظمى تأبى على مصر أن تحقق أى نصر ، وتارة أخرى أعيد على سمعه ماكان له هو شخصيا من جولات بطولية فى معركة « نيتسانيم» بفلسطين عام ١٩٤٨ وما نال عنها من تقدير، ثم أعود فأذكره بموقف ديننا من المنتحر الذى يكاد يرده إلى الكفر، على أنى رأيت عينيه الجاحظتين تكادان تفصحان عن تصميمه على أن يترك الحياة، ولكنى مازلت به أخفف عنه حتى عاوده شبح ابتسامة فاطمأنت نفسى قليلا وقد نال الإرهاق من كلينا ، فتركته مودعا بعد أن رأيته يهوّم برأسه وقد غلبه النعاس فانطرح على كرسيه وأخذت أثناء عودتى أردد فى نفسى أنه مادامت هذه النية قد راودت عبدالحكيم فما كان أهون عليه بدلا من تلك الفعلة التى ينكرها الدين من أن يثوب إلى رشده قليلا ويتخلى عن هذا المنصب إلى غيره ممن قد يحسنون توجيهه».

ومرة ثالثة فكرة الانتحار كانت واردة عند المشير بشهادة الدكتور ثروت عكاشة وأنور السادات مثلا عندما أبلغه عبد الناصر تليفونيا أن المشير قد انتحر رد عليه قائلا: والله إذا كان ده حصل يبقى أحسن قرار اتخذه عبد الحكيم عامر كقائد خسر معركة .. لأني لو كنت مكانه كنت عملت كده يوم ٥ يونيو، لأنه « فى التقاليد العسكرية أي قائد بينهزم بيعمل كده» على حد رواية السادات فى البحث عن الذات.

وجاء عبد الناصر من الإسكندرية بصحبة السادات وزكريا والشافعي وعلي صبري ويقول السادات أنه حضر التحقيق، وأنه كان ذاهبا لحضور جنازة عامر عندما طلبه عبد الناصر تليفونيا قائلا: «تصور يا أنور عبد الحكيم وأنا وأنت.. احنا الثلاثة أصدقاء لكن تصور يا أنور أن عبد الحكيم يموت وأنا واثق أن ما حدش هايمشي فى جنازته هناك، واحنا كمان مش قادرين نمشي فى جنازته، تصور»!

وعقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة جمال عبد الناصر استمر ٤ ساعات... وبدأ الاجتماع بحديث من جمال عبد الناصر عن حادث انتحار للمشير عامر وقال أن علاقته به كانت أكثر من أخ وأن أحدا من إخوته لم يكن قريبا منه بمثل ما كان عبدالحكيم عامر وشرح ظروف التطورات التى بدأت بعد النكسة وكيف وصلت الأمور إلى ما انتهت إليه، وعقب الجلسة صرح محمد فايق وزير الاعلام « بأن المجلس استمع فى جو من الأسف العميق إلى تقرير من وزير العدل عن حادث انتحار المشير عبد الحكيم عامر، وعن ملابسات هذا الحادث وسير التحقيق فيه».

وكان وزير العدل السيد عصام الدين حسونة يتولى الإشراف على التحقيق الذى انقسم إلى قسمين:

الأول تحقيق الطب الشرعي، ويشرف عليه الدكتور عبد الغني سليم البشري وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعي يعاونه الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس، والدكتور علي عبدالنبي أستاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة. ويتركز حول السم الذى تناوله المشير.

والثاني يتولاه النائب العام المستشار محمد عبد السلام يعاونه عدد من وكلاء النيابة ويتولى التحقيق في كل ظروف الحادث ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة به، بما فيهم أسرة المشير ورجال حرسه، ورجال المستشفى، والاستراحة!

■ ■

أعد خبراء الطب الشرعي تقريراً وقع عليه أربعة من كبار أطباء مصر وهم الدكاترة عبد الغني البشري ، يحيى شريف ، وعلى عبد النبي، وكمال السيد مصطفى.

والتقرير في ٥٢ صفحة وقد قسم إلى ١٢ فصلاً تناولت الإجراءات والظروف، والفحوص، والتحاليل، وتقارير المعامل.

وجاء في التقرير دراسة واسعة لمادة «الاكونيتين» السامة فهي مادة شبه قلوية، وقد أوقف استخدامها مع غيرها من عقاقير النباتات الطبية في السنوات الخمسين الأخيرة إلا أنه تحضر منها بعض الدهانات لعلاج حالات الروماتيزم، وأخيراً اقتصر استخدامها على بعض الحيوانات بأقسام علم الفسيولوجيا.

وقد ذكرت حالة امرأة أصيبت بالتسمم الحاد بعد تناولها جرعة مقدارها ٧٥ر١ ملليجرام من مادة الاكونيتين، كما ذكرت حالة أخرى شفى فيها صيدلى بعد أن تناول ٢ , ٤ ملليجرام من هذه المادة، ومعظم مراجع الطب الشرعي تقدر الجرعة السامة بمقدار ١ -٢ ملليجرام وهناك من يقدرها بمقدار من ١ إلى ٦ ملليجرام.

وتحدث الوفاة خلال ١ إلى ٤ ساعات من تعاطى هذه المادة بالفم، وأسرع حالات حدثت فيها الوفاة كانت بعد ٨ر٨ دقائق، وهناك حالات تأخر فيها حصول الوفاة إلى ١٢ -١٨ ساعة.

وفي الحالات التي يمكن فيها تشخيص التسمم بالاكونيتين فإن العلاج يسهل.. ومن المسلم به أن التعرف على وجود هذا السم بالعينات في أحوال الانتحار أمر عسير، على أنه يمكن في بعض الحالات استخلاص الاكونيتين من السوائل العضوية والعينات على البارد لأن الحرارة تفتته.

وقد بحثت اللجنة عن مادة الاكونيتين الموجودة بمصر فانتقلوا إلى الصيدليات الخاصة ومعامل وزارة الصحة والقوات المسلحة. ولقد كان الاستيراد حتى سنة ١٩٦٠ يتم عن طريق مستوردين يسجلون بدفاتر رسمية المواد السامة التى يقومون باستيرادها فى سجل خاص، ويصرفون منها للصيدليات بموجب ايصالات، وتقوم الصيدليات بالصرف من هذه الكمية بموجب تذاكر طبية من الطبيب المعالج، وينطبق ذلك على هذه المادة.. ولم يكن هناك حصر شامل للسموم حتى قامت المؤسسة العامة للدواء، فأصبح الأمر محكما.. أما بالنسبة للقوات المسلحة فإنها لا تخضع لرقابة الإدارة العامة للصيدلة.

وانتقلت اللجنة إلى الإدارة العامة للصيدلة واطلعت على السجلات فوجدت كليو جرامين من الاكونيتين استوردا من ألمانيا الغربية فى ١٨ مارس ١٩٦٣ وقيدت كيماويات معملية وليست دوائية وقد تم شراء هذه الكمية للمعامل.

أما بالنسبة لإدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة فلا يوجد بالمستودع الطبى إلا ربع كيلو من مادة الكوليت لم يصرف منها شيء منذ عام ١٩٦٣، وكانت تصرف للمستشفيات لعمل «المضمضة» وأوقف استعمالها.

ووجد بإدارة التموين الطبى بوزارة الصحة نصف جرام وردت من القصور الملكية عند جردها سنة ١٩٥٣... ولم يستورد التموين الطبى هذه المادة كما لم يتصرف فيها.

وقد تبين للدكتور يحيى شريف أن هذه المادة غير موجودة بقسم الطب الشرعى بكلية طب عين شمس ولا بأقسام الكلية المختلفة وتبين للدكتور على عبد النبى أنها موجودة بكلية طب قصر العينى.

وانتقل الأطباء إلى الصيدليات فى القاهرة فتبين لهم أن هذه المادة غير موجودة، ولم تكن موجودة من قبل الا فى نطاق ضيق جدا، ففى صيدلية اللواء، وصاحبها نقيب الصيادلة السابق د. عبد الله عدلى وجد ٥ ,٤ ملليجرام قال إنه عندما اشترى الصيدلية عام ١٩٣٦ كانت بها هذه الكمية، ولم يصرف منها شيئا منذ ذلك الوقت.

وفى صيدلية بليغ بشارع مراد بالجيزة قرر صاحبها دكتور سليم بليغ «أن بها جراما واحدا منذ عام ١٩٣٣ عندما اشتراها ولم يتصرف فيه»!

من أين إذن حصل المشير على هذه المادة التى قرر الأطباء الشرعيون أنها نادرة؟

قال لى صلاح نصر أن المخابرات العامة أنشىء بها قسم للسموم لمواجهة محاولات إسرائيل دس السم للمسئولين المصريين، وذلك بعد أن كشفت مؤامرة لقتل عبد الناصر بالسم عن طريق وضع كمية له فى القهوة بواسطة أحد عمال محلات جروبى وهو ينفى بشدة- بل ويتحدى- أن هذا السم استخدم ضد أحد من المصريين، وكانت قد راجت شائعات كثيرة عن أشخاص قتلتهم المخابرات بالسم!

وقد اعترف مسئول القسم الكيميائى بجهاز المخابرات العامة بأن الجهاز قد استورد هذه المادة من ألمانيا الغربية عام ١٩٦٣ وبقيت هذه السموم فى القسم الكيميائى حتى طلب السيد وجيه عبد الله مدير مكتب صلاح نصر منه إعداد ست عبوات من هذه المادة، وست عبوات من مادة أخرى سامة وإرسالها إلى مكتب المدير صلاح نصر وأعد العبوات داخل التعبئة العادية لأقراص «الاسبرين »و«الريتالين» وأرسلها إلى مكتب وجيه عبد الله وانقطعت صلته بالموضوع.

وقد اعترف صلاح نصر فى التحقيق بأنه طلب هذه المادة فى تاريخ لا يذكره، وأنه تركها فى مكتبه إلى أن مرض وترك مكتبه وقد ضبط الباقى منها، وضبطت ورقات معدنية بها حبات «الريتالين » وقد ثبت لدى الأطباء الشرعيين أن إحدى هذه الورقات تكمل الورقة المضبوطة على الجثمان وبها مادة الاكونيتين.

وانتهى الأطباء الشرعيون إلى عدد من النتائج أوردوها فى تقريرهم أهمها:

* ثبت من الفحص الطبى أن الجثة خالية تماما من أى آثار إصابة ذات دلالة على وقوع فعل جنائى أو حصول عنف أو مقاومة.

* عدم وجود أمراض تؤدى إلى حدوث الوفاة على النحو الذى وقعت به.

* أن المظاهر التى أثبتها الفحص الطبى الشرعى تدل على أن الوفاة نشأت من حالة سمية أدت إلى هبوط سريع فى القلب والدورة الدموية والتنفس.

* أن وجود سم الاكونيتين فى الشريط المعدنى الذى عثر عليه لاصقا بالجثة مع ما هو معروف من طبيعة تأثير هذا السم على الجسم. يدل على أن حصول الوفاة كان نتيجة السم بالاكونيتين.

* أن عدم العثور على الاكونيتين عن طريق التحليل الكيميائى أمر متوقع ويسلم به علمياً باعتبار أن قدراً بسيطا منه يصل إلى ملليجرام واحد يكفى لإحداث الوفاة دون أن يظهر له أثر فى التحليل.

* أنه تأسيسا على ما تقدم فى واقعة مضغ السيد المشير لورق السلوفان المحتوى على الأفيون، والذى وجد عالقا به أجزاء صغيرة جداً لورق معدنى من نفس النوع الذى اختفت فيه مادة الاكونيتين التى وجدت على الجثمان، واستمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف المشير حتى حصول الوفاة دلالة على استمرار تأثير هذه المادة. وكل ذلك يدل على حصول الوفاة انتحاراً بتناول هذا السم.

■ ■

وبدأ النائب العام التحقيق فى واقعة انتحار المشير.. استدعى كل الشهود.. وكل الأطباء.. وأسرة المشير.. وبعد التحقيق الذى أشرف عليه وزير العدل، وكان صديقا للمشير عامر..

وتحقيق النائب العام يمكن أن يرسم صورة كاملة لواقعة انتحار المشير لماذا حدثت.. ومختلف الآراء حولها.

فقد استدعى النائب العام المستشار محمد عبد السلام أفراد أسرة المشير، وكل شهود الحادث، وأطباء القوات المسلحة الذين سبق أن عالجوا المشير.. وبدأ يجرى تحقيقا واسعا حول «وفاة» المشير يستمع إلى كل الآراء، ويحاول أن يصل إلى الحقيقة!

وأقر كل الشهود أن المشير عامر قد انتحر، إلا أولاده فقط..

قالت ابنته السيدة نجيبة زوجة محمد أمين عزب أن والدها لم ينتحر مائة فى المائة وأنه أعطى المادة السامة... وأنه لو كانت نية الانتحار لديه لكانت الفرصة متاحة له فى منزله مع أولاده .. وأنه كان على القوة التى صحبته أن يفتشوه ليبعدوا عن متناول

يديه ما يصلح بأن يكون أداة للانتحار.. وأن من يقيدون حرية شخص يكونون مسئولين عنه وعن حياته..

وقالت ابنته الثانية السيدة آمال زوجة حسين عبد الناصر أحد اخوة جمال عبدالناصر أن والدها كان مؤمنا بالله مستعداً للتحمل والكفاح وهى صفات تتنافى وقصة الانتحار وأن وجوده فى منزله أو فى الاستراحة لغرض الإقامة ينفى إمكان حصوله على المادة السامة، وأنه مما يتنافى مع المنطق أن يعيد إخفاء المادة السامة بلصقها على جسمه بعد أن أدت الغرض منها بتناولها.. كما أنه من غير المقبول أن تظل هذه المادة اللاصقة على جسمه وهو معتاد الاستحمام يوميا.. وأن المسئولين عن حراسته هم المسئولون عن وفاته بالسم أيا كانت طريقة تناوله!

وقال النائب العام في تقريره « أن أقوالهما صدرت عن عاطفة الأبوة من جهة، وبفعل الصدمة من جهة أخرى فحرصتا أن تصفاه بالإيمان والشجاعة وأن تنفيا عنه التهرب من المسئولية.

كما أنه من الطبيعى أن تلح عليه فكرة الانتحار من مدة سابقة مع توقعه لمزيد من إجراءات تقييد حريته وبديهى أن يهيىء نفسه لتنفيذ فكرته عندما يتحقق موجبها، وذلك بإخفاء مادة سامة تكون فى متناول يده فى غفلة من أقرب المقربين إليه، وليس أقطع فى مطابقة ذلك للواقع مما صارح به المشير صهره رائد طيار حسين عبد الناصر عن محاولته السابقة للانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس عندما استدعى إلى خارج منزله، وعلم باتجاه النية إلى اعتقاله.

وهو ذات المسلك الذي سلكه لأسباب وفى ظروف مماثلة يوم ١٣ سبتمبر وهو ما يفسر ما دل عليه فحص الشريط اللاصق المخفى للمادة السامة على جسمه من استقراره فى موضعه زمنا تكرر خلاله نزعه وإعادة تثبيته.

وانه لا غرابة فى حرص المشير على الاحتفاظ بباقى المادة السامة بعد تناول قدر منها مادامت فكرة الانتحار مسيطرة عليه.. وذلك لمعاودة استخدام هذه المادة إن لم تؤت المحاولة ثمرتها المرجوة لإسعافه بالعلاج أو لغير ذلك من الأسباب، وأخيراً فإنه

مما يدحض ما أثارته كريمتا المشير من شبهات، ويتطق بصحة مادلت عليه ظروف الحال، تسلسل الوقائع وتصرفات المشير وأقواله . . وماديات الحادث والفحص الطبى الشرعى، وتقارير التحليل من وقوع الحادث انتحارا وكذلك ما أقرته السيدة نجية ذاتها من أنها كانت أول من اتجه اعتقاده إلى أن المادة التى وضعها فى فمه عند مبارحته المنزل كانت مادة سامة مما اقتضاها أن تهيب بالآخرين لسرعة إسعافه.

وكان الفريق محمد فوزى قد سئل فى التحقيق لماذا لم يقم بتفتيش المشير عن مادة سامة ، فقال «أننى اكتفيت بتعمد الالتصاق بجسمه من الخارج للتحقق من أنه لم يكن يحمل سلاحا ناريا أو جسما صلبا»!

كما أن ابنة المشير كانت قد أثارت فى معرض شكوكها أنه لا يمكن أن ينتحر لأنه طلب كتبا وآلة حلاقة كهربائية أرسلتها إليه صبيحة يوم انتحاره، فلا يستقيم أن يكون سينتحر اذا كان قد طلب هذه الأشياء.

وقالت النيابة أنه فضلا عن عدم قيام ما يشير إلى أن إرسالها كان بناء على طلبه، وخاصة أنه كان يومئذ فى حالة خدر وهبوط ، فقد شهد الفريق أول محمد فوزى أن إرسال آلة الحلاقة الكهربائية إنما كان بأمر منه مخافة استعمال المشير الشفرة العادية.. وبذلك فإنه ليس فى شىء من هذا ما يغير ما هو ثابت من تناول المشير المادة السامة بقصد الانتحار.

هكذا قرر النائب العام المستشار محمد عبد السلام، والذى أصدر فيما بعد كتابا هاجم فيه عبد الناصر أطلق عليه اسم «سنوات عصيبة» ومع ذلك فقد قال فيه أن المشير مات منتحرا.

وكانت النيابة قد أخطرت بعد أربع ساعات من وقوع حادث الانتحار !.. ويبدو أن الساعات قد استغرقت فى الاتصال بكل الجهات المسئولة والمختصة والإعداد لما يمكن أن تقوم به هذه الجهات وعقد اجتماع دعا إليه وزير العدل فى منزله لترتيب قواعد التحقيق، وهو الاجتماع الذى أكد فيه ضرورة التزام الحياد التام.

وتحقيق النائب العام انتهى إلى أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن نية وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار، وهو ما لا جريمة فيه قانونا، لذلك نأمل أن تقيد الأوراق بدفتر الشكاوى، وحفظها إداريا.

ولكن أقوال الشهود أمام النيابة العامة في التحقيق يمكن أن ترسم الصورة كاملة:

* شهد العميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية بأنه تقابل والفريق أول محمد فوزي والفريق رياض عند منزل المشير بالجيزة وطلب منه أولهما أن يصعد لاصطحاب المشير وتنفيذ أمر النقل، بيد أن المشير أبى الإذعان لهذا الأمر وطلب أن يصعد إليه الفريق أول فوزي بنفسه غير أن الأخير رفض.

ثم صعد الفريق رياض وراح بدوره يحاول إقناع المشير بالنزول معهم دون إثارة متاعب حول تنفيذ أمر يعلم هو نفسه- باعتباره رجلا عسكريا ــ أنه لابد من تنفيذه.

وقد لاحظ الشاهد حينذاك أن المشير يلوك في فمه شيئا- ثم خرج الفريق رياض - ورجع بعد برهة مصمما على أن يصحبه المشير إلى خارج المنزل.

وقد انشغل العميد سعد زغلول عنهما باتخاذ الاحتياطات لمنع محاولة إستعمال القوة من أي من أهل المنزل وخاصة وإنه سبق العثور على أسلحة وذخائر عند تفتيشه في وقت سابق.. وقد فوجيء الشاهد بالفريق رياض يصيح بأن المشير خدعه وأنه ابتلع شيئا وأنه يجب نقله إلى المستشفى فوراً.

وأعقب ذلك دخول أفراد أسرة المشير إلى الحجرة وقد اعتقد بعضهم أنه قد حدث اعتداء ورفع المشير عصاه في وجه الفريق رياض الذى عاتبه على ذلك وقبل رأسه لاسترضائه وإقناعه بالنزول معه.

وقد اضطر الضباط الحاضرون أخيرا إلى محاولة أخذ المشير إلى الخارج لكنه سار بعد ذلك على قدميه ولما رفض ركوب سيارة الإسعاف جيء له بسيارة عادية ركبها.

* وشهد العميد محمد سعيد الماحي أنه كان معينا للخدمة في حراسة منزل المشير وفي يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ طلب الفريق أول محمد فوزى منه ومن العميد سعد زغلول أن يطلبا من المشير أن يخرج من منزله للتحقيق معه في مكان آخر فلما قابلاه في حجرة الجلوس أبى أن يخرج معهما طالبا أن يأتي إليه في منزله من يريد التحقيق معه وقال: أنه لن يغادر المنزل تحت أى ظرف من الظروف.

وانصرف العميد سعد زغلول لإبلاغ تلك الأقوال وعاد بعد برهة ومعه الفريق عبد المنعم رياض الذي راح بدوره يلح على المشير ليقبل الخروج معه غير أن المشير أصر على موقفه فانصرف الفريق رياض.

ثم عاد قائلا أن المشير أذعن للأمر بالخروج من المنزل وعند ذلك زادت حدة الموقف خاصة بعد أن أقبل بعض أفراد أسرة المشير..

وعلى أثر ذلك لاحظ الشاهد أن المشير يمضغ شيئا في فمه فشك في أن يكون قد تناول شيئا بقصد التخلص من حياته.

فاندفع إلى الخارج حيث أخبر الفريق أول محمد فوزى طالبا استدعاء طبيب.

وفي طريق عودته شاهد المشير آتيا من داخل المنزل مع بعض أفراد أسرته ولما رفض المشير ركوب سيارة الإسعاف أمر له بسيارة أخرى ركبها ومعه الفريق رياض وبعض الضباط.

وانصرف الجميع بينما عاد هو إلى المنزل بحثاً عن أسلحة كانت بعض التحريات قد دلت على وجودها فيه- وقد أسفر التفتيش عن العثور على حوالى ستين طبنجة من مختلف الأنواع وكذا بعض الذخيرة في حجرة نوم المشير وحجرة مكتبه وحجرات أولاده الصغار.

* وشهد المقدم إبراهيم محمود سلامة- الضابط بإدارة المخابرات الحربية أنه كُلف بتفتيش منزل السيد المشير بعد نقله منه- وتوجه إلى هناك حيث تولى تفتيش المنزل فعثر على كمية من الأسلحة سلمها للجهات المختصة- وأضاف أنه لم يعاصر أيا من الوقائع التى حدثت وليس لديه ثمة معلومات تفيد التحقيقات في الحادث.

* وشهد العميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهوري أن الفريق أول محمد فوزى اتصل به يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وأبلغه بأنه قد صدرت تعليمات بنقل المشير من منزله بالجيزة إلى استراحة أعدت له بناحية الهرم.

وأن ذلك سيتم الساعة ٢ بعد ظهر اليوم ذاته فأرسل قوة إلى منزل المشير ومكث فى مكتبه فلما كانت الساعة ٣م اتصل به الفريق رياض وأخبره أن المشير قد تناول شيئا ما وأن حياته تستلزم نقله إلى المستشفى وطلب إليه الاتصال بمستشفى المعادى للقوات المسلحة لاستقباله ففعل ــ وظل يتابع ماحصل حتى علم بخروج المشير من المستشفى فى حالة صحية جيدة ووصوله إلى الاستراحة واستطرد يقول أنه كان قد تلقى رسالة من مستشفى المعادي بأن التحليل أظهر نتيجة إيجابية بالنسبة لمادة الأفيون فاتصل بطبيب الاستراحة وأنبأه بذلك حتى تجرى إجراءات العلاج مطابقة للنتيجة السالفة.

وفى مساء يوم الخميس مر بالاستراحة للاطمئنان على السيد المشير فوجده نائما وفهم من الطبيب المقيم أن حالته عادية من حيث ضغط الدم والنبض والتنفس، ولما كانت الساعة ٦,١٠ م اتصل به النقيب عبد الرءوف حنانة، وأنبأه بأن صحة المشير فى تدهور فبادر العميد الليثى بالاتصال بمستشفى المعادى وطلب إرسال سيارة تحمل إخصائيا لعلاج المشير غير أنه وصل بعد أن كان قد فارق الحياة وأبدى إعتقاده بأن المشير قد انتحر تخلصاً من الموقف الذى وجد نفسه فيه.

* وشهد النقيب محمد نبيل إبراهيم أنه كان ضمن مجموعة الضباط التى أمرت بالتوجه إلى منزل السيد المشير بالجيزة لاصطحابه إلى الاستراحة التى أعدت لإقامته بناحية المريوطية بالهرم ــ وأنه كان مع زملائه بالبهو الخارجى بينما كان الفريق رياض والعميد سعد زغلول مع المشير فى حجرة جلوس داخلية وسمع الفريق رياض يصيح بالمشير بعبارات لوم وفهم بعد ذلك أن المشير ابتلع شيئاً بقصد الانتحار وحدث بعد ذلك هرج واضطراب شاركت فيه أسرة المشير التى اندفع بعض أفرادها إلى حجرة الجلوس ثم أعقب ذلك صدور أمر من الفريق رياض إلى الضباط باقتياد المشير الذى كان يصيح بأنه لن يغادر المنزل غير أنه أمكن أخيراً اقتياده إلى الخارج

حيث ركب السيارة وجلس جواره الفريق رياض بينما جلس الشاهد إلى جانبه من الناحية الأخرى، وفى مقعد السيارة الأمامى جلس النقيب عبد الرءوف حنانة وضابط من الشرطة العسكرية تبين أنه الرائد محمد عصمت مصطفى.

وفى الطريق لاحظ أن المشير يضع فى فمه شيئاً كما لاحظ ذلك أيضاً الفريق رياض فطلب من المشير أن يخرج مافى فمه متسائلاً عن كنهه فرد المشير بأنه شىء يعرفه رجال المخابرات.

ثم رضخ لمحاولات إخراج المادة التى فى فمه فأخرجها على دفعتين وهى مادة تشبه اللادن الأصفر فى ورق سولفان وإن كان لايعرف نوعها.

وبعد ذلك استطرد المشير فى حديثه قائلاً إنه لايمكن القبض عليه أو اعتقاله وعبر عن ذلك بعبارة بالانجليزية تفيد معنى عدم تحقيق الهدف ثم عاد يقول إنهم حاولوا اعتقاله مرة سابقة غير أنه حاول الانتحار حينئذ وأسعف وأنه سيكرر الأمر ثانياً.

وأضاف الشاهد إنه صحب المشير إلى المستشفى ثم إلى استراحة المريوطية بعد إتمام إجراءات إسعافه.

* وجاءت أقوال النقيب عبد الرءوف حنانة مشابهة للأقوال السابقة وأكد أن المشير لما وصل إلى مستشفى المعادى اعترض على إجراءات إسعافه..

وعندما تقيأ بشدة قال قائد المستشفى اللواء طبيب مرتجى بأنه لم يعد هناك خطر على حياته فرد المشير محتداً بأن ذلك أسوأ خبر سمعه.

وتلى ذلك أن ترك المستشفى مع الفريق أول محمد فوزى وباقى الحاضرين إلى استراحة المريوطية.

ويستطرد الشاهد إنه كُلف بعد ذلك بحراسة الاستراحة فى صباح اليوم التالى فتوجه إلى هناك حيث وجد المشير مستغرقاً فى النوم وواضح شحوب وجهه فاستفسر من الطبيب إبراهيم البطاطة أحد الطبيبين اللذين كانا يتوليان رعاية المشير عن صحته.

فأجاب بأنها حسنة وإن كان يقيأ كثيراً.

وبعد الظهر لاحظ أن الطبيب يجرى له عملية تنفس بأنبوبة الأوكسجين فطلب أخرى من مستشفى المعادي غير أن حالة المشير ازدادت تدهوراً ولم تفلح محاولات إنقاذه وقضى نحبه.

وأبدى اعتقاده بأن المشير كان مصراً على التخلص من حياته وأضاف أنه سبق له أن حاول ذلك فى منزل السيد رئيس الجمهورية ليلة القبض على أولئك الذين كانوا فى منزل المشير.

وشهد اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى قائد مستشفى القوات المسلحة بالمعادى أن الرائد طبيب حسن عبد الحى أحمد فتحى طبيب النوبة بالمستشفى اتصل به تليفونيا الساعة ٣,٣٠ من مساء الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وأخبره بأن الفريق أول فوزى موجود بصحبة المشير فتوجه إلى هناك حيث أخبره الفريق أول فوزى بأن المشير تناول مادة سامة وأنها ليست أول مرة.

ثم توجه إلى حيث يوجد المشير فوجد معه الفريق رياض والعميد طبيب الليثى والرائد طبيب حسن عبد الحى والرائد طبيب أحمد عبدالله.

واستفسر من المشير الذى أخبره بأنه تناول بعض حبوب الإسبرين غير أن الفريق رياض ذكر له أنه أخرج من فم المشير مادة كان يمضغها فى ورقة سلوفان فرد بوجوب تحليلها.

وأنه حاول إقناع المشير بعمل غسيل لمعدته فرفض وراح يحاول إضاعة الوقت وبعد محاولات مع المشير لإقناعه بضرورة إفراغ ما فى جوفه لأخذ عينة للتحليل تقيأ..

وأخذت عينة من القيء لتحليلها فى المستشفى فى المعامل المركزية.وطمأن الشاهد المشير إلى أنه لن يموت وأنه قد يشعر فقط ببعض التعب ووصف المشير هذا النبأ بأنه أسوأ ما سمع .

ثم راح الأطباء يقيسون نبضه وضغط دمه واطمأنوا إلى حالته حتى إذا كانت الساعة الخامسة مساء أصر الفريق أول فوزى على مغادرة المستشفى وفى الساعة ٧م اتصل به المقدم طبيب عبد المنعم عثمان وأخبره أن التحليل أظهر آثاراً لمادة الأفيون فبادر بالاتصال بالعميد الليثى وأنبأه بذلك.

ثم اتصل بالفريق أول فوزي الذي طلب إرسال النتيجة إليه.. وفي الساعة ٩ من مساء اليوم التالي طلب إليه إرسال صورة أخرى من تقرير التحليل. وأضاف أن المشير غادر المستشفى في حالة صحية جيدة، وأنه لم يحرر تقريرا رسميا بالمستشفى عن حالة المشير لأن وجوده كان له وضعه الخاص..

وشهد الرائد طبيب حسن عبد الحي أحمد فتحي أنه استدعى الساعة ٤ من مساء يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ لإسعاف حالة هامة بالطابق الخامس فصعد إليه حيث وجد المشير وسمع من بعض مرافقيه باحتمال تناوله مادة سامة فوقع الكشف الطبي عليه.. وقد شمل ذلك الصدر والقلب والبطن والوجه والرقبة والذراعين والظهر ، وقد قام بقياس النبض والضغط والكشف على الجهاز الهضمي والعصبي .

وأضاف عند مناقشته أنه لم يصل في فحصه إلى موضع الشريط اللاصق أسفل البطن فوق العانة وقرر أن حالة المشير العامة كانت جيدة ولما سأله أجاب بأنه إنما تناول بعض أقراص الأسبرين وقد رفض عمل غسيل لمعدته ولكنه ارتضى تناول بعض محلول مقيء ـ وقد تقيأ فعلا وأخذت عينة لتحليلها .

ولم تخرج أقوال العميد طبيب عبد المنعم القللي عن الرواية السالفة الذكر وأبدى اعتقاده بأن المشير كان راغبا في التخلص من حياته إذ كان يرفض جميع محاولات إسعافه وتلكأ بشكل واضح في تناول المحلول المقيء وأكد بدوره أن حالة المشير العامة كانت جيدة .

وجاءت أقوال الرائد طبيب أحمد محمود عبد الله مطابقة لما سلف، مقرراً أن المشير رفض كل المحاولات التي بُذلت لعمل غسيل لمعدته أو أخذ حقنة لتخديرة ، وقد تمكن من أن يتقيأ وأخذت العينة للتحليل وأكد أن حالة المشير كانت تبدو طبيعية وردد العميد طبيب محمود عبد الرازق حسين نفس التعبير وإن أضاف أنه قابل الفريق أول فوزي وهو مندفع في طريقه للمشاركة في إسعاف المشير حين أبلغ بالأمر وأبدى اعتقاده بأن المشير كان في حالة صحية عادية وقت أن غادر المستشفى .

وقرر العميد طبيب إبراهيم صادق أنه استدعى إلى المستشفى لأمر عاجل وهام فى الساعة ٤ من مساء يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ غير أنه وصل الساعة ١٥ , ٥ وكان المشير قد غادر وسمع بما حدث وهو لايخرج عن التفصيلات السابقة .

وجاءت أقوال الرقيب متطوع صفاء عزب محمد والملازم ثريا صالح عبد العاطى والمساعد فنى زينب عبد الكريم الكابلى وهن من اللاتى ساعدن فى إجراء الإسعافات التى أجراها الأطباء للسيد المشير مطابقة للروايات السابقة الذكر بالنسبة لبعض الوقائع وخالية مما يفيد بالنسبة للبعض الآخر .

وقد قدمت إدارة المستشفى تقريرا طبيا خاصا بحالة السيد المشير وقع عليه من الأطباء السالفى الذكر كل من الرائد أحمد عبد الله والرائد حسن عبد الحى والمقدم محمد عبد المنعم عثمان القللى والعميد محمود عبد الرازق جاء فيه :

« أن السيد المشير حضر إلى المستشفى حوالى الساعة ٤ من مساء يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ لإسعافه من احتمال تناول مادة سامة وقد تبين من الكشف الطبى عليه أن حالته العامة جيدة ونبضه من ١٠٠ إلى ١١٠ فى الدقيقة ممتلئ ومنتظم وضغط الدم ١٢٠/ ٩٠ والرئتان سليمتان، والقلب سليم، ودرجة الوعى، والتنبه كاملة، والقوة العضلية، والإحساس سليمان، والحدقتان طبيعيتان، والانعكاسات العصبية سليمة، والجهاز الهضمى سليم، ولاتوجد أعرض إسهال أو مغص أو قيء ، وقد تقرر علاجه باعتبار الحالة اشتباه تسمم بمادة مجهولة بإحداث قيء بصفة مستعجلة، وإجراء غسيل للمعدة وتحليل الإفرازات، غير أن المشير رفض اجراء غسيل المعدة، وتناول نصف كوب من محلول مقيء ثم تقيأ بإرادته وفى الساعة الخامسة أعيد الكشف عليه حيث وجد فى نفس الحالة العادية، فغادر الجناح سيراً على قدميه ولم تحرر له أوراق علاج بالمستشفى نظرا لطبيعة الظروف وقصر مدة وجوده بها ».

وبالنسبة لواقعة إجراء تحليل القيء للمشير فى المستشفى وكذا تحليل المادة المضوغة التى لفظها فى السيارة فى الطريق إلى المستشفى فقد قدمت إدارة المستشفى تقريرا مؤرخا فى ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ جاء فيه أنه بفحص عينة القيء الخاصة

بالسيد المشير وجدت سلبية للمنومات والمهدئات والمعادن بينما وجدت ورقة السلوفان الممضوغة إيجابية للأفيون.

كما قدم النقيب صيدلي يسرى أبوالدهب محمد والمقدم كيمائي المكلف صلاح عبد الغني تقريرين عن إجراءات التحليل التي اتبعت، وقد تناولت التحقيقات وقائع أخذ العينات وإجراء التحليلات.

حيث سئل الرائد صلاح نظيم إبراهيم ضابط أمن مستشفى المعادي الذي قرر أن أحد أفراد حرس المشير اللذين صاحبوه إلى المستشفى سلمه ورقة سلوفان ممضوغة طلب سرعة تحليلها فاصطحبه الدكتور سليمان مدني المنوب بالمعمل فنصح بأن يجري التحليل في المعامل الرئيسية حيث تتوافر الإمكانيات فتوجها سويا إلى الدكتور محمد عبد المنعم عثمان وهناك انصرف تاركا العينة معهما .

وقرر المقدم طبيب محمد عبد المنعم عثمان المختص بمعامل المستشفى أنه وجد المادة التي لفظها المشير من فمه تتكون من ورقتين من السلوفان وأرسل كبراهما إلى المعامل المركزية مع كمية من القيء لتحليلها بينما احتفظ بقيتها ليجري تحليلها مع باقي القيئ بمعرفة معامل المستشفى .

وفي حوالي الساعه ٦ من مساء نفس اليوم اتصل به الرائد طبيب هشام عيسى من المعامل الرئيسية وأخبره بأن العينة أعطت نتيجة إيجابية للأفيون .. دون أن يحدد له ما إذا كان المقصود هي ورقة السلوفان أم القيء .

وفي الساعة ٨,٣٠ م ، أفهمه المقدم طبيب زغلول عبد الحميد حسنين رئيس قسم المعامل أن عينة المضغة هي التي أعطت نتيجة للأفيون واستطرد يقول أن الرائد طبيب سليمان مدني قام بتحليل القيء فجاءت النتيجة سلبية بالنسبة للمعادن الثقيلة ومهدئات الأعصاب .

كذلك علم من المقدم طبيب زغلول عبد الحميد رئيس قسم المعامل الطبية المركزية أن عينة القيء التي أرسلت للمعامل لم يعثر بها على أي مادة يشتبه فيها وزيادة في

التأكد طلب كمية أخرى أرسلت إليه غير أنه لم يخطر بنتيجة تحليلها أما بالنسبة لعينة المضغة التي حللت بمعامل المستشفى فقد عجز الرائد طبيب سليمان مدني عن التوصل إلى نتيجة بشأنها لصغر حجمها وتعذر إجراء التجارب عليها .

■ ■

وفي مرحلة أخرى من مراحل التحقيق سئل أولئك الذين أحاطوا بالمشير في ساعاته الأخيرة قبل وفاته باستراحة المريوطية وهم الطبيبان اللذان باشرا بالتناوب رعايته وعلاجه الرائد طبيب إبراهيم علي البطاطة والنقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين والممرض العريف مجند أحمد محمد لطفي البيومي والسفرجي منصور أحمد علي وموظف الأمن محمد خيري حسنين.

شهد النقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين أنه تلقى أمرا في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بالاستعداد للخروج مع عربة الإسعاف فتحرك معها حيث وصل إلى منزل المشير بالجيزة حوالي الساعة الثانية بعد الظهر وأثناء انتظاره جاءه أحد الضباط فأخبره أن المشير قد ابتلع شيئا ما فأخذ بعض الأدوات الطبية اللازمة لإسعافه غير أنه رأى المشير يخرج من المنزل رافضا ركوب سيارة الإسعاف وركب سيارة أخرى عادية مع الفريق عبد المنعم رياض توجهت إلى المستشفى وتبعها الشاهد في سيارة الإسعاف..

وهناك عاصر وقائع محاولات إسعاف المشير.. وأعقب ذلك مغادرة المشير للمستشفى في رفقة الفريق أول محمد فوزي والفريق عبدالمنعم رياض وباقي المجموعة المصاحبة له حتى استراحة المريوطية حيث كلف بأن يبيت ليلته فيها مع المشير لرعايته طبيا .

وقد أجرى له مقاس الضغط والنبض وكانا طبيعيين فلما طمأنه إلى ذلك أبدى علم رضائه عن تحسن حالته.

وذكر له أنه ابتلع مادة السيانور فلما تشكك الشاهد في ذلك باعتبار أن تلك المادة تحدث أثرا سريعا يتنافى مع حالة المشير الحسنة أصر على ادعائه.

غير أن الطبيب مصطفى تلقى مكالمة تليفونية من العميد الليثي أخبره فيها بأنه علم من المستشفى أن التحليل أظهر أن المادة التي ابتلعها المشير كانت أفيونا.

واستطرد يقول إنه ظل طيلة الليل ساهراً يتردد على غرفة المشير لقياس الضغط والنبض وكان يشكو من السعال والقيء وكان يعالجه بالمهدئات المناسبة كما أعطاه جرعة من دواء للسعال كان المشير يستعمله وكان قد أحضره له من منزله.

ولما شكا من أن طعم الدواء لاذع فسره الطبيب الشاهد بأن ذلك نتيجة وجود قرحة في سقف حلقه وأجرى له إثر ذلك علاجا بالمس.

ثم استمر الحال كذلك دون تغير في حالة المشير الصحية حتى الساعة العاشرة صباحا لحين حضر الرائد طبيب إبراهيم البطاطة وتسلم منه نوبته في الإشراف الطبي على المشير.. وأضاف أنه - أي المشير - لم يتناول في تلك الفترة سوى بعض السوائل، وأبدى اعتقاده أخيرا بأن المشير كان عاقدا العزم على التخلص من حياته وأنه صرح بما يفيد ذلك أكثر من مرة أثناء وجوده بالمستشفى، ونفى أن يكون قد لاحظ وجود الشريط اللاصق أسفل بطن المشير مقررا أنه لم يكشف عن ملابسه في هذا الموضع.

وشهد الرائد طبيب إبراهيم علي البطاطة أنه تسلم النوبة في الاستراحة الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٤ من سبتمبر سنه ١٩٦٧.. وقد شرح له زميله حالة المشير وتطوراتها وطمأنه إلى أن الحالة تشير إلى التحسن وفصل له إجراءات العلاج التي اتبعها.

وقد باشر الرائد طبيب بدوره رعاية المشير الذي كان يبدو في حالة صحية جيدة ولما كان لم يتناول غذاء نظراً لاستمرار حالة القيء فقد رأى تغذيته عن طريق محلول الجلوكوز في الوريد.

وفي الساعة الرابعة مساء نادى عليه المشير يشكو من ألم في أسنانه فأعد له العلاج المناسب «مس» كما أعطاه حقنة مسكنة من «النوفالجين» فلما كانت الساعة الخامسة

مساء دخل حجرته فوجده نائما وكان ضغط دمه ونبضه طبيعيين، وبعد السادسة بقليل دخل على المشير حيث وجده راقدا على الفراش فى حالة غيبوبة ونبضه ضعيف فسارع بإعطائه حقنة «كورامين» وحقنة «امينوفلين» كما أجرى له تنفسا بالأكسجين وتنفسا صناعيا ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة السيد المشير حوالى الساعة ٦,٤٠ مساء.

واستطرد الشاهد إلى القول بأن المشير لم ينطق بأية عبارات فى الدقائق التى سبقت وفاته، وإنما كان قد ذكر له أثناء إعطائه الجلوكوز أنه لافائدة من وراء تلك الرعاية، وإن كان الشاهد لم يفهم من ذلك - فى حينه - نية المشير فى التخلص من حياته.

وقرر منصور أحمد على السفرجى أنه كلف بالتوجه إلى الاستراحة لخدمة ضيف موجود بها.. وهناك وجد المشير فاستفسر منه عما يطلب من غذاء فرد بأنه لا يرغب فى شىء وأعرض عما قدم له ثم قدم له عصير ليمون فأخذ قليلا منه كما كان يقدم له فى بعض الأحيان عصير جوافة مما يعبأ فى العلب وقبل غروب يوم الخميس شعر به يدخل الحمام وبقياً فتبعه حيث طلب المشير بعض الماء ليغتسل فحمل له الماء فى حجرته فاغتسل ثم جفف يديه ورقد على السرير وسمع صوت شخيره.. فاستغاث بالدكتور إبراهيم البطاطة الذى أسرع يحاول إنقاذ المشير دون جدوى وأكد أن المشير لم يذكر طيلة هذه الدقائق عبارات تفسر الانهيار المفاجئ فى حالته الصحية وإنما اكتفى بذكر عبارة أنه يشعر بالتعب.

وقد تبين من مطالعة دفتر الأحوال الخاص بمجريات الأمور داخل الاستراحة أن السيد المشير وصل فى الساعة ٥,٣٠ مساء يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧.

وفى يوم ١٤/ ٩/ ١٩٦٧ أثبت أن السيد المشير دخل فى حالة غيبوبة خطرة فى الساعة ٦,١٠ مساء وأن جميع الإسعافات تجرى له ويلازمه الدكتور إبراهيم على البطاطة.

وفى الساعة ٦,٣٠ بدئ فى عمل التنفس الصناعى له.

وفى الساعة ٦,٣٥ توفى السيد المشير إلى رحمة الله.

وفى الساعة ٧,٤٥ مساء حضر الفريق أول محمد فوزي والعميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى.

وفى آخر مراحل التحقيق - وحينما سمحت ظروف الحال - سئل أفراد أسرة المشير عن معلوماتهم.

وانتهى تقرير الطب الشرعى إلى النتائج السابقة وقال أيضا: «أنه قد تبين من أقوال الشهود من رجال إدارة المخابرات العامة ومن فحص السجلات فى التحقيق الذى أجرى بناء على بلاغ وزير الحربية والمشرف حاليا على هذه الإدارة تبين أن السيد صلاح محمد نصر المدير السابق لها قد تسلم فى العاشر من إبريل سنة ١٩٦٧ وبناء على أمره ستة ملليجرام من مادة «الاكونيتين» السامة معبأة بمقادير متساوية فى ست فجوات من المعدة أصلا لوضع حبات «الريتالين» فى الأوراق المعدنية الخاصة.

ولم ينف السيد صلاح نصر واقعة طلبه مادة سامة وقرر أنه إنما طلب فى تاريخ لايذكره مادة سيانور أوسيانيد البوتاسيوم وأنه تسلم مادة سامة لم يتحقق من نوعها.

ولم يتبين كيفية تعبئتها وجهل مصيرها بقوله أنه وضعها فى مكتبه وظلت فيه بحالتها إلى أن مرض فى ١٣ من يوليو وانتقل من مكتبه فى ٢٣ منه ثم أعفى من منصبه فى ٢٦ من أغسطس.

وقد ضبط الباقى من هذه المادة وتبين أنه يزن ٣,٩٦٧٢ جرام وثبت من التحليل أنه من مادة «الاكونيتين».

كما ضبطت ورقات معدنية بها حبات «الريتالين» وثبت من التقرير الطبى الشرعى أن إحدى هذه الورقات تكمل الورقة المضبوطة على الجثمان وبها مادة الاكونيتين.

وبعد فليس ثمة مايحول دون القول بمعاودة المشير استعجالاً للنهاية فتناول قدراً آخر من المادة السامة التي كان يحتفظ بها على جسده في نحو السادسة من بعد ظهر يوم ١٤ من سبتمبر الأمر الذي قد يفسر حالة الانهيار المفاجئ التي أصيب بها وانتهت بوفاته.

وبما أن وحدة المادة السامة «الاكونيتين» التي كانت في حوزة السيد صلاح نصر والمادة التي تناولها المشير عبد الحكيم عامر وتوهم كل منهما أنها مادة «سيانور» على ما قاله أولهما في التحقيق، وردده الثاني أمام الشهود مع إشارته إلى أنها مادة يعرفها جيداً رجال المخابرات ثم تطابق طريقة تعبئتها في مواضع حبات «الريتالين» في الأوراق المعدنية الخاصة وما ثبت من أن ورقة منها ضبطت في إدارة المخابرات تكمل الورقة الموجودة على جثمان المشير، كل ذلك يشير بقوة إلى أنه إنما حصل على تلك المادة من الإدارة العامة للمخابرات.

■ ■

وعصام الدين حسونة وزير العدل في تلك الفترة كتب مذكراته أخيراً تناول فيها قضية انتحار عامر بالتفصيل الشديد ثم قال:

أنه بجلسة ١٠/١٠/١٩٦٧ – أي في نفس يوم صدور قرار النائب العام، كان من واجبي أن أخطر به مجلس الوزراء، وغني عن البيان أن قرار النائب العام هو قرار قضائي لا يملك مجلس الوزراء إحداث أي تغيير، أو حذف، أو تبديل في حرف واحد من حروفه.

وقد أخطرت المجلس مجرد إخطار – هذا واجبي السياسي كوزير للعدل – بأسباب القرار ومنطوقه، وأوضحت للمجلس لماذا استغرق التحقيق الفترة التي استغرقها من ١٤/٩/١٩٦٧ إلى ١٠/١٠/١٩٦٧.. أي نحو شهر كامل.. وذلك برغم تلهف الرأي العام، وبعض جهات الحكومة، على الانتهاء من التحقيق ومكاشفة الرأي العام – محليا وعالميا– بما ينتهي إليه النائب العام.

قلت للمجلس: أود أن أجلو للمجلس الموقر.. الجواب عن سؤال طالما تردد ملحا.. لماذا استغرق التحقيق كل هذه الفترة؟..

لقد كنت أدرك تلهف الرأي العام - المحلي والعالمي - على الوقوف في أقرب وقت ممكن على حقائق الحادث.. كما كنت أدرك وأشعر أيضا أن جانباً من الرأي، هنا وهناك، بدأ يتصور أن إجراءات التحقيق تسير في طريق غير طبيعي.. كما تنامى إليّ ما سببه - هذا التصور - من تأويلات وإشاعات!

أدركت ذلك كله، ولكنني مع ذلك حرصت كل الحرص وأوفاه على ألا يكون لاتجاهات الرأي العام، وتياراته، وضغوطه، أدنى أثر على أن يستوفي التحقيق حقه الكامل.. دقة وتأنيا وسلامة.. بل إنني رفضت أي رجاء أبلغ إلي - ولو كان منسوبا للرئيس نفسه - باستعجال النيابة العامة في إنهاء تحقيقاتها، بل وأكدت لمن أبلغني أنني شخصيا قد طلبت من النيابة العامة ألا تترك نقطة من نقط التحقيق، أو شاهدا، أو واقعة، أو تحليلا طبيا دون تحقيق كامل.

ويضيف عصام الدين حسونة أنه عندما عرض قرار النائب العام على مجلس الوزراء، ولم يخطر بخلد أحد أن يناقش القرار، فذلك أمر يعرف المجلس أنه يخرج عن حدود اختصاصه، وإنما الذي عرض كان موضوع ما ينشر وما لاينشر من فقرات القرار في أجهزة الإعلام.. عرض هذا الأمر السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومي، وهو أمر من صميم اختصاصه.. ومن حق مجلس الوزراء أن يناقشه فيه من حيث الملاءمة السياسية.

وقد انقسم الرأي بين أعضاء المجلس.

كان من رأيي - من الناحية السياسية - إذاعة التقرير كاملا بغير حذف شيء وذلك لأسباب:

- فالقرار متكامل وتجزئته من شأنها مسخه، فضلا عن صعوبة التجزئة.

- والقرار يعطي صورة صادقة على حرص النيابة العامة على سلامة التحقيقات وإثباتها لكل الشبهات التي أثيرت.

– والقرار يرد بالمنطق على الشبهات التى يتناقلها الرأى العام.

وكان من رأى بعض أعضاء المجلس أنه لا وجه لنشر كل ما جاء عن التشريح.. ولا الاتهامات والشبهات التى جاءت فى أقوال بعض أفراد أسرة المشير مما قد تستخدمه بعض التيارات السياسية لإحداث البلبلة بين الرأى العام.

«وقد تغلب الرأى الثانى.. فمنعت الفقرات الخاصة بالتشريح، وأقوال الشهود الذين وجهوا بعض الشبهات إلى واقعة الانتحار من النشر. وأذكر أن الرئيس أخبرنى – فى منزله – وهو أمر لم يعرفه مجلس الوزراء.. أن الأستاذ محمد حسنين هيكل هو الذى سيتولى مهمة بحث ما ينشر من فقرات القرار على وسائل الإعلام.. فلما بدت على ملامحى أمارات الدهشة.. وتساءلت وهل يعلم السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومى بذلك.. قال لى: «هيكل هو وحده القادر على القيام بهذه المهمة..» واستطرد يصف صلته بهيكل.. «إن هيكل هو الوحيد القادر على أن يترجم أفكارا لى قد أتحدث فيها لساعة كاملة.. فى كلمات مركزة قليلة دقيقة لاتزيد على سطر أو سطرين..».

وفى مساء ذات اليوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧.. زارنى الأستاذ محمد حسنين هيكل فى منزلى وتسلم منى صورة من قرار النيابة، وتولى المهمة التى عهد بها إليه الرئيس.. وأعطى تعليماته بشأنها إلى مندوب الأهرام.. وفى المساء اجتمع السيد وزير الإرشاد القومى بمندوبى الصحف.. ومن بينهم مندوب الأهرام.. وأنهى إليهم ما انتهى إليه الرأى بشأن ما ينشر من فقرات القرار!

وكان الرئيس، لا يتردد فى الاستجابة إلى طلبى للقاء به لعرض ما لدى من أمور سياسية أو أمور تتعلق بعمل وزارة العدل.. ولم أكن أطلب اللقاء به إلا إذا اقتضت الضرورات هذا اللقاء.. وكانت تحقيقات حادث وفاة المشير توجب علىّ أن أعرض عليه مراحل التحقيق أولا بأول..

وغداة الحادث التقيت بالرئيس فى منزله.. كان يبدو كسير النفس.. محزونًا.. وقد ارتسمت على ملامحه مشاعر الأسى والأسف.. وانعكست الحالة النفسية على حالته

الصحية.. قال لي – بعد أن وصفت له بالتفصيل مكان الحادث – «أنت لا تعرف مدى عمق صلتي بعبد الحكيم.. إن شبحه لايزال يملأ كل ركن من أركان منزلي.. لقد تآخينا.. ونحن شباب صغار.. وتصاهرنا.. تزوج أخي حسين بابنته آمال.. وسمى كل منا أولاده باسم الآخر.. عندي عبد الحكيم.. وعنده جمال.. عشنا أكثر من أخوين.. لم يدر يوما بخيال أحدنا أن ينتهي الأمر بنا.. إلى ما حدث..» ، ثم استطرد يقول في نبرات حزينة «كان عبد الحكيم أقدر مني على كسب الضباط.. كان الضباط يأنسون إليه ويحبونه.. كان دائم السهر معهم إما في بيته أو في بيوتهم.. أما أنا فقلما دعوتهم إلى جلسات خاصة بمنزلي.. أو قبلت الدعوة في منازلهم.. كان هناك حاجز بيني وبينهم..».

ويقول وزير العدل عصام الدين حسونة في لقاء آخر روى لي الرئيس ما حدث – قبل وفاة المشير – وإبان احتدام الصراع بين الرجلين.. قال : «أخبرني السكرتير أن وفدا من ضباط القوات المسلحة حضروا إلى منزلي يطلبون مقابلتي للحديث في مسألة المشير.. فطلبت الفريق فوزي وأمرته أن يقول لهم «أنا مش الخديوي توفيق..» وأمرته أن يقبض عليهم إن لم ينصرفوا فوراً، ثم زاد «الجيش وَحش.. ترويضه صعب..».

وعندما أعربت له عن عدم ارتياحي لسلوك الفريق فوزي في استراحة المريوطية أثناء تحقيق الحادث... وقلت له «إن سلوك الفريق فوزي لم يكن يتفق مع مركزه كقائد عام للقوات المسلحة.. وإن اتفق مع سلوك رجال الشرطة..» علق على ملاحظاتي بقوله «إنت لا تعرف كيف قاسى فوزي من عبد الحكيم ورجاله!».

وعندما نقلت إلى الرئيس طلب السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة الإذن له بلقائه وأفضيت له بنص كلمات صلاح؛ حتى لا يضطر إلى إفشاء أسرار ليس من صالح الدولة إفشاؤها..! قال «عباس رضوان طالب مقابلتي كمان.. أنا مش مستعد – عاطفيا – أن أقابلهم.. وأشوفهم في هذه الحالة..».

وينهي المستشار عصام الدين حسونة شهادته التي كتبها في مذكراته قائلا :

هذه وقائع حادث وفاة المشير عبدالحكيم عامر ، بسطت ما دقّ ، وجلّ منها، وكشفتُ ما ظهر ، وبطن منها ..

ومع ذلك لايزال الناس لا يملون ملاحقتى بالسؤال الذى ألح على خواطرهم منذ ليلة الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧ : هل انتحر عبدالحكيم عامر أم قتل ؟

والجواب : أن الشهود الذين حضروا الساعات الأخيرة للمشير ، من صباح يوم الثالث عشر إلى مساء يوم الرابع عشر ، قد انعقد إجماعهم على أن المشير قد انتحر لم يشذ عن هذا الإجماع غير كريمتيه السيدتين نجيبة وآمال ، اللتين استبعدتا إقدام أبيهما على الانتحار ، استنادا إلى ما تعرفانه عنه من إيمان بالله ، وشجاعة تصمد للتحديات .

وكذلك جاءت تقارير الأطباء الشرعيين الدكتور عبدالغنى البشرى كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل ، والدكتور كمال مصطفى كبير المفتشين الفنيين بمصلحة الطب الشرعى والأستاذ الدكتور على عبدالنبى أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس.. جاءت تلك التقارير تؤكد صدق ما قرره الشهود عن انتحار عبدالحكيم عامر .

وعلى أقوال الشهود ، وتقرير الأطباء الشرعيين أقام النائب العام محمد عبدالسلام قراره الصادر فى ١٠ من أكتوبر ١٩٦٧ الذى انتهى فيه إلى الأمر : «تُقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا» تأسيسا على أن «الثابت أن المشير عبدالحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى وهو ما لا جريمة فيه قانونا».

ويقول عصام الدين حسونة إنه بعد أن استقر السادات فى الحكم التقى به المهندس حسن عامر مصادفة ويروى وقائع هذا اللقاء قائلاً:

بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر .. فى مطلع السبعينيات .. وبعد أن استقر الحكم للرئيس محمد أنور السادات .. التقيت - مصادفة - بالمهندس حسن عامر شقيق المشير .. وأنا أمارس رياضتى - المشى - على كوبرى قصر النيل .. فوقف يحيينى فى ود وحرارة .. كنت لم أره منذ وفاة المشير .. قال لى : « إن آل عامر لا ينسون لك مواقفك معهم .. » ثم بادرنى بالسؤال « إننا نشعر أن المشير لم ينتحر .. وأنه قُتل فهل يمكن أن يعاد التحقيق فى الحادث» ؟ .. قلت : «... إن القضية قضية شهود .. وقد قرر هؤلاء الشهود - على سبيل القطع - أن الوفاة تمت انتحاراً .. وأيدهم فى ذلك صفوة الأطباء الشرعيين فى مصر .. فهل عندك ما يفيد أن شهود الحادث مستعدون - اليوم - للعدول عن أقوالهم ؟ » أجاب : «لا» .. قلت : «هل استشرت أحداً من رجال الحكم الجديد ؟ » قال: « نعم استشرت السادات[1] وقد شجعنى على طلب إعادة التحقيق » .

قلت : « فى قضايا الوفاة بالسم ، لا يفرق بين القتل والانتحار شيء .. فالصورتان لا تختلفان من حيث الآثار المادية .. ففى الحالتين يتناول الضحية السم بيده : عامدا أو مخدوعا ، أو مكرها .. »

«أما الوفاة بعيار نارى ، أو بآلة حادة ، فما أيسر أن يكشف المحقق - قبل الطبيب الشرعى - إن كانت الوفاة قتلا أم انتحارا .. لأن الآثار المادية بين الصورتين مختلفة .. جد مختلفة» .

ثم أضفت : « إن الشهود الذين رافقوا المشير فى الساعات الأخيرة .. هم وحدهم الذين يعرفون - بعد الله - إن كانت الوفاة انتحارا أم اغتيالا» .

■ ■

وهكذا كانت نهاية المشير بالانتحار بما لا يقبل أى مجال للشك.. ووضعت خاتمة درامية لهذه العلاقة الغريبة والمعقدة بين الرجل الأول.. والرجل الثانى.. بين عبدالناصر.. وعامر..

---

(١) كان السادات وراء بداية الحملة على أن عامر قتل ولم ينتحر تشهيراً بسنوات حكم عبدالناصر، رغم انه قرر فى كتابه البحث عن الذات انه انتحر..

ولكن الأمور لم تنته عند هذا الحد.. فسوف يظل الحديث طويلا فى هذه المأساة العنيفة التى شهدتها مصر.. ولن يحسم تقرير الطبيب الشرعى.. ولا تقرير النيابة.. ولا شهادة الشهود الأمر لأن البعض يريد التشكيك لأسباب ليست موضوعية..

فهناك من سيظلون مصرين على أن عامر قتل.. وهناك من سيظلون مصرين على أنه انتحر.. وهؤلاء هم الذين يملكون الوثائق والحقيقة..

وسوف تظل قصة هذه الدراما العنيفة باقية فى التاريخ.. كما أن عامر الرجل.. والإنسان.. والقائد المحبوب.. سيظل يعيش كمأساة عنيفة.. رجل تسبب هو ومن حوله فى كوارث تحملت الأمة العربية كلها نتيجتها، كأبشع وأقسى ما تكون النتائج ..وعلى المستوى الشخصى فإن عامر بطيبته وأخلاقياته.. وشهامته.. أضاعه الذين كانوا من حوله.. وكم أضاعوا من قبله ومعه.!

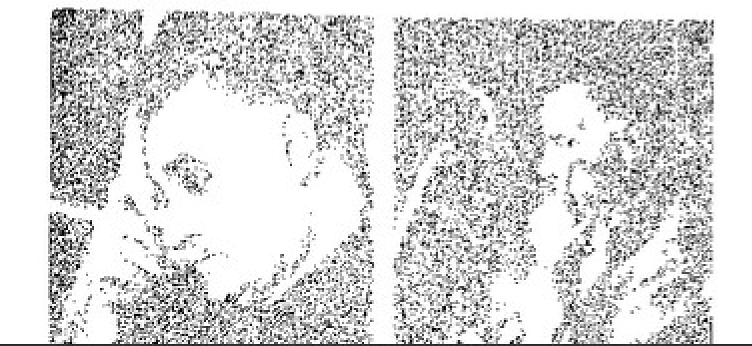
.. وهكذا سقطت المؤسسة العسكرية.

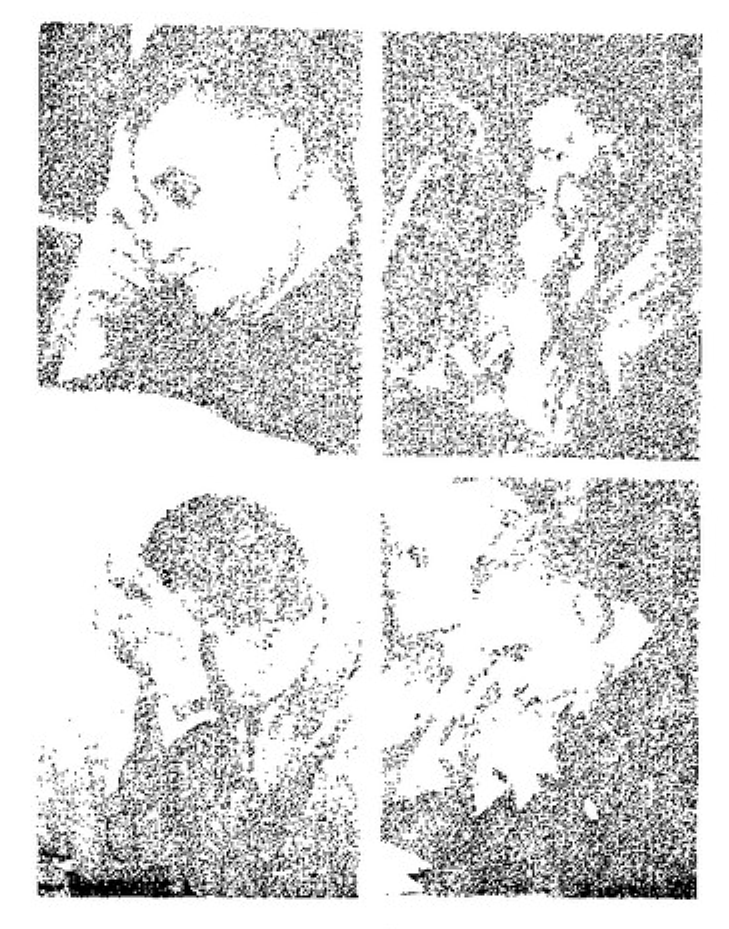
وبدأت المؤسسة السياسية لأول مرة منذ بداية ثورة يوليو تحكم

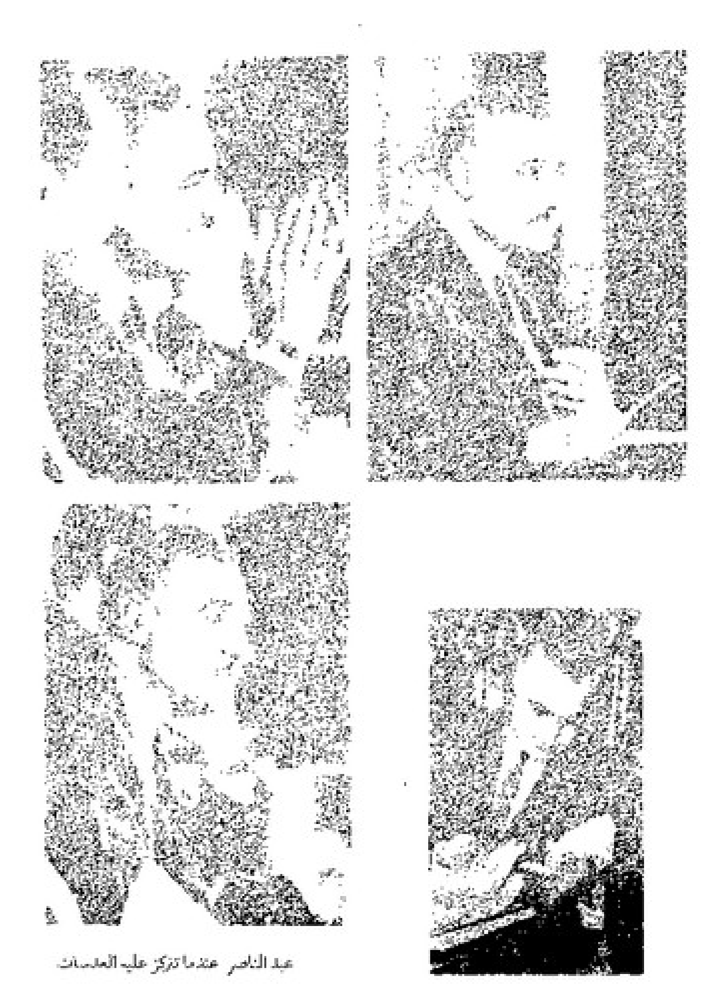
عبد الله إمام



Add to Basket







عبد الناصر عندما تركز على العدسات

بسم الله الرحمن الرحيم

نائب القائد الأعلى

عزيزي الرئيس جمال عبد الناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب وأيضا الوفاء يقتضيني أن أكتب إليك معبرا عن رأى مخلص وصريح في الأحداث الأخيرة

فبعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بيني وبينك لا يمكنني أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما في نفسي كعادتي دائما

أنني أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التي تشاركك في الحكم أمر ضروري وأوجب من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة ، وقد وجدت في الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ونوع من التكتيك الحزبي والكلام على ما لا أعلمه من أساليب الدس السياسي ، والذي قد أكون مخطئا في تصوره ولو أن الحوادث كلها والمنطق يدل على ذلك ... والنتيجة التي وصلنا إليها خير دليل على هذا التصور ، فقد استطاع هذا الأسلوب أن يتغلب على ما كنت أعتقده مستحيلا وهو تحطيم صداقتنا وما تبع ذلك من أحداث لا داعي لسردها فكلها لا تتفق مع المصلحة العامة في رأيي؟

المهم في الموضوع أنني لا أستطيع بأي حال أن أجاري هذا الأسلوب السياسي، لأني لو فعلت لتنازلت عن أخلاقي وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى تحقيق غرضي .

الذي أريد أن أحدثك إليه بخصوص نظام الحكم في المستقبل ، فإنني أعتقد أن التنظيم السياسي القادم ليكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما في ذلك اللجنة العليا للاتحاد ، وبما في ذلك اللجنة التنفيذية العليا ، وإن تعيين اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى في التنظيم الديمقراطي للاتحاد .

وإن ما يجب أن نسعى إليه الآن هو تدعيم الروح الديمقراطية وتطورها بعد عشر سنوات من الثورة ، وإنني لا أتصور بعد كل هذه الفترة ، وبعد أن صفينا الإقطاع ورأس المال المستغل ، وبعد أن منحت الجماهير ثقتها دون تحفظ أنه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التي كتب بها الميثاق .

صفحة من نص استقالة عبد الحكيم عامر

محكمة الثورة

مكتب التحقيق والادعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير

عن مواقف المتهمين في قضية انحراف

جهاز المخابرات العامه

أولاً : تم اعلان المتهم صلاح محمد نصر بقرار الاتهام في قضية انحراف جهاز المخابرات العامه بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٩ ٠

وقد تناول التحقيق تحديد موقف افراد المخابرات العامه الذين ساهموا مع صلاح نصر في ارتكاب الجرائم الخلقية التي انحرف اليها مستغلا جهاز المخابرات ٠

وهؤلاء الافراد الذين عرضوا للبحث هم :

١ ـ حسن زكي عليش — رئيس هيئة الامن القومي سابقـا

٢ ـ احمد يسري الجزار — نائب رئيس هيئة الامن القومي سابقا

٣ ـ محمود جمال الدين عباس — رئيس ادارة العمليات بهيئة الامن القومي سابقا

٤ ـ محمد صفوت الشريف — رئيس شعبة عمليات بهيئة الامن القومي ومشرف على قسم الندوبين سابقا

٥ ـ محمود كامل عبد العزيز شوقي — ضابط النشاط العام بقسم الندوبين سابقا

٦ ـ حمدي عبد المنعم الشافعي — مدير العلاقات العامه بمكتب رئيس المخابرات العامه سابقا

٧ ـ علي احمد عيسى — سكرتير خاص رئيس المخابرات العامه سابقا

٨ ـ مجدي كامل عباس كامل — مترجم منتدب من هيئة الاستعلامات

٩ ـ كمال عبد العزيز عبده — مترجم ـ منتدب من وزارة الحربية

أيها الاخوة . .

لقد تعودنا معا فى أوقات النصر وفى أوقات المحنة . . فى الساعات الحلوة . . وفى الساعات المرة أن نجلس معا . . وأن نتحدث بقلوب مفتوحة . . وأن نتصارح بالحقائق مؤمنين أنه عن هذا الطريق وحده نستطيع دائما أن نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عصيبة . . ومهما كان الضوء خافتا . .

ولا نستطيع أن نخفى على أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الايام الاخيرة . . لكنى واثق أننا جميعا نستطيع - وفى مدة قصيرة - أن نجتاز موقفنا الصعب . . وإن كنا نحتاج فى ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الادبية ومقدرة العمل المتفانية . .

لكننا أيها الاخوة نحتاج قبل ذلك إلى نظرة على ما وقع لكى نتتبع التطورات وخط سيرها فى وصولها إلى ما وصلت إليه . .

إننا نعرف جميعا كيف بدأت الازمة فى الشرق الاوسط . . فى النصف الأول من مايو الماضى . .

غزو سوريا :

كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة . . وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير .

كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة فى ذلك . . وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكده بل وقام أصدقاؤنا فى الاتحاد السوفييتى بإخطار الوفد البرلمانى الذى كان يزور موسكو فى مطلع الشهر الماضى بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا . .

ولقد وجدنا واجبا علينا أن لا نقبل ذلك ساكتين . وفضلا عن ذلك واجب الأخوة العربية . . فهو أيضا واجب الأمن الوطنى . فإن البادىء بسوريا سوف يثنى بمصر . .

ولقد تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق . . وتداعت من أثر ذلك خطوات عديدة منها انسحاب قوات الطوارىء الدولية . . ثم عودة قواتنا إلى موقع شرم الشيخ المتحكم فى مضايق تيران والتى كان العدو الاسرائيلى يستعملها كاثر من آثار العدوان الثلاثى الذى وقع علينا سنة ١٩٥٦ .

ولقد كان مرور علم العدو أمام قواتنا أمرا لايحتمل . . فضلا عن دواعى أخرى تتصل بأعز أمانى الأمة العربية . .

حسابات دقيقة :

ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا أن قواتنا المسلحة بما بلغته من مستوى فى المعدات وفى التدريب قادرة على رده وعلى ردعه . . وكنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم . . وقبلنا بالمخاطرة . .

وكانت أمامنا عوامل عديدة وطنية وعربية . . ودولية . . بينها رسالة من الرئيس الامريكى ليندون جونسون سلمت إلى سفيرنا فى واشنطن يوم ٢٦ مايو تطلب إلينا ضبط النفس وأن لا نكون البادئين بإطلاق النار . . وإلا فإننا سوف نواجه نتائج خطيرة . .

رئيس مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة ..

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل المحكمة ..

وبعد الاطلاع على امر رئيس الجمهورية بأن تحال الوقائع الخاصة بقضية ، محاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة ، إلى محكمة الثورة ..

وعلى التحقيقات التى تمت فى القضية .

يتهم مكتب التحقيق كلا من :

	الاسم	الصفة
١	ـ شمس الدين على بدران	وزير الحربية سابقا
٢	ـ عباس عبد الوهاب رضوان	أمين مساعد بالاتحاد الاشتراكى
٣	ـ صلاح محمد نصر	رئيس المخابرات العامة سابقا
٤	ـ مقدم متقاعد جلال محمود هريدى	ضابط سابق بقوات الصاعقة
٥	ـ لواء متقاعد عثمان محمود نصار	ضابط سابق بالقوات المسلحة
٦	ـ مقدم أحمد عبد الله على اسماعيل	ضابط بقوات الصاعقة
٧	ـ مقدم طيار محمد تحسين عبد الحليم زكى	قائد قاعدة جوية
٨	ـ رائد متقاعد حسين عبد الله مختار	ضابط سابق بقوات الصاعقة
٩	ـ عقيد محمد حلمى عبد الخالق	ضابط بالقوات المسلحة
١٠	ـ رائد طيار محمد منيب عبد العزيز الحسامى	ضابط بالقوات الجوية
١١	ـ رائد محل سعيد عثمان مصطفى	ضابط بقوات الصاعقة
١٢	ـ نقيب محمود مدحت فتحى الريس	ضابط بقوات الصاعقة
١٣	ـ لواء متقاعد أحمد فؤاد عبد اللطيف علوى	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٤	ـ عميد طيار متقاعد محمد أمين السيد أيوب	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٥	ـ عقيد متقاعد أمين عبد العال يوسف	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٦	ـ عقيد متقاعد جمال الدين محمود حسنى فاروق	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٧	ـ لواء سعد محمد عثمان	ضابط سابق بالقوات المسلحة
١٨	ـ مقدم أحمد حلمى ابراهيم	ضابط سابق بالقوات المسلحة

١٩ ـ مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدى ضابط سابق بالقوات المسلحة
٢٠ ـ مقدم كمال الدين محمد حباب يعفر ضابط سابق بالقوات المسلحة
٢١ ـ نقيب اسماعيل محمود حمدى ضابط سابق بالقوات المسلحة
٢٢ ـ عقيد طيار علوى عبد العظيم الغمرى ضابط بالقوات الجوية
٢٣ ـ رائد طيار عبد الكافى صبحى أحمد محسن ضابط بالقوات الجوية
٢٤ ـ رائد طيار حشمت محمد فريد صدقى ضابط بالقوات الجوية
٢٥ ـ رائد طيار أحمد عبد الرحمن نصر ضابط بالقوات الجوية
٢٦ ـ رائد عبد السلام فهمى محمود ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٢٧ ـ نقيب فاروق ابراهيم يحيى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٢٨ ـ رائد احمد محمد أبو نار ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٢٩ ـ رائد أحمد محمد جاب الله الجنيدى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٣٠ ـ نقيب محمد فتح الله سيد أحمد ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٣١ ـ نقيب مختار حسين أحمد الفار ضابط بقوات الصاعقة
٣٢ ـ رائد محمد عبد اللطيف البسيونى ضابط بقوات الصاعقة
٣٣ ـ رائد سمير حسين على يوسف ضابط بقوات الصاعقة
٣٤ ـ نقيب « محل » اسماعيل حسين مبارز ضابط بقوات الصاعقة
٣٥ ـ رائد فاروق شكرى عبد السلام ضابط بقوات الصاعقة
٣٦ ـ رائد محمد سمير محمود فهمى ضابط بقوات الصاعقة
٣٧ ـ نقيب على عثمان على سليمان ضابط بقوات الصاعقة
٣٨ ـ ملازم أول « شرف » إمام حسين محمد حسين ضابط بقوات الصاعقة
٣٩ ـ نقيب عبد الله محمد شرقاوى ضابط بقوات الصاعقة
٤٠ ـ نقيب على محمد شوقى على محمد شحاتة ضابط بقوات الصاعقة
٤١ ـ نقيب فاروق محمد عبد الحميد على ضابط بالقوات المسلحة
٤٢ ـ ملازم السيد محمود بدر محمد عباس ضابط بالقوات المسلحة
٤٣ ـ عقيد محمود أحمد طنطاوى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٤٤ ـ رائد طيار عمر حلمى على ضابط بالقوات الجوية
٤٥ ـ رائد طيار نبيل فريد شكرى ضابط بالقوات الجوية
٤٦ ـ نقيب مصطفى ابراهيم شحاتة ضابط بالقوات الجوية
٤٧ ـ رائد محمد محمد شحاتة غراب ضابط بالقوات الصاعقة
٤٨ ـ نقيب محسن محمد عزت السرجانى ضابط بالقوات المسلحة
٤٩ ـ رائد « شرف » حسن ابراهيم محفوظ ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
٥٠ ـ مساعد سيد مطاوع أحمد من افراد القوات المسلحة
٥١ ـ عميد متقاعد يحيى محمد زكى صالح ضابط سابق بالقوات المسلحة
٥٢ ـ نقيب محمود ابراهيم على الشوقانى ضابط بالقوات المسلحة
٥٣ ـ ملازم أول محمود محمد الاسكندرانى ضابط بالقوات المسلحة
٥٤ ـ رائد محمود حسنى ربيع ضابط بالقوات المسلحة
٥٥ ـ رقيب أول حسن يوسف حسن من افراد القوات المسلحة

أصدرت محكمة الثورة أحكامها في المؤامرة في ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ كالتالي :

١ ـ شمس الدين علي بدران ـ الأشغال الشاقة المؤبدة .
٢ ـ عباس عبد الوهاب رضوان ـ الأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه مع المتهم صلاح نصر متضامنين برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه إلى خزانة الدولة .
٣ ـ صلاح محمد نصر ـ الأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه للخزانة والأشغال الشاقة ١٥ سنة في التهمة الثانية وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه .
٤ ـ مقدم متقاعد جلال محمود هريدي ـ الأشغال الشاقة المؤبدة .
٥ ـ لواء متقاعد عثمان محمود نصار ـ الأشغال الشاقة المؤبدة .
٦ ـ مقدم أحمد عبد الله علي اسماعيل ـ الأشغال الشاقة ١٥ سنة .
٧ ـ عقيد طيار محمد تحسين عبد العليم زكي ـ الأشغال الشاقة ١٥ سنة .
٨ ـ رائد متقاعد حسين عبد الله مختار ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .
٩ ـ عقيد محمد حلمي عبد الخالق ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .
١٠ ـ رائد طيار محمد منيب الحسامي ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات .
١١ ـ رائد محل سعيد عثمان مصطفى ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .
١٢ ـ نقيب محمود مدحت فتحي الريس ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
١٣ ـ لواء متقاعد أحمد فؤاد عبد اللطيف علوي ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
١٤ ـ عميد طيار متقاعد محمد أيوب ـ انقضاء الدعوى لوفاته .
١٥ ـ عميد متقاعد أمين عبد العال يوسف ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
١٦ ـ عقيد متقاعد جمال الدين فاروق ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
١٧ ـ لواء سعد محمد عثمان ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .
١٨ ـ مقدم أحمد حلمي ابراهيم ـ السجن ٣ سنوات .
١٩ ـ مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدي ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
٢٠ ـ مقدم كمال الدين محمد جعفر ـ براءة .
٢١ ـ نقيب اسماعيل محمود حمدي ـ السجن ٣ سنوات
٢٢ ـ عقيد طيار علوي عبد العظيم الغمري ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات .
٢٣ ـ رائد طيار عبد الكافي صبحي أحمد حسن ـ السجن ٣ سنوات .
٢٤ ـ رائد طيار حشمت فريد صدقي ـ براءة .
٢٥ ـ رائد طيار أحمد عبد الرحمن نصر ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة .
٢٦ ـ رائد عبد السلام فهمي محمود ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .
٢٧ ـ نقيب فاروق ابراهيم يحيى ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
٢٨ ـ رائد أحمد محمد أبو نار ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .

٢٩ ـ رائد أحمد محمد جاب الله الجنيدى ـ السجن ٢ سنوات .
٣٠ ـ نقيب محمد فتح الله سيد أحمد ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
٣١ ـ نقيب مختار حسين أحمد الفار ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات .
٣٢ ـ رائد محمد عبد اللطيف البسيونى ـ السجن ٢ سنوات .
٣٣ ـ رائد سمير حسين على يوسف ـ براءة .
٣٤ ـ نقيب محمد اسماعيل حسين مبارز ـ براءة غيابيا لعدم حضوره لمرضه
٣٥ ـ رائد فاروق شكرى عبد السلام ـ السجن ٢ سنوات .
٣٦ ـ رائد محمد سمير محمود فهمى ـ السجن ٢ سنوات .
٣٧ ـ نقيب على عثمان سليمان ـ براءة .
٣٨ ـ ملازم أول شرف إمام حسين ـ السجن ٢ سنوات .
٣٩ ـ نقيب عبد الله محمد شرقاوى ـ براءة .
٤٠ ـ نقيب على محمد شوقى على شحاته ـ السجن ٢ سنوات .
٤١ ـ نقيب فاروق محمد عبد الحميد على ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
٤٢ ـ ملازم السيد محمد بدر محمد عباس ـ الحبس مع الشغل سنة .
٤٣ ـ عقيد محمود أحمد طنطاوى ـ براءة .
٤٤ ـ رائد طيار عمر حلمى على ـ براءة .
٤٥ ـ رائد طيار نبيل فريد شكرى ـ براءة .
٤٦ ـ نقيب مصطفى ابراهيم شحاته ـ الحبس مع الشغل سنة .
٤٧ ـ رائد محمد محمد شحاته غراب ـ براءة .
٤٨ ـ نقيب حسن محمد عزت السرجانى ـ براءة .
٤٩ ـ رائد شرف حسن ابراهيم محفوظ ـ براءة .
٥٠ ـ مساعد سيد مطاوع أحمد ـ الحبس مع الشغل سنة .
٥١ ـ عميد متقاعد يحيى محمد زكى صالح ـ براءة .
٥٢ ـ نقيب محمود ابراهيم الشرقاوى ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .
٥٣ ـ ملازم أول محمود محمد الاسكندرانى ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .
٥٤ ـ رائد محمود حسن ربيع ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .
٥٥ ـ رقيب أول حسن يوسف حسن ـ براءة .

وتصدق من الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٢ / ٨ / ١٩٦٨ .

باسم الأمة ..
رئيس الجمهورية ..
بعد الاطلاع على الدستور ..
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ..
وعلى قانون العقوبات ،
وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ..
وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ..
قرر القانون الآتي :

مادة ١ :

تشكل محكمة خاصة تسمى محكمة الثورة وتختص هذه المحكمة بالفصل فيما يحوله إليها رئيس الجمهورية من الدعاوى المتعلقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في قانون الأحكام العسكرية ، أو أية جريمة تمس سلامة الدولة داخليا أو خارجيا أيا كان القانون الذي ينص عليها ، وكذلك الأفعال التي تعتبر ضد المبادىء التي قامت عليها الثورة .

مادة ٢ :

تشكل محكمة الثورة بقرار من رئيس الجمهورية ..
ويكون تشكيلها من عضوين ، ويجوز تعيين أعضاء احتياطيين ..
وتشكل المحكمة من دائرة أو أكثر ..

مادة ٣ :

لا تتقيد المحكمة فيها مباشرة ، من إجراءات التحقيق والمحاكمة إلا بما يرد في قرار تشكيلها ، ويكون لها كافة الاختصاصات المخولة لمحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية العليا ..

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

سكرتارية الرئيس للمعلومات

٢٠   ١٩٦٨/١/٦   سري للغاية

السيد / محمد عصام الدين حسونة

وزير العدل

إلحاقاً إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٦ / س ـ ج بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ المرفق به مذكرة السيد عبد الرحمن الشرقاوي بشأن دفاع شقيقه الدكتور عبد المنعم الشرقاوي في التهمة التي قدم من أجلها للمحاكمة أمام القضاء العسكري في القضية رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ مركزية [illegible] عليا .

أتشرف بالإحاطة بأن سيادة الرئيس قد أمر بالآتي :

- تحول القضية إلى محكمة الثورة ودفاع السيد أمين هويدي .
- يبلغ السيد علي نور الدين
- تلغى جميع الإجراءات التي اتخذت نتيجة لقضية الشرقاوي ، [illegible] السيد أمين هويدي .

رجاء التفضل بالنظر ، والتنبيه نحو اتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

سكرتير الرئيس للمعلومات

أحمد سامي شرف

صورة للسيد أمين هويدي وزير الحربية والمشرف على المخابرات العامة

صورة للسيد علي نور الدين رئيس مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة

بلاغ بتعذيب المحامي عبد الرحمن الشرقاوي

الفهـرس

عربية للطباعة والنشر
٧ ، ١٠ شارع السلام - أرض اللواء المهندسين
تليفون : ٣٠٢١٠٤٢ - ٣٠٣٦٠٩٨



مؤلف هذا الكتاب،
هو الكاتب الصحفي
الكبير عبدالله إمام
صاحب العديد
من المؤلفات عن
ثورة يوليو
يستطيع كل من طالعها
وقد تضمنت هذه
المؤلفات من الوثائق
والشهادات والأحاديث
والمعلومات
ما يمكن أن يعتبره
مرجعا
متكاملا عن المرحلة
وحقيقة يمكن أن يطلق
على
عبدالله إمام لقب
مؤرخ الناصرية

ناصر وعامر

هذا الكتاب يناقش واحدة من اهم قضايا العالم الثالث كله ، من خلال التجربة العملية فى مصر.. قصة الرجل الأول و الرجل الثاني.. الرئيس جمال عبد الناصر ، ونائبه المشير عبد الحكيم عامر.. الصداقة الحميمة والخلافات العميقة.. والصراع الخفى بين المؤسسة العسكرية والتنظيمات المدنية منذ بداية ثورة يوليو . ويتعرض الكتاب للزواج الثانى للمشير، وكل ما أثير حول حياته الخاصة ، كما يكشف كثيرا من الاسرار حول حرب السويس ، وهزيمة يونيو.

ويناقش الكتاب بموضوعية ، الخلافات بين ناصر وعامر بعد النكسة ، والإتصالات التى دارت فى الكواليس للوصول إلى حلول للأزمة ، وأخيرا يستعرض مختلف الآراء والوثائق حول حادث انتحار المشير عامر..لذلك فان هذا الكتاب بما يتضمنه من معلومات ووثائق يعتبر مرجعا هاماً لجميع المهتمين بمتابعة أحداث هذة الفترة ، وبتاريخ مصر عموما .

الناشر

دار الخيال - القاهرة